

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل-

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



مذكرة بعنوان:

الأقليات و أثرها في إستقرار النظام السياسي (حالة إيران)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

❖ خليم الله أحسن

إعداد الطلبة:

❖ نخيلة أنور

❖ بيروك زينب

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيغل	الأستاذ: بن عمار إمام
مشرفا ومقررا	جامعة جيغل	الأستاذ: خليم الله أحسن
مناقشا	جامعة جيغل	الأستاذ: زراولية فوزية

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَرْوَاحِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
وَيُدْخِلُهُمْ فِي الْأَرْوَاحِ

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا
ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكرنا أن الإخفاق هو
التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا أعطيتنا
نجاحا فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا
فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.
ربنا وتقبل الدعاء.

آمين يا رب العالمين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووفقنا في إنجاز هذا العمل وتجاوز كل الصعاب.

نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب ومن بعيد، وكل من مد لنا يد العون وكان لنا سندا بالكلمة الطيبة والابتسامة الصادقة العذبة.

كما نتوجه بالشكر الخاص للأستاذ المشرف "خديم الله أحسن" على توجيهه ونصائحه القيمة التي ساعدتنا في إتمام هذا العمل وإخراجه إلى النور

وإلى جميع أساتذتي

ونسأل الله أن يوفقنا جميعا

مقدمة

تعد مسألة الأقليات مسألة داخلية شائكة ذات امتدادات دولية، وهو موضوع مهم ومستقطب لمجموعة من الباحثين المتخصصين في حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، خاصة لإرتباط مسألة الأقليات بالوحدة الوطنية ومدى تأثيرها على إستقرار الأنظمة السياسية.

إن قضية الأقليات تقوم بدورين مختلفين في إطار النظام الداخلي للدول، أولاً تكون الأقليات منسجمة مع باقي قوميات الدولة الواحدة وتعد عامل من عوامل استقرار النظام السياسي، نتيجة الفلاح في مسابرة هذه الأقليات من قبل النظام، وقيام الدولة على أساس العدل وعدم التمييز بين مختلف قومياته، ونظام كفيل بتوفير جميع الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الجماعات مثال ذلك: دولة سويسرا، رغم تنوعها العرقي فهي من أكثر الدول استقراراً في العالم، وفي المقابل قد تشكل الأقليات مصدراً لعدم الإستقرار نظراً لعدم إعطاء الأقليات جميع حقوقها وممارسة التمييز العنصري ضدها، وعدم مراعاتها لمبدأ حق تقرير المصير.

وفي هذا الإطار سندرس النموذج الإيراني باعتبار إيران من بين الدول المتعددة الأعراق والمذاهب والتي تسعى بعض أقليته إلى المطالبة بالانفصال نتيجة السياسات والممارسات المنتهجة ضدها من قبل نظام الحكم في طهران

مبررات اختيار الموضوع:

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

أ- المبررات الذاتية:

على الرغم من إدراكنا لصعوبة الموضوع إلا أننا فضلنا التطرق إليه لرغبة ذاتية في التعرف على مختلف جوانبه، كذلك إتناوبا الفضول عن هذا الموضوع لكثرة الحديث إعلاميا عن وضع الأقليات الإيرانية وإضطهادها من قبل النظام الإيراني خاصة الأقلية السنية لكون دول الجوار الإيراني عرب وسنة وهذا ما دفعنا إلى تعميق الفهم حول الموضوع، إلى جانب إثراء مكتبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمثل هذه المواضيع أي موضوع الأقليات وأثرها في استقرار النظام السياسي باعتبارها من أهم المواضيع التي تطرح في إطار هذا التخصص.

ب- المبررات الموضوعية:

- ترجع هذه الأسباب بالدرجة الأولى إلى أهمية الموضوع بحد ذاته. إضافة إلى محاولة إثراء هذا الموضوع وتبسيط الضوء قدر الإمكان على مختلف جوانبه وأبعاده خاصة وأن الكثير لا يعرف وبشكل واضح، كل ما يتعلق بالأقليات الإيرانية واضطهادها من قبل النظام الإيراني، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا الموضوع من خلال تبسيط الضوء على واقع الأقليات في إيران وإبراز مختلف سياسات النظام الإيراني تجاه الأقليات والتي من خلالها حافظ على إستقراره رغم وجود تعدد مذهبي وعرقي وتزايد الحركات الانفصالية لهذه الأقليات داخل إيران إلا أن السياسة الإيرانية استطاعت أن تكبح جماح نشاط هذه الأقليات لحد الآن.

الهدف من الدراسة:

يكمن الهدف من الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم الأقليات والاستقرار السياسي.

- التعرف على الأقليات الإيرانية وحقوقها السياسية.
- تحديد العلاقة بين الحكومة الإيرانية والأقليات (علاقة تأثير وتأثر بينهما).
- تحديد مصادر تهديد استقرار النظام السياسي الإيراني والسياسات و الآليات التي يستخدمها نظام طهران في مواجهة هذه المخاطر.

إشكالية الدراسة:

شكلت قضية الأقليات في إيران تحدي للنظام السياسي الإيراني نظرًا لما تحمله هذه الأقليات من مخاطر تنذر بعدم استقرار النظام السياسي الإيراني نتيجة السياسات القمعية المنتهجة من قبل النظام الإيراني تجاه الأقليات.

الإشكالية الرئيسية:

- إلى أي مدى كان للأقليات أثر على استقرار النظام السياسي الإيراني؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف تطورت مشكلة الأقليات في إيران؟
- ما هو الواقع السياسي المعاصر لهذه الأقليات وفيما تبرز مطالبها؟
- ما هي الوسائل التي استعملها النظام الإيراني في معالجة مسألة الأقليات؟
- إلى أي مدى استطاع النظام الإيراني التضييق على نشاط الأقليات ويحافظ على استقراره؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يستطيع النظام الإيراني الحفاظ على استقراره رغم تصاعد مطالب الأقليات ووجود مؤشرات لإنفصالها.

الفرضيات الفرعية:

- مسألة الأقليات في إيران عرفت تطورًا مع تغير أنظمة الحكم.
- رغم نصوص الدستور الإيراني التي تجيز حقوق الأقليات لكن الواقع السياسي للأقليات مغاير تمامًا.
- إن النظام الإيراني استعمل العديد من الوسائل والأدوات لتضييق الخناق على الأقليات الإيرانية.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته وترتيبها عن الأحداث والحقائق الماضية وفي عرضها وتسييرها وإستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها ولا تقتصر فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تغيير الأحداث والمشاكل الحالية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

وقد طبقناه في دراسة التطور التاريخي لمسألة الأقليات في إيران عبر مختلف فترات الحكم انطلاقًا من النظام الملكي لرضا الشاه خان وابنه محمد رضا الشاه ومع قيام الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني ومجيء الجمهورية الإسلامية.

- **المنهج المقارن:** هو الأسلوب الذي يساعد الباحث أو الطالب على فهم النص الدراسي من خلال الاعتماد على وضع مجموعة من المقارنات التي تبين نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف الواردة في المنهج. ولقد طبقناه في دراستنا من خلال مقارنة الوضع السياسي للأقليات في إيران عبر مختلف فترات الحكم. وكذلك مقارنة مكانة القومية الفارسية الحاكمة في إيران مع باقي الأقليات الأخرى.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصف دقيق من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

ولقد طبقناه في دراستنا من خلال تحليل ووصف السياسة الإيرانية تجاه الأقليات.

وكذلك جمع البيانات والمعلومات عن طبيعة النظام السياسي الإيراني ووصف الأقليات الإيرانية.

- منهج دراسة حالة: يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

وطبقناه في دراستنا من خلال دراسة النموذج الإيراني.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الأقليات في إيران وفي كيفية تعامل النظام الإيراني مع هذه الأقليات نذكر منها:

• كتاب أهل السنة في إيران، لمجموعة من الباحثين (طلال عتريسي وآخرون)، ط2، الصادر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2012، هدف هذا الكتاب لإبراز وضع السنة في إيران وإبانة الظلم والتمييز الذي طال هذه الجماعة من قبل أنظمة الحكم في إيران، وفي المقابل ورد في الكتاب أبرز المعارضات والحركات السنوية في إيران لمواجهة سياسة النظام الإيراني ومحاولتهم للتأثير عليه لعل وعسى أن يغير من ممارساته تجاه الأقلية السنوية في إيران والرضوخ لمطالبها.

• كتاب: الدكتور وليد عبد الحي بعنوان إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 الصادر عن مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، سنة 2010، عالج فيها الباحث كافة جوانب الأوضاع الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعالج بنية المجتمع الإيراني وتشكله التاريخي ولمح إلى خطورة التنوع الإثني في إيران من شأنه زيادة احتمالات النزعة الانفصالية في المجتمع، وأثرى الدكتور كتابه بدراسة استشرافية وكل ما تؤول إليه إيران إلى غاية عام 2020، ركز فيها على عدة سيناريوهات ومؤشرات لاستقرار النظام الإيراني أو من عدمه.

• مجلة: من إعداد ضاري سرحان وحمداني الحمداني، بعنوان التكوين القومي في إيران وأثره على الواقع السياسي الخارجي، الصادرة من قبل جامعة تكريت العراقية للعلوم القانونية والسياسية، ع3 تناول الكاتبان أهم وأبرز القوميات التي تتكون منها إيران، وحاولا إبراز العلاقة بين السلطة الحاكمة في إيران ومختلف الأقليات غير الفارسية سواء العرقية أو الدينية.

• كتاب: مصلح خضر الجبوري: الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط الصادر من طرف الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014، يستعرض صاحب الكتاب في فصليه الثالث والرابع على مختلف القوميات والديانات التي تتميز بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومعالجتها من كافة جوانبها انطلاقاً من دراسته التوزيع الجغرافي والديموغرافي لهذه الأقليات وإبراز سياسات النظام الإيراني في مواجهة نشاط الأقليات غير الفارسية على المستوى الداخلي والخارجي.

• كتاب: الفرنسي تيري كوقيل بعنوان: إيران الثورة الخفية مترجم من قبل أحمد الخليل، الصادر من قبل دار الفرابي، لبنان، سنة 2008، تطرق الكاتب في بحثه على مختلف ممارسات الاحتلال التي قام بها النظام الإيراني المتعصب لقومية الفارسية تجاه الأحواز العربية والسنة في إيران ومختلف مناطق تواجد الأقليات في إيران.

الصعوبات المتعلقة بالموضوع:

- واجهنا عدة صعوبات في إنجاز هذا البحث كان أهمها تعقد هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى تلك المتعلقة بطبيعة المراجع وطريقة استغلالها.

إضافة إلى تحفظ السياسة الإيرانية وتكتمها إعلامياً وغياب إحصائيات دقيقة عن العدد الحقيقي لوجود الأقليات في إيران وعدم إبراز الوضع الحقيقي التي تعانيه هذه الأقليات من قبل النظام الحاكم.

- ضيق الوقت و نقص المراجع المتخصصة مباشرة حول موضوع الأقليات في إيران وكل ما هو موجود من المراجع تأخذ الأمر في إطاره العام فقط.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم موضوع الأقليات وأثرها في استقرار النظام السياسي إلى ثلاث فصول أساسية وتناولنا في الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة كل من الأقليات والاستقرار السياسي حيث أدرجنا في المبحث الأول: مفهوم الأقليات والمفاهيم المتداخلة معها وفي المبحث الثاني: العوامل المحددة للأقليات وأهدافها والوضع القانوني الدولي من مسألة الأقليات أما المبحث الثالث: فتطرقنا فيه إلى المقاربات النظرية لدراسة الأقليات وفي المبحث الرابع والأخير تطرقنا إلى مفهوم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي ومؤشرات كل منهما .

وتناولنا في الفصل الثاني ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى التوزيع الجغرافي والديموغرافي والمذهبي للأقليات في إيران وفي المبحث الثاني تناولنا إمتداد الأقليات الإيرانية خارج الحدود ومطالبها أما المبحث الثالث المعنون بالواقع السياسي للأقليات في إيران تناولنا دور هذه الأقليات في الثورة عام 1979م ووضعها حسب مواد دستور الجمهورية الإسلامية، وتناولنا في الفصل الثالث: السياسة الإيرانية تجاه الأقليات وأثرها في استقرار النظام السياسي وقسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول: الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركة الأقليات في إيران وفي المبحث الثاني: أدوات ووسائل السياسة الإيرانية تجاه الأقليات، وفي المبحث الثالث: قمنا بتقييم فاعلية النظام السياسي الإيراني تجاه الأقليات ووضعنا لكل فصل خلاصة وألحقنا الدراسة بخاتمة شاملة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

لمتغيرات الدراسة

تعتبر مشكلة الأقليات من أبرز القضايا التي ظهرت في العالم المعاصر وأصبحت تؤرق الأنظمة وتسبب عدم الإستقرار في الكثير منها، وهو موضوع يتمتع بمكانة خاصة للإرتباط الوثيق بين إحترام حقوق الأقليات والإستقرار الدولي لذلك فهو يثير الجدل والمناقشة والإختلاف بين قطاعات واسعة من الأكاديميين والمهتمين بالمشكلات الإنسانية. وقد تخطى هذا الإهتمام قاعات الدراسة لأن مشكلة الأقليات برزت واقعا في حياة كثير من المجتمعات لإرتباطها بالوحدة الوطنية وكيان الدولة وبقضايا التنمية والتطور الاقتصادي والإستقرار السياسي. وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم هاته الظاهرة بشقيها اللغوي والإصطلاحي من خلال النظرة المختلفة للباحثين حول موضوع الأقليات إضافة إلى المفاهيم المتداخلة معها مع تحديد مختلف العوامل المحددة للأقليات وأهدافها وكذلك المقاربات النظرية لدراسة الظاهرة وموقف القانون الدولي وحقوق الإنسان منها. وأيضا مفهوم الإستقرار السياسي وعدم الإستقرار السياسي والمؤشرات والنظريات المفسرة لكل منهما.

المبحث الأول: مفهوم الأقليات والمفاهيم المشابهة:

تعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية ومنهجية أولى في البحث لذا نتطرق بداية لمفهوم الأقليات وبعدها للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة والمتشابهة معها والتي تكاد أن تكون مطابقة لها بغية تجنب الخلط بينها.

1- مفهوم الأقليات:

1- الأقليات لغة: الأقليات جمع مفردا أقلية والأقلية هي خلاف الأكثرية وتعني أقلية أي أقل من نصف العدد. (1)

وفي القرآن الكريم: قول الله عز وجل: «حتى إذا رأوا ما يوعدون فسيعلمون من أضعف ناصراً وأقل عدداً» [الجن 24]. (2)

وفي اللغة الإنجليزية: الأقليات هي كلمة مرادفة لكلمة "the minorities"

وباللغة الفرنسية: كلمة الأقليات مرادفة لكلمة: les minorites.

2- الأقليات اصطلاحاً:

تعرف الأقليات اصطلاحاً على أنها مجموعة دينية أو لغوية تختلف عن المجموعات الأخرى الموجودة داخل الدولة ذات سيادة يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية تميزهم عن بقية السكان ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها. (3)

و تعرف نيفين عبد المنعم مسعد: الأقليات هي مجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها. (4)

(1)- المعجم الوسيط، "معجم اللغة العربية المعاصر، تاريخ الإطلاع: 27 فيفري 2017، من موقع:

www.almaany.com

(2)- سورة الجن، الآية 24.

(3)- جمال الدين عطية محمد، نحو فقه جديد للأقليات، دار السلام للنشر، القاهرة، 2003، ص 09.

(4)- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 16.

كما عرفت الموسوعة البريطانية: الأقليات على أنها مجموعة متميزة ثقافياً أو إثنية أو عرقياً ضمن مجتمع أكبر و هذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية.⁽¹⁾

كذلك عرفت الموسوعة الأمريكية: على أنها جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدراً أقل من النفوذ والقوة وتمارس عدداً أقل من النفوذ والقوة مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى أي الأغلبية.⁽²⁾

وعرفت في المعجم النقدي لعلم الاجتماع: أنها عبارة تذكر أولاً لتجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل تكون إحدهما أكثر عدداً من الأخرى.⁽³⁾

وتعرفها اللجنة الفرعية للإلغاء وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة: على أنها جماعات تابعة داخل شعب ما تتمتع بالتقاليد وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان وترغب في المحافظة على خصائصها.⁽⁴⁾

ويعرفها "حسان بن نوي" على أنها مجموعة من السكان قليلة العدد نسبة إلى إجمالي عدد السكان متميزة باشتراكها في واحدة أو أكثر من خصائص عرقية كانت أو دينية أو لغوية أو طائفية مرتبطة بالوحدات بمشاعر التضامن قصد ترسيخ الهوية والحفاظ عليها وتحقيق المطالب المختلفة التي تحفظ مصالحها كجماعة.⁽⁵⁾

وعرفها المقرر الخاص للأمم المتحدة "فرانسيسكو كيبوتورتى" في إطار مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري وحماية الأقليات عام 1966 "هي مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان

(1)- حيدر إبراهيم وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، سوريا، 2002، ص21.

(2)- مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص08.

(3)- حيدر إبراهيم وميلاد حنا، مرجع سابق، ص18.

(4)- سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1982، ص11.

(5)- حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015، ص48.

الدولة يوجدون في وضعية غير مهيمنة يتمتع أعضائها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعوراً بالتضامن من اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم أو لغتهم⁽¹⁾

وعرفت الأقليات في معجم آخر: أنها مجموعة من رعايا دولة ما تختلف عن الأغلبية في الانتماء الإثني أو القومي أو الديني وغالبا ما تشعر الأقليات بالحاجة إلى تشريعات تضمن حمايتها وحرمتها الدينية والثقافية ومساواتها مع الأكثرية في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.⁽²⁾

وعرفت كذلك: أنها الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتميز عن غيرهم من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيائية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مهيمن في ذلك المجتمع كما يعاني الكثير منها بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.⁽³⁾

II - المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الأقليات:

1- مفهوم العرقية: مصطلح العرقية قديماً عند اليونان مفاده جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل كما استخدمها الأوروبيون في العصور الوسطى للتمييز على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود⁽⁴⁾ وعرفه معجم المصطلحات السياسية: على أنه مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية مع فرضية امتلاكهم لمورثات جينية واحدة.⁽⁵⁾

(1)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص43.

(2)- ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2001، ص41.

(3)- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الحديثة الإسكندرية، مصر، 1997، ص176.

(4)- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص105.

(5)- علي الدين هلال، نيفين عبد المنعم مسعد، معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية 1996، القاهرة، ص215.

ويعرف علم الاجتماع العرقية: اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية تقررها العوامل الوراثية.⁽¹⁾

وتعرف كذلك العرقية على أنها جماعة من الناس تتميز بتكتلها وصلاتها القرابية تجعلها تتوارث عناصر واحدة وصفات فيزيقية متشابهة.⁽²⁾

وكذلك العرقية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين وسمات أخرى مميزة من ملامح فيزيقية وجسمانية.

والعرقية حسب أحمد وهبان: هي تجمع بشري يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل والسلالة) أو ثقافية (وحدة اللغة والدين).⁽³⁾

2- مفهوم الإثنية: ترجع كلمة Ethnos إلى الأصل اليوناني Ethnikos أو Ethnos الذي يعني أساس قوم أو شعب.

حيث يعرفها قاموس ويبستر بأنها السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما إزاء غيرها داخل المجتمع الواحد وهذه السمة قد تكون اللغة، الثقافة، الدين.⁽⁴⁾

كذلك تعرف الإثنية: أنها جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين وهي تختلف من الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير وترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي.⁽⁵⁾

(1)- حيدر إبراهيم وميلاد حنا، مرجع سابق، ص22.

(2)- نفس المرجع، ص25.

(3)- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص107.

(4)- هيوأحاجي ديلوي، الإتجاهات العصبية بين الجماعات العرقية ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أبريل 2008، ص53.

(5)- حيدر إبراهيم وميلاد حنا، مرجع سابق، ص8.

ويعرفها ريشموند أنتومي "Richmond Anthomy" هي تجمع بشري يشترك أفراداه في بعض المقومات الفيزيولوجية كوحدة الأصل والثقافة كاللغة والدين والتاريخ وغيرها من المقومات غير المادي.⁽¹⁾

مما سبق نستخلص أن الأقلية هي تلك الإثنية قليلة العدد مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان الذين يمثلون الأغلبية فيمكن اعتبار كل أقلية إثنية ولا يمكن اعتبار كل إثنية أقلية فهناك إثنيات قد تشكل الأغلبية من السكان في دول معينة مثل السود في جنوب إفريقيا فهي أقلية مستضعفة وفي المقابل البيض في جنوب إفريقيا هي الطبقة الحاكمة.

يعد كل مفهوم العرقية والإثنية من أكثر المفاهيم المتداخلة فيما بينها في حقل العلوم السياسية وكذلك الدراسات الاجتماعية، فهناك مجموعة من الدارسين تجمع بينهما على أنها مفهوم واحد والبعض الآخر يرى أنها مختلفين ، حيث يعتبر الأنثروبولوجي مونتافيو من أوائل الدارسين الذين دعوا إلى تغيير مصطلح العرقية إلى مصطلح الإثنية فسوء استخدام مصطلح العرق لتبرير سياسات تحسين النسل وذبح ملايين البشر، عبأ العلماء للهجوم على مصطلح العرق بحد ذاته ، إن مفهوم العرقية يشترك مع مفهوم الإثنية على أنه جماعة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم سمات مشتركة كالعادات والتقاليد واللغة والدين والملاح الفيزيكية وميزاتها في الحفاظ على هويتها وعلى خصائصها التي تميزها، أما الاختلاف فيبرز في رقي وسمو بعض الأعراق على أخرى داخل المجتمع الواحد التي يحملها مفهوم مصطلح العرقية. فهي تختلف عن الإثنية على كونها قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات.

وهناك ثلاث جهات نظر جعل العلماء يغيرون مصطلح العرقية بالإثنية:

1- السكان المحليون في أغلب الأحيان مختلطون لدرجة يصعب الرجوع إلى الجينات النقية، ومن ثم صعوبة الوصول إلى الوحدات العرقية الأصلية التي تتاسلوا منها.

2- يدل مفهوم العرقية بأنها ثابتة ومطلقة.

3- يرتبط مفهوم العرق كثيرا بعوامل عقلية وثقافية.⁽²⁾

(1) - أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 56.

(2) - حيدر إبراهيم وميلاد حنا، مرجع سابق، ص 27.

3- مفهوم القومية: في اللغة الانجليزية **nationalisme** مشتقة من كلمة أمة **nation** وهي مشتقة من الفعل اللاتيني **naxi** والذي يعني فعل الولادة **to be born** الذي يقصد به مجموعة من البشر المولودين في رقعة معينة من الأرض.⁽¹⁾

ومصطلح القومية في اللغة الأجنبية له معنيين قومية و وطنية الأول مرتبط بالانتماء الذي يحمله الأفراد و المجتمع من خصائص ثقافية أو دينية أو عرقية أو لغوية أو كلها مجتمعة أما الثاني فتحصر الانتماء ضمن حدود الدولة الواحدة.⁽²⁾

والقومية بمفهومها العام تعني الشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة والرغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.⁽³⁾

ويعرفها "جون ستونسجر" **John stoessinger** في كتابه قوة الأمم القومية أنها وعي تجمع بشري ما بمصيره المشترك وماضيه الواحد ورؤيته المستقبلية الموحدة.⁽⁴⁾

وتعرف القومية كذلك على أنها: صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص وتتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.⁽⁵⁾

فأهداف القومية هي التجمع من أجل تحقيق البناء والحفاظ على المصالح في مواجهة القوميات الأخرى

وعليه نستخلص أن حركات الأقليات تصبح قومية إذا كانت لهذه الأقليات الرغبة في الوحدة وتكوين كيان سياسي مستقل، وهي تعد الأكثر تمسكا بالأهداف والمطالب وهذا يشكل تحديا حقيقيا للوحدة الوطنية

(1)- حنان بن عبد الرزاق، الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية: دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك منذ 1959، مذكر لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، 2007، ص2.

(2)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص48.

(3)- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص51.

(4)- نفس المرجع، ص52.

(5)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص49.

واستقرار النظام السياسي للدولة المعنية، فالأقليات التي كانت ضمن يوغوسلافيا انتهجت الفرصة المناسبة لافتكاك استقلالها وهذا ما سمي بالصحة القومية. (1)

4- مفهوم الطائفية:

الطائفية لغة: الطائفة في اللغة تعني الجزء وفي لسان العرب الطائفة من الشيء: جزء منه وجاء في المعجم الوسيط الطائفة: الجماعة والفرقة. (2)

وجاء في القرآن الكريم: «إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهم فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين» (3)، فالطائفة هي جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به والطائفة هي جزء أو قطعة.

وقال تعالى: «إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين». (4)

والطائفية اصطلاحاً: هي مذهب ديني مقصور على عشيرة أو قبيلة أو شعب معين أما الطائفية فهي علاقة انتماء إلى طائفة معينة. (5)

والتعريف الاصطلاحي للطائفية يتضمن اتجاهين متباينين حول مفهوم الطائفية اتجاه سلبي وآخر إيجابي. أولاً **الاتجاه الإيجابي:** يعتبر مصطلح الطائفية مصطلح قديم يعبر عن معنى إيجابي ومع ظهور مفاهيم مشابهة له برز معنى آخر للطائفية على غرار المعنى القديم ومن بين الكتاب الذين تطرقوا إلى مفهوم الطائفية في هذا الاتجاه:

(1)- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1971، ص97.

(2)- صبري محمد، خيرى خليل، "الطائفية أسبابها وآثارها ووسائل تجاوزها"، تاريخ الإطلاع: 27 فيفري 2017، من موقع:

<https://drsabrikhalil.wordpress.com>

(3)- سورة القصص، الآية 04.

(4)- سورة الحجرات، الآية 06.

(5)- صبري محمد خليل خيرى، مرجع سابق.

تعريف الدكتور طه العلواني: يتضمن تعريف الطائفية فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها وقد ظل هذا المفهوم يستخدم للإشارة إلى كيانات متعددة مختلفة في خصائصها ولم يظهر المفهوم باعتباره أزمة إلا في الآونة الأخيرة وذلك تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية مما جعل المفهوم يمزج بمفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فلسفي أو عرقي أو مذهبي أو ديني وأصبح بديلاً لها.⁽¹⁾

ويعرف الدكتور لطف الله عبد العظيم خوجة: الطائفية على أنها مصطلح لا يدل على عدوان ولا قتال وإنما تعصب في الانتماء إلى طائفة يحمل على استحسان مذهبها والدفاع عنه وذم غيره ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة على غيرها من الطوائف ولا يلزم من طائفية الشخص الاعتداء على الآخرين أي أنه من الطبيعي اعتبار الطائفية انتماء إلى فرقة أو مذهب معين هذا لانتماء يقتضي الإعجاب بالطائفة التي ينتمي إليها الفرد إلى حد عدم القبول بانتقادها بل وانتقاص الطوائف والمذاهب الأخرى.⁽²⁾

ثانياً الاتجاه السلبي: تزعم هذا الاتجاه مجموعة من المفكرين قدموا مجموعة من التعاريف عن الطائفية تدور حول هذا الاتجاه من بينهم:

تعريف حسين موسى الصفار: الطائفية في مجالها السياسي هي اعتماد لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية.⁽³⁾

(1)- طه جابر العلوان، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات ومكتبة الشروق، دب ن، 2004، ص36.

(2)- لطف الله خوجة، "الشريعة وسلاح الطائفية"، تاريخ الإطلاع : 26 فيفري 2017، من موقع:

(3)- حسين موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، دب ن، 2009، ص07.

المبحث الثاني: العوامل المحددة لمسألة الأقليات وأهدافها:

مسألة الأقليات تتحكم فيها عدة عوامل ومعايير نبدأ بتحديدنا إلى جانب تحديد مختلف الوسائل التي تعتمد عليها هذه الأقليات لتحقيق أهدافها وأخيراً نتطرق إلى الصفات المميزة للأقليات.

1- العوامل المحددة لمسألة الأقليات:

من الصعب تحديد العوامل التي تتحكم في توجيه العلاقات بين الأقليات وتطوراتها إن وجدت ومع ذلك سنتناول بعض من هذه العوامل كآتي:

أ- العامل التاريخي: لو اعتبرنا أن قيم ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الشعوب والأقليات، مبدأ تقرير المصير كانت بمثابة محركات لمشاعر الأقليات لكن الظروف التاريخية لعبت دوراً هاماً في إثارة المسألة انطلاقاً من اعتبارات تحددها طبيعة التوازنات والمصالح الدولية آنذاك فمثلاً معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سنين عرب أما المسيحيون فأقل من العشر فأثناء الإمبراطورية العثمانية قسمت الدولة إلى عدة ولايات مستقلة نسبياً من حيث المهام الاجتماعية والإدارية مثلاً في أوروبا شكلت الترتيبات التي وضعتها نهاية الحرب العالمية الأولى عاملاً لبروز نزاعات الأقليات كانعكاس للعملية التخطيطية لحدود الدول التي تجاوزت الانتماءات التاريخية لبعض الأقاليم التي تم نزعها من دولها الأمم لصالح دول أخرى مما أدى إلى حرب عالمية تاريخية ويرى البعض أن قضية الأقليات لا تزال مطروحة في أوروبا لكنها محدودة في بقية العالم فهي تمثل في أغلبية الأحيان على شكل مطالب ثقافية، مطالب للحكم الذاتي دون أن تثير إلى حد الآن أسس تقسيم الحدود أو قضايا الهوية الوطنية الداخلية و قضية الأقليات أثرت بشكل كبير في دول العالم الثالث الذي يتحمل الموروث الاستعماري الجزء الأكبر من تبعاتها فحدود تلك الدول نادراً ما كانت متوافقة مع الحدود العرقية أو اللغوية أو غير ذلك من الخصائص المميزة.⁽¹⁾

وبالإضافة إلى عدم التجانس الذي تتسم به أغلب الدول فإننا نجد داخل الدولة الواحدة ما معدله مئة مجموعة و عليه نرى أن السياسة الاستعمارية تعد أهم متغير تاريخي مثير لمسألة الأقليات من خلال

(1)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص59.

وضع حدود المستعمرات على أساس قطاعات إنتاجية وتسويقية وهذا لا ينفى وجود أعباء الواقع المعيشي بظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

ب- العامل البنوي للأقلية: ويتمثل هذا العامل في الخصائص الذاتية والموضوعية التي لها دور فعال في تحديد مدى قوتها ومجال المناورة الذي نتمتع به وعليه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التفاعلات على مستوى النخبة والموقع الجغرافي في تحليل بنية الأقليات.⁽²⁾

1- التفاعلات على مستوى النخبة: تعد النخبة آلية لقيادة وتمثيل مصالح الأقلية فكلما كانت القيادة متميزة بالكاريزمية والقوة انعكس ذلك على تماسك الأقلية وحدتها وتأثيرها والعكس صحيح كذلك تطرف القيادات من شأنه أن يزيد الوضع حساسية وتعقيدا حتى الوصول إلى طلب الدعم من القوى الخارجية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع النظام السياسي خاصة إذا امتدت الأقليات امتداد ديموغرافي لبعض دول الجوار.⁽³⁾

2- أهمية الموقع الجغرافي: للموقع الجغرافي الذي تحتله الأقليات تأثير يمكن تمثيله في صورتين:

الأولى: تمركز الأقلية على المناطق الحدودية للدولة وتسمى **إقليم الحافة** فهنا غالبا ما تسعى الأقلية للانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي أو حتى المطالبة بتعديل الحدود الدولية.

الثانية: التواجد في المركز وهنا مجال المناورة لديها محدود جدا السهولة وإمكانية احتوائها من قبل السلطة المركزية والأمر هنا لا يتوقف عند تحديد المجال الجغرافي للأقلية فحسب فإذا كان هذا المجال يزخر بموارد وطاقات طبيعية وإستراتيجية فهو يكسبها بعدا اقتصاديا لا شك أنه يؤثر على الأمن القومي للدولة.⁽⁴⁾

ج- تأثير البيئة الداخلية: تتأثر الأقلية بالمحيط الذي تعيش فيه وهذا المحيط هو الذي يحدد موقعها السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي في هرم السلطة كذلك طبيعة النظام السياسي في الحكم تؤثر على مسار إدارة مطالب الأقليات فالنظم السياسية الديمقراطية أكثر قبولا للتنوع في المجتمع وإعطاء

(1)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 60.

(2)- نفس المرجع، ص 61.

(3)- نفس المرجع، ص 62.

(4)- نفس المرجع، ص 63.

الجميع صفة التمثيل مما يخفف حدة التوتر على عكس النظم الشمولية التي لا تعترف بالتنوع القائمة أساساً على سيطرة أقلية معينة وإقصاء بقية الأقليات ما يدفعها إلى التطرف وزعزعة استقرار النظام السياسي وأمن الدولة، فسياسات الحكم هي المحددة لوضع الأقلية في السلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي ينعكس على جميع التفاعلات بين مختلف الفواعل داخل الدولة، أما مسألة التمثيل في كل المجالات هي التي يمكن أن تقوم بها الأقليات⁽¹⁾.

د- تأثير البيئة الخارجية: توجد هناك 03 اعتبارات ساعدت وزادت من تأثير هذا العامل هي:

1- تراجع مركزية الدولة وتخليها عن الكثير من الوظائف لصالح فواعل أخرى فوق وطنية وتحت وطنية بفعل الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي مما يعطي الأقليات الفرصة لتدويل قضيتها وإثبات مشروعيتها.

2- ثورة المعلومات والاتصالات وما صاحبها من تطور مكن الأطراف الخارجية من التدخل لدعم الأقليات وصار ذلك أمراً ممكناً يتحدى بعد المسافات.

3- الموقع الجغرافي الذي تشغله الأقليات من حيث الأهمية الجيو سياسية والإستراتيجية يشكل أيضاً أحد الاعتبارات الهامة في منظور دول الجوار أو غيرها.

والهدف الحقيقي للقوى الخارجية ليست العدالة في إنصاف الأقليات مما يصيبها من الأغلبية التي تعيش بينها وإنما هدفها هو إعادة تقسيم المجتمعات الوطنية في العالم الثالث وبت الفتنة بينها والسيطرة عليها وأخذ أجزاء منها والتعامل معها ضد أوطانها.⁽²⁾

2- معايير تصنيف الأقليات: يمكن اعتماد معايير اتفق عليها المجتمع الدولي لتصنيف الأقليات والتي يمكن أن تشمل معظم الأقليات في العالم وهي:

أ- من حيث العدد : الأقليات تكون أقل عدداً من بقية السكان الذين يشملون الأغلبية ولكن هناك حالات خاصة في بعض دول العالم لا تمثل فيها أي جماعة أغلبية وتكون فيها الأقليات بأعداد متقاربة وينبغي أن تكون هذه الأقليات متمتعة بجميع حقوق الإنسان ولا تتعرض للاضطهاد أو أي معاملة سيئة.

(1)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص64.

(2)- نفس المرجع، ص65.

ب-مكانتها السياسية : عندما تكون الأقلية غير مهيمنة على السلطة فإنها تحتاج في هذه الحالة إلى توفير الحماية لها ولكن هناك أقليات مهيمنة ولا يوجد ما يبرر حاجتها إلى الحماية مثل جنوب إفريقيا وسيطرة البيض الأقلية على السلطة. (1)

ج-التقسيم حسب الدين : الأقليات تكون مختلفة عن الأغلبية من مذاهب أو أديان أو لغات مختلفة وهذه الأقليات مهما كان عددها فهم من مواطني الدولة التي يعيشون فيها ويجب أن يتمتعوا بكافة الامتيازات التي يتمتع بها مواطنو الأغلبية وهذا ما هو متفق عليه في جميع المواثيق الدولية.

د- من حيث المواقف : لأفراد الأقليات سببان للتعبير عن مواطنهم وهويتهم الأول هو مشاركة الأغلبية في الرغبة القومية في الحفاظ على الخصائص التي يتميز بها سكان الدولة. أما السبب الثاني وهو الاختيار بين الانتماء إلى الإقليمية أو الميل إلى الاندماج مع مجتمع الأغلبية والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتي. (2)

3- أهداف الأقليات:

تتنوع أهداف الأقليات من أقلية إلى أخرى كل حسب إمكاناتها وطبيعة البيئة التي تنشأ فيها و في المجمل تكون هذه الأهداف كما يلي:

أ- الانصهار: هو نوع من الذوبان تحققه الأقلية داخل المجتمع الكلي وهو تخلي الأقليات عن خصائصها التي تميزها عن باقي أفراد المجتمع وسعيها إلى اكتساب خصائص الجماعة الأغلبية في المجتمع. (3)

ب- الاندماج: كذلك تسعى بعض الأقليات وليس كلها في محاولة الدخول مع الأغلبية في المجتمع والتعايش معهم وهذا لا يكون إلا بعد الاعتراف بالأقلية ليصبح أفرادها ممتعين بالحقوق و ملتزمين بالواجبات وعدم إحساسهم بالترقة حتى ينسى بناء مجتمع متعدد الأعراق يتبادلون الخدمات وأشكال التفاعل المختلفة. (4)

(1)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 9.

(2)- نفس المرجع، ص 10.

(3)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 66.

(4)- نفس المرجع، ص 67.

ج- **الحكم الذاتي**: تسعى بعض الأقليات إلى محاولة التحرر عن رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم أهدافها وذلك عن طريق الحكم الذاتي حتى تتمتع الأقلية باستقلالها في إدارة شؤونها وهذا يكون في إطار فيديرالي أو كونفيدرالي كما حدث في إقليم كوسوفو مع صربيا.

ويعتبر الحكم الذاتي طريق ممهّد للاستقلال الكلي للأقليات الذي يبقى الهدف السامي الذي تسعى إليه.

د- **الانفصال**: تسعى بعض الأقليات إلى الانفصال عن الدولة الأم وعدم رغبتها على الانطواء تحت غطائها من خلال مبدأ الحق في تقرير المصير.

فعدت مقاطعات من شتى أنحاء العالم تتادي بالانفصال كإقليم كتالونيا والباسك في إسبانيا، وترغب الأقليات في الانفصال نتيجة عوامل متعددة كمعاناتها من العنصرية وممارسة التفرقة ضدها أو معاناتها اقتصاديا وعدم توفر التنمية في إقليمها وكذلك تصور بعض الأقليات أنها قادرة على تسيير نفسها وأنها المحرك الأساسي في اقتصاد دولة ما يذهب بها إلى حد التعبير عن انفصالها كإقليم كتالونيا في إسبانيا ومساهمته بحوالي 20% من الاقتصاد الإسباني.⁽¹⁾

4- وسائل الأقليات:

توجد عدة وسائل تعتمد عليها الأقليات في تحقيق أهدافها منها ما هو سلمي ومنها ما هو عنيف أو مسلح:

أ- **الوسائل السلمية**: تشمل كافة النشاطات المشروعة قانونيا للأقليات و التي تعمل على تحقيق أهدافها كالإنضمام لأحزاب سياسية أو جمعيات تأخذ على عاتقها مطالب الأقليات وتعمل على افتكاك مستوى معين من الحقوق كالحركة الزنجية في الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة **مارتن لوتركينغ** فهي تناضل وتضغط باستمرار على الحكومة المركزية لانتزاع الاعتراف بحقوقها المدنية والسياسية.⁽²⁾

ب- **الوسائل العنيفة**: توجد عدة أسباب لتبرير تبني الأقليات لأسلوب العنف والعمل المسلح للتعبير عن مطالبها وحقوقها نذكر منها.

(1)-حسان بن نوي، مرجع سابق ، ص69.

(1)-نفس المرجع ، ص71.

1- أعمال عنف عشوائية وغير منظمة تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة من أجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات وهنا لا يكون للأقلية تنظيم سياسي أو عسكري واضح وتعد بمثابة إنذار للنظام السياسي من أجل إعادة النظر في طبيعة التعامل مع مطالب الأقليات.

2- تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسياً وعسكرياً كالتمرد والتمركز في إقليم أو منطقة معينة لاتخاذها كحصون طبيعية.

3- عند الوصول للأقليات إلى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية تتدخل العوامل الخارجية لتوفر الإمكانيات اللازمة مادياً ومعنوياً فتمارس الأقليات العمل المسلح في أوسع مظاهره.⁽¹⁾

5- صفات الأقليات:

وقد توصل كل من " شارلس وايلي c.wailey " و "مارفن هاريس m.harris" أن للأقليات صفات مهمة تكمن في اعتبار الأقليات جزءاً لا يتجزأ من الدولة وهي تابعة لها وتتطوي تحت لوائها وعليه ينبغي على الأقليات الإلتزام بقوانين الدولة وتطبيقها ،كما تحمل الأقليات سمات وخصائص تميزها عن بقية أفراد المجتمع وهي دائماً ترى نفسها محل أنظار الأغلبية من المجتمع التي تسعى إلى التقليل من قيمتها وتهميشها بعزلها عن كافة الجوانب سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية في الدولة ، كما أن العضوية داخل الأقليات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال في حال عدم وجود خصائص ثقافية أو بيولوجية،والسمات والخصائص المشتركة بين الأقليات داخل الدولة تعمل ألياً على خلق الشعور بالنقص بسبب اختلافها عن الأغلبية من المجتمع وهذا ما يولد نوع من الشعور بالذات فيما بينهم و يؤدي إلى تلاحمهم .⁽²⁾

(1)- سميرة بحر، مرجع سابق، ص12.

(2)- نفس المرجع ، ص12.

6-الوضع القانوني الدولي من مسألة الأقليات:

الأقلية في القانون الدولي كما عرفتها اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة حقوق الإنسان هي مجموعة أصغر عددًا من باقي شعب الدولة أو جزء من مواطنيها يختلفون عن بقية شعبها من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة وتكون في وضع غير مسيطر وتركز الجهود الدولية لحماية الأقليات في عدة أطر كعقد اتفاقيات وإصدار تصريحات دولية من أجل حماية حقوق الأقليات وتعد اتفاقية أوسنا بروك واتفاقية مونستر المعروفتان باسم معاهدات واستغاليا لعام 1648 اللتان شكلتا انطلاقة لتطور القانون الدولي المعاصر من أولى المعاهدات التي جاءت تتضمن نصوصا واضحة لحماية الأقليات الدينية وذلك عندما وضعت حدًا لحروب الثلاثين عام كما نجحت دول الحلفاء في وضع نظام دولي لحماية الأقليات العرقية وإلزام الدول الجديدة في أوروبا الوسطى التي استقلت عام 1919 الاعتراف باحترام حقوق الأقليات العرقية الموجودة على أراضيها وجاء قرار عصبة الأمم بتاريخ 1920.12.20 يدعو الدول إلى احترام تعهدها بحماية حقوق الأقليات المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة بين تلك الدول ليعد ترسيخا لهذا النجاح وبالصورة نفسها جعلت الجماعة الأوروبية في تصريحها الصادر في 1991.12.16 الاعتراف بضمان حقوق الأقليات مع احترام ميثاق الأمم المتحدة شرطًا أساسيًا للاعتراف بالدول الجديدة في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق.

كذلك فيما يخص المنظمات الدولية وحقوق الإنسان فقد سعت عصبة الأمم إلى ضمان حقوق الأقليات تماشيًا مع الاتجاه المتنامي لديها إلى الاعتراف بالشخصية القانونية لهذه الأقليات وحققها سواء مباشرة أو عن طريق دول أخرى بالتقدم بشكاوي على دولهم في حال انتهاك حقوقهم وحق مجلس العصبة إذا لم ينجح في حل الموضوع سلميًا باللجوء إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي بناء على طلب أحد الأعضاء لحل الخلاف القائم.⁽¹⁾

وتتابع الأمم المتحدة رعايتها لشؤون الأقليات اعتمادًا على أعمال اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بهدف منع التفرقة وحماية الأقليات على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948.12.10 على مبدأ الحقوق المتساوية والثابتة على أساس الحرية

(1)- عادل عبد السلام، أمل يازجي، "الأقليات : الموسوعة العربية"، تاريخ الإطلاع: 03 مارس 2017، من موقع:

والعدل والسلام في العالم لجميع أعضاء الأسرة البشرية.

وأكدت اتفاقية منع الإبادة الجماعية في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دخلت حيز التنفيذ في 12.01.1951 في مادتها الثانية ضمان حقوق الأقليات من حيث منع تعرضها لمثل هذه الجرائم وأقرت اتفاقية التعليم التي أبرمتها اليونسكو في 14.12.1960 في مادتها الخامسة حقوق الأقليات في التعليم وفي إلزام الدول الموقعة اتخاذ كل التدابير المتعلقة بهذه الحقوق.

ثم جاءت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية الموقعة في 16.12.1966 لتتص مادتها 26 على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون بغض النظر عن العنصر أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها ولتحدد في مادتها 27 أنه لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية في دولة ما في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو التصريح علنا بديانتهن وإتباع تعاليمها واستعمال لغتهن.

ومن جهة أخرى أصدرت منظمة العفو الدولية عام 1992 قرار يسعى إلى توفير الحقوق الطبيعية لأقليات السكان الأصليين في العالم، كما أنشأت مؤسسة لمساعدة هؤلاء في الأمريكيتين كذلك في 1993 عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا وتضمنت قراراته بنوداً تتعلق بحقوق الأقليات في العالم مثل حق التنمية وحقوق الفئات المضطهدة و المظلومة تاريخياً بحكم عوامل اجتماعية وسياسية وثقافية وكذلك تضمنت إنشاء مجموعة عمل خاصة في إطار لجنة حقوق الإنسان لحماية الأقليات الدينية والعرقية والثقافية كما تضمنت الاعتراف بالحق الشامل للشعوب الأصلية ومقررات متشابهة تدخل في إطار حماية الأقليات ورافق ذلك كله نشاطات إعلامية تستهدف التعريف بالأقليات و تبيان حقوقها.⁽¹⁾

(1)- عادل عبد السلام، أمل يازجي، مرجع سابق.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لدراسة الأقليات :

توجد العديد من النظريات التي تفسر ظاهرة الأقليات وفي هذا السياق يمكن إدراج مقاربتين المقاربة الواقعية الإثنوية والمقاربة التنظيمية التي من خلالهما يمكن رسم حدود تأثير حركات الأقليات على مختلف النظم السياسية بالإضافة إلى إبراز مختلف مطالب هذه الأقليات وموقف القانون الدولي وحقوق الإنسان منها.

I- المقاربات النظرية لدراسة الأقليات: سنتناول في هذا العنصر مقاربتين نظريتين لتفسير حركة هذه الأقليات داخل الدولة وتمكننا من إبراز تحركات وتأثير هذه الأقليات على مختلف النظم السياسية.

أولاً: المقاربة الإثنواقعية: من المعروف أن النظرية الواقعية تقوم على أساس الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية وهي الفاعل الوحيد وأن الأمن لا يتحقق إلا بالقوة وتعزيزها وهذا الفاعل الوحيد وأن الأمن لا يتحقق إلا بالقوة وتعزيزها وهذا في إطار المصلحة الوطنية وكذلك أن السياسة الداخلية للدولة ليست انعكاساً لسياستها الخارجية وتعتبر النظام الدولي فوضوي لعدم وجود سلطة عليا تنظم سلوكيات الفواعل الدولية.

لكن مع التغيرات التي طرأت على عالم ما بعد الحرب الباردة كان لزاماً على النظرية الواقعية تبني منهج مغاير للتكيف مع هذا الوضع، وهنا ظهرت بما يسمى المقاربة الإثنواقعية.⁽¹⁾

والجديد الذي أتت به هذه المقاربة هو تعدد الفواعل الرسمية فلم تعد الدولة لوحدها هي الفاعل الأول والوحيد في العلاقات الدولية حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة والتحول في منطق التهديدات التماثلية من نزاعات داخل الدولة وظهور جماعات إرهابية والهجرات غير الشرعية والجريمة المنظمة، حيث برزت الأقليات من منظور الواقعية الإثنوية كفاعل جديد في العلاقات الدولية، فمع ظهور التهديدات التماثلية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة لم تعد الدولة لوحدها قادرة على احتوائها حيث لم تعد النزاعات في هذه الفترة تقام بين الدول وأصبحت النزاعات داخل الدولة وهي خاصة ميزت عالم ما بعد الحرب الباردة.

(1) - حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 81.

ويرى منظروا هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين ساهما في بروز مفهوم الأقليات كفاعل مستقل في العلاقات الدولية وهما:

1- الخوف من التجانس والخوف على الحياة أو البقاء:

فالأقليات تخشى من اندماجها مع الأغلبية في المجتمع لزوال مقوماتها وخصائصها التي تميزها عن باقي السكان وهيمنة ثقافة الأغلبية عليها. وكذلك خشيتها من التميز الممارس ضدها وضياع حقوقها.

2- حالة اللا أمن: ويرى مفكرو هذه المقاربة أن الأقليات سواء كانت إثنية أو دينية أو قومية لا بد أن تكون محل عناية واهتمام من قبل المهتمين لتحليل مفهوم الأمن حيث يرى باري بوزان أنه يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر. حيث طبق باري بوزان المعضلة الأمنية على النزاعات الإثنية على افتراض أن منطق انهيار الدولة أو إعادة الهيكلة غالبا ما يكون نتيجة عمل هذه الجماعات على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة.⁽¹⁾

ومنه نستخلص أن شعور هذه الأقليات بحالة اللا أمن داخل الدولة واضطهادها وممارسة التمييز ضدها يؤدي بها إلى العنف ورفض الوضع القائم.

ثانيا: المقاربة النظامية:

يعد اقتراب تحليل النظم من أهم اقترابات النظرية التي ظهرت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية ويعد دافيد إستون من رواد هذه النظرية ومن أهم الذين استطاعوا تطوير واستخدام اقتراب النظم في التحليل السياسي.⁽²⁾

حيث يرى دافيد إستون أن النظام السياسي لا يعدوا أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات فالمدخلات حسبه تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة وما يحدث فيها من

(1)- حسان بن نوى، مرجع سابق، ص 82.

(2)- نفس المرجع، ص 83.

أفعال وظروف متواجدة في البيئة الداخلية ومحيطة بالنظام السياسي ومنها المطالب المختلفة للأقليات فالظهور السياسي لحركة الأقليات أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي أما المخرجات هي ردود فعل النظام السياسي إزاء هذه المدخلات الناتجة عن ضغط البيئة الداخلية حيث يعرفها استون على أنها مجموعة من القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي وتكون لها صفة إلزامية ويتم بمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع.⁽¹⁾

أما التغذية الإسترجاعية فهي كافة عمليات التأثير الإسترجاعي للمخرجات على المدخلات من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبية وإيجابية وكذلك في نفس الوقت لها تأثير على المدخلات.

فالتغذية الإسترجاعية تربط مدخلات النظام بمخرجاته ومخرجاته بمدخلاته وتعطي في ذات الوقت الطابع المستمر للنظام فاستجابة النظام السياسي لبعض مطالب حركة الأقليات يزيد من إصرارها على رفع سقف المطالب مرة أخرى.⁽²⁾

فهذه المقاربة ترى أن عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة وتلبية لكل مطالب الأقليات يؤدي إلى تدهور العلاقة بين النظام السياسي والأقليات التي تقوم في كل مرة من رفع مطالبها لدرجة أن النظام السياسي يعجز عن تلبية هذه المطالب ومنه تلجأ هذه الأقليات التي تعتبر نفسها مضطهدة من قبل النظام السياسي إلى المطالبة بالانفصال واستقلالها الذاتي.⁽³⁾

ثالثاً: المقاربة الوسائلية :

تنتقل هذه المقاربة من افتراض أساسي على أن النزاعات الداخلية بسبب الأقليات ليس نتيجة الاختلاف العرقي بل هو نتيجة تحريك من قبل فواعل سياسية سواء داخلية من قبل صناعات القرار في البلاد أو الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو هي قضية مثارة من فواعل سياسية خارجية من قبل دول الجوار أو أطراف دولية ، وتبرر هذه المقاربة فرضيتها باعتبارها وجود عدة دول تتشكل من عدة أقليات لكنها تعد من أكثر الدول الدول استقراراً ، حيث يذهب "جون بوين JHON BOWEN" وهو أحد مفكري هذه

(1)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 85.

(2)- نفس المرجع، ص 86.

(3)- كريم خرسان، في كيفية عمل النظام السياسي: مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظام السياسي في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، بريطانيا، لبنان)، دار العربية للموسوعة، د ب ن، 2009، ص 97.

المقاربة إلى نفي ما يسمى بالنزاعات العرقية مؤكدا على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية في إثارة النزاعات داخل الدول فهو يرى أن الإستعمار لعب دورا رئيسيا في إثارة الصدام العرقي في ظل سياسة فرق تسد التي تمكنه من التحكم في الوضع الداخلي وهذا الحال ينطبق على العديد من الدول الإفريقية عالمنا المعاصر .

رابعا : المقاربة البنائية :

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كإنتقاد للإتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية ،وفي دراستها للنزاعات العرقية ذهبت المقاربة البنائية إلى انتقادها للمقاربة الوسائلية حيث أكدت أنه لا يمكن النظر إلى الهوية العرقية كأنها معطى طبيعي ثابت وأن النزاع ينبع من الشعور بالانتماء أو الاختلاف فيما بينها ،فالأقلية حسب النظرية البنائية هي جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحول في ظل ظروف اجتماعية أو سياسية معينة.

المبحث الرابع: مفهوم الإستقرار السياسي:

يختلف مفهوم الإستقرار السياسي بين الباحثين كونه مفهوم نسبي ومنتظر في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم والمؤشرات التي قدمها الباحثون حول الإستقرار السياسي والنظريات المفسرة لهذه الظاهرة ولفهمها أكثر تطرقنا أيضا إلى مفهوم عدم الإستقرار السياسي ومؤثراته.

مفهوم الإستقرار السياسي:

أولا: وقبل أن نتطرق إلى مفهوم الإستقرار السياسي ينبغي أن نعرف في البداية مصطلح الإستقرار.

أ- مفهوم الإستقرار: كلمة إستقرار في اللغة العربية مأخوذة من إستقر، يستقر، إستقراراً وهو مشتق من كلمة القرار، حيث ورد في لسان العرب بأن القرار في المكان أي القرار والثبات.⁽¹⁾

حيث وردت كلمة قرار في قول الله عز وجل «يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار».⁽²⁾ بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة ومنزل السكون والإستقرار.

وكذلك قوله عز وجل «...ولكم في الأرض متاع ومستقر إلى حين»⁽³⁾ حيث ورد لفظ الإستقرار بمعنى الثبوت والسكون.

فمفهوم الإستقرار في المعاجم والموسوعات الغربية لا يختلف عن المفهوم الذي جاء في لغة القرآن الكريم وعند المفكرين العرب حيث ورد مفهوم الإستقرار في القاموس الفرنسي لاروس Larousse.

وفي قاموس اللغة الانجليزية stability أي أنه بقاء الحالة أو الوضعية على حالها، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر.⁽⁴⁾

(1)- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ج41، القاهرة، 1981، (ص.ص)، (3579.3580).

(2)- سورة غافر، الآية 39.

(3)- سورة البقرة، الآية 35.

(4)- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2011-2012، ص42.

ب- مفهوم الإستقرار السياسي:

الإستقرار السياسي غصطلاحاً حسب مارتن لبست " **Martin lipst**" هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية".

وهذا يعني أن الإستقرار مرهون بالتطور الاقتصادي للدولة وما مدى فعالية النظام السياسي وكذلك حينما يستمد النظام السياسي سلطته من التعب يتحقق الإستقرار.⁽¹⁾

كذلك تعرفه " كارولينا كورفال **Carolina korval**": الإستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سليمة مع قوة الردع من ينتهك النظام العام ويخل به.

ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الإكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الإستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف.⁽²⁾

ويعرفه حسن موسى الصفار: الإستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الإضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والحرب، فالكاتب هنا يركز على مفهوم رئيسي ينبغي وجوده لتحقيق الإستقرار السياسي وهو مفهوم الشعب، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يكون هناك إستقرار لا محالة وحينما تحتل هذه العلاقة نصبح أمام ظاهرة الإستقرار أو كما أسماها الاضطراب والتي تؤدي إلى مواجهة وصدام حتمي بين أفراد الأمة.⁽³⁾

(1)- محمد الصالح بوعافية، الإستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 15 جوان 2016، ص 310.

(2)- نفس المرجع، ص311.

(3)- حسن موسى الصفار، الإستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضمائنه، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005 ص15.

كما يعرف الدكتور شاهر إسماعيل الشاهر: الإستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لإستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع مع عدم استعمال العنف فيه لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الإستقرار السياسي والإستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار ومفهوم الإستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض حسب المجتمعات.⁽¹⁾

وتعرف نيفين عبد المنعم مسعد: الإستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون إستخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليتها.⁽²⁾

ويعرف سعد الدين العثماني: الإستقرار السياسي يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بها يلزمه من تغييرات للإستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين. فكلما كان النظام قريب جداً من جميع الفئات داخل المجتمع ويملك خبرة كبيرة في التعامل الجيد مع الأحداث سواء بين النظام السياسي والمجتمع أو بين أفراد المجتمع كلما سمح ذلك لقدرة النظام على البقاء وقدرته على تمكين الأمن الإجتماعي داخل الدولة.⁽³⁾

ج- مؤشرات الإستقرار السياسي:

لقد إتفق أغلب الباحثين حول مجموعة من المؤشرات لفهم ودراسة الإستقرار السياسي وهي كالاتي:

(1)- شاهر إسماعيل الشاهر، الإستقرار السياسي معايير ومؤشراته، 31 أوت 2016 ، تاريخ الإطلاع: 22 فيفري 2017، من موقع:

www.dampress.net

(2)- عزو محمد، عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الإستقرار السياسي في الدولة، 12 فيفري 2008 ،تاريخ الإطلاع: 13 مارس، 2017، من موقع:

www.m.ahewar.org

(3)- سعد الدين العثماني، دور الوسيط في تحقيق الإستقرار السياسي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982 5 نوفمبر 2010، ص1.

1- نمط انتقال السلطة في الدولة: عندما تتم عملية انتقال السلطة في الدولة بشكل سلمي وبطريقة قانونية ودستورية متعارف ومنصوص عليها فإن ذلك يعتبر مؤشر من مؤشرات تحقق الإستقرار السياسي في الدولة، أما إذا انتقلت السلطة بطريقة غير قانونية كالانقلاب العسكري مثلا فهذا يعد مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي.

2- شرعية النظام السياسي: بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وإستقلال البلاد وحماية حقوق الأفراد وتظهر هذه الشرعية من خلال تنبيل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له بإرادتهم.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: إن قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الإستقرار السياسي لأن النظام لديه مسؤوليات ولا يستطيع أن يحققها من دون إمتلاك عناصر القوة مثل الدفاع عن البلد في حالة تعرضه لاعتداء خارجي وحماية أمن المجتمع.

أما إذا كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع حماية سيادته وتحقيق أمنه الداخلي فهنا يسود العكس ويصبح النظام السياسي لد دور لعدم الإستقرار.

4- درجة العنف السياسي: وهو نوعين عنف حكومي رسمي ويتمثل في إستخدام الدولة شتى وسائل الإضطهاد اتجاه الجماعات المختلفة.

أما العنف غير الرسمي فهو العنف الشعبي ولجوء هذه الجماعات للعنف للتأثير على الحكومة ومثال ذلك الإرهاب والحروب الأهلية.

فكلما زاد عنف الدولة تجاه هذه الجماعات أصبح نظام الدولة غير مستقر.

5- تطور الوضع الاقتصادي: فتطور إقتصاد البلاد وتوفير الإحتياجات الخاصة للأفراد ورفع مستوى معيشتهم يساهم في خلق بيئة آمنة داخل الدولة.⁽¹⁾

(1)- ياسمين حسين ،عباس أحمد، "التعددية الدينية والإستقرار السياسي في الهند 2007-2017"، المركز الديمقراطي

العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادي، تاريخ الإطلاع: 21 مارس 2017 ، من موقع :

6- الديمقراطية والمشاركة السياسية: التحول الديمقراطي اسلمي وبناء منظومة قانونية منظمة للحياة الديمقراطية بمختلف جوانبها وتأسيس هياكل جديدة ذات وظائف محددة وأيضاً ارتفاع مستوى الحرية والمساواة والعدالة وسيادة القانون والتي ساهمت في ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى المواطنين وزيادة الإدراك السياسي لديه وكل هذا يعد عامل أساسي من عوامل الإستقرار السياسي والأمني للدولة.

7- مدى نجاح العلاقات المدنية العسكرية و حدوث الانقلابات العسكرية: فعدم حدوث الانقلابات العسكرية ووجود انسجام في العلاقات المدنية والعسكرية واحترام المؤسسة العسكرية لحدودها في التعامل مع النظام وعدم مبالغتها في التدخل في النظام يعد من مؤشرات الإستقرار السياسي.

8- نسبة الهجرة: نسبة المواطنين المهاجرين من دولة ما يعد مؤشر هام للدلالة على الإستقرار السياسي فالهجرة تحدث عندما تعجز الدولة على سد كافة الاحتياطات للمواطنين وعلى النقيض من ذلك فانخفاض نسبة الهجرة يعد مؤشراً لوجود إستقرار سياسي.

9- معدل التظاهرات وحركات التمرد: زيادة عدد التظاهرات وحركات التمرد في دولة معينة يعتبر مؤشر على عدم الاستقرار فحدوثها يؤثر بشكل كبير على الإستقرار السياسي والإستقرار الاقتصادي أيضاً.⁽¹⁾

د- الإستقرار السياسي كمتغير تابع لمتغير مستقل وهو الأقليات:

هناك الكثير من الفرضيات التي تصنع من الإستقرار السياسي متغير تابع لمتغير مستقل هو الأقليات وذلك على النحو التالي:

1- التعبئة الاجتماعية: وذلك عن طريق إستخدام وسائل الإعلام والإتصال الحديثة للتأثير على الأفراد والجماعات البشرية لخلق شعور بوعي جديد لدى الأفراد يعزز تضامنهم وتمسكهم بهويتهم وهذا يخلق تحدياً جديداً للدولة، وذلك لأن السعي السياسي لتحقيق الأهداف الجماعية للجماعات قد يتحول إلى صراع طائفي ممتد مع جماعات أخرى تسعى هي أيضاً للتأثير على الدولة.

2- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأقليات: إن وضع الأقلية السياسي هو إنعكاس لمركزها الإجتماعي والإقتصادي فتدهور الوضع الإقتصادي أو حدوث إنشقاق داخل المجتمع من حروب أهلية وعملية إضطهاد من قبل الدولة للأقليات سيأزم الوضع ويحرك هذه الأقليات سيأزم الوضع ويحرك هذه

(1)- ياسمين حسين وعباس أحمد، مرجع سابق.

الأقليات ويعزز روح التضامن بينهم أكثر مما ينعكس سلبا على الدولة ويخلق روح التمرد بين هذه الأقليات ويؤدي إلى عدم الإستقرار.⁽¹⁾

3- تدخل الدول المجاورة لاحتواء الأقليات: وذلك قصد فك أو زعزعة الارتباط الوثيق بين أفرادها لتحويله لصالحها باستخدام ووسائل القمع العصري كاعتماد السوفيات سابقا الدمج بالقوة لجمهوريات القوقاز وشرق أوروبا.⁽²⁾

و لفهم ودراسة ظاهرة الإستقرار السياسي أكثر لابد لنا أن ندرس كذلك ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومن بين أهم التعاريف المقدمة لعدم الإستقرار السياسي نذكر:

تعريف حمدي عبد الرحمان حسن: عدم الإستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.

وعرفه كذلك: عدم الإستقرار السياسي هو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.⁽³⁾

كما عرفه ابن خلدون: عدم الإستقرار السياسي هو نتيجة لعد التجانس الثقافي وحسبه الأوطان التي يكون فيها التنوع العرقي عادة لا تتمتع بالإستقرار السياسي وذلك لاختلاف الآراء.⁽⁴⁾

كذلك عرف عدم الاستقرار السياسي أنه حالة التغيير غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية وانخفاض

(1)- حسان بن نوي، مرجع سابق، (ص.ص)، (77-78).

(2)- رابح مرابط، أثر المجموعات العرقية على إستقرار الدولة، حالة نيجيريا، رسالة الماجستير: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1990، ص 20.

(3)- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 74.

(4)- نفس المرجع، ص 76.

في قدرات وأداء النظام وعليه فإن أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم والإدارة في السياسية والاقتصاد وفي علم الاجتماع والثقافة. (1)

ويوجد وجهين لعدم الإستقرار السياسي:

الوجه الأول: يعرف عدم الاستقرار السياسي باعتباره مرادفاً لانتشار وتصاعد وتيرة العنف المصاحب لصراعات السلطة على المستوى الداخلي وتوظيف القوة على المستوى الخارجي وما يصاحبه من خسائر بشرية ومادية وتأجيج لدوامة الفوضى spiral of chaos حيث يرى ديفيد كارمنت david carement أن عدم الاستقرار هو انهيار مؤسسات الضبط المجتمعي.

الوجه الثاني: عدم الاستقرار السياسي كمرادف للتغيير الهيكلي structural change الفجائي الذي يقود دعائم الوحدات السياسية والقواعد الحاكمة الهيكلية بالتفاعلات المجتمعية البينية ومن ثمة يرى ليون هورowitz lion hurwitz أن التحولات التي تصيب دعائم نظم الحكم عادة ما تكون مصحوبة بحالة من السيولة والغموض وتثير من ثمة الشعور بعدم الاستقرار السياسي على غرار الثورات والانقلابات العسكرية وإبطال العمل بالدساتير الوطنية وإقالة المتحكمين بالسلطة المركزية عقب إخفاقهم في إدارة أزمات معينة مثل الهزائم العسكرية والأزمات الاقتصادية. (2)

مؤشرات ظاهرة عدم الإستقرار السياسي:

1- فضل انتقال السلطة: ويرتبط ذلك بعدم الامتثال للآليات الدستورية لتداول السلطة المتوافق عليها بين القوى السياسية وبين مختلف الطوائف والجماعات المكونة للمجتمع فضلاً عن عدم ثبات هذه القواعد وخضوعها للتبديل السلطوي دون إقرار شعبي بالإضافة إلى افتقادها لمتطلبات التمثيل المصلحي لمختلف التكوينات الاجتماعية.

(1) - مليكة بوضياف، الحكم الراشد والإستقرار السياسي، مداخلة أقيمت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي جامعة الشلف، 2006، ص 07.

(2) - أحمد مجدي، محمود عبد السلام، التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الإطلاع : 04 أبريل 2017، من موقع:

<http://dimocraticac.de/?=46794>

2- **فساد الشرعية السياسية:** انتقاد نظام الحكم للشرعية السياسية نتيجة تراجع القبول الشعبي لممارسة المسؤولين السياسيين لاختصاصاتهم ورفض الخضوع لقراراتهم عن رضا مما يؤدي لتحدي القانون والنظام علنا ورفض الانصياع لآليات فرض القانون.

3- **استمرار تغيير القيادات:** حيث أن التغيير السريع للقيادات السياسية والتنفيذية يعكس عدم قدرة النظام على تنفيذ سياسات متماسكة تستجيب لمطالب المواطنين وتكفل تحقق الرضا العام وعلى النقيض يحقق الثبات النسبي للقيادات السياسية استقرارًا طالما استندت للشرعية السياسية.⁽¹⁾

4- **تدبب الاستقرار البرلماني:** سواءً من خلال حل المجالس التشريعية قبل انتهاك مدتها القانونية أو استقالة عدد من الأعضاء احتجاجًا على تدخل السلطة التنفيذية في الاختصاصات البرلمانية أو تفكك الفئة الحاكمة في النظم البرلمانية بسبب الاختلاف حول السياسات والبرامج وتوزيع الحقائق الوزارية والدعوة لانتخابات مبكرة بصورة مستمرة.

5- **ضعف المشاركة السياسية:** تعتبر المشاركة السياسية من خلال القنوات الرسمية مؤشرًا على الاستقرار السياسي كونها تمثل آلية لاحتواء المطالب المجتمعية داخل النظام كي يتم الاستجابة لها من خلال السياسات ومن ثمة فإن ضعف المشاركة في الانتخابات والعزوف عن الانتماء للأحزاب يؤدي إلى اللجوء لآليات المشاركة الاحتجاجية الضاغطة على النظام والتي قد تهدف لزيادة دعائمه في حال فقدانه للشرعية.

6- **العنف السياسي:** يعد العنف السياسي المؤشر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي ويتضمن أنماط متعددة مثل الاغتيالات السياسية، والصراعات الداخلية المسلحة وعمليات القتل وقمع المتظاهرين وانتهاك حقوق المعارضين واختطاف النشطاء وتعذيبهم.

7- **تفكك المواطنة:** عند فشل نظام الحكم في إدارة التعددية تتصاعد الانتماءات الأولية الإثنية والدينية والجهوية وتعلو الهوية الطائفية على نظيرتها الوطنية مما يمهد لزيادة سلطة الدولة في بسط سيادتها على إقليمها خاصة في حال تركيز أقلية متجانسة في إقليم جغرافي طرفي بعيد عن المركز.

(1) - أحمد مجدي، محمود عبد السلام، مرجع سابق.

8- الحركات الانفصالية: إن صعود الحركات الانفصالية واكتسابها القدرة على تحدي الدولة سواء من خلال السيطرة على موارد اقتصادية أو دعم أطراف خارجية لمطالبها يؤدي لزعزعة الاستقرار السياسي خاصة إذا ما تحولت المطالب الانفصالية إلى حركات تمرد مسلحة لديها القدرة على خوض مواجهات عسكرية ممتدة في مواجهة الدولة مما يجعلها قادرة على فرض الأمر الواقع وانتزاع اعتراف واقعي من السلطات الرسمية بوجودها وسيطرتها على الإقليم الانفصالي.

9- الانكشاف الخارجي: عدم قدرة الدولة على حماية المجتمع من الاختراق الخارجي والتهديدات والمخاطر الداخلية و الخارجية نتيجة اختلال معادلات الاعتماد المتبادل لصالح الأطراف الخارجية بمعنى عدم قدرة الدولة على الوفاء باحتياجات مواطنيها الأساسية دون الاعتماد على الأطراف الخارجية.

10- تصاعد معدلات الهجرة: حيث أن إخفاق السياسات التنموية لنظم الحكم تؤدي إلى إحباط التطلعات المجتمعية ومن ثمة التراجع الشعبي ومن ثمة تحفيز موجات واسعة النطاق من الهجرة الداخلية من الريف للحضر والهجرة للخارج مما يزيد من الانكشاف الخارجي للدولة.⁽¹⁾

وتوجد كذلك مؤشرات على المستوى الخارجي لعدم الاستقرار السياسي: تتمثل في:

1- الصراعات الدولية: يعد الانخراط في الصراعات الدولية أحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار على المستوى الخارجي كونها تستنزف الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية ويترتب عليها خسائر مادية وبشرية غير محدودة فضلا عن تسببها في تأجيج وتفاقم عدم الاستقرار الداخلي نتيجة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الصراع.

2- اختلال التوازن: يترتب على التغيير المستمر في توزيع القوة على المستوى الإقليمي والدولي بتراجع مكانة الدول التقليدية وصعود قوى جديدة تسعى لمكانة دولية تتناسب مع قوتها مما يؤدي لتوترات دولية ممتدة لمظاهر السباق نحو التسلح وأنماط الاستقطاب الإقليمي والدولي.

3- تفكك التحالفات والمؤسسات التكاملية: حيث أن انهيار التحالفات وتفكك مؤسسات التكامل الإقليمي يعد مؤشرا على عدم انتظام التفاعلات بين أطراف تلك المؤسسات ومن ثمة فساد القواعد والقيم الحاكمة للسلوك الدولي والتي تكفل تعزيز التعاون ومنع محفزات الصراع بين الدول.

(1)- أحمد مجدي ، محمود عبد السلام، مرجع سابق.

4- **ضعف المنظمات الدولية:** عدم قدرة المنظمات الدولية على فرض القواعد الدولية المتوافق عليها أو عجزها عن تنظيم التفاعلات بين الدول في قضية خلافية تتسبب في تأجيج التوتر الدولي وتناقضات المصالح مما يؤدي لسيادة الفوضى بين الدول.

5- **انتهاك القانون الدولي:** عدم امتثال بعض الدول لمضامين وقواعد القانون الدولي وفشل المؤسسات الدولية في ردع الانتهاك القانوني من خلال فرض عقوبات على الدول المخالفة يؤدي لصدام بين الدول نتيجة تناقضات المصالح وعدم وجود قواعد ملزمة لاحتواء وتسوية النزاعات الدولية.⁽¹⁾

(1) - أحمد مجدي ، محمود عبد السلام، مرجع سابق.

-خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل وبعد الدراسة النظرية لمفهومي الأقليات والاستقرار السياسي نستخلص:

• تعريف إجرائي للأقليات: «الأقليات هي أي مجموعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها ومختلفة عن أغلبية السكان سواء كانت خصائص دينية ثقافية لغوية أو عرقية كما أن الأقلية ليست فقط في وضع الأقلية عددياً ولكن أيضاً سياسياً حيث لا تهيمن على النظام السياسي مع وجود درجة من التضامن بين أعضائها والدفاع عن هويتهم». هذا ما يمكننا من إعطاء نظرة شاملة حول طبيعة هذه الجماعات وجوانب الاختلاف فيما بينها إلى جانب التعرف على أهدافها ووسائلها خاصة تلك المتعلقة بالدخول في نزاعات سواء فيما بينها أو بينها وبين السلطة الحاكمة.

• هذه النزاعات يمكن أن تنشأ نظراً للعديد من العوامل المختلفة سواءاً تعلق الأمر بطبيعة الأقليات أو بطبيعة مطالبها وأهدافها أو بطبيعة النظم السياسية.

• تمثل الأقليات الموجودة في العديد من دول العالم السبب المحوري في نشوب النزاعات داخل الدول مع امتدادها العبر قومي الأمر الذي يعطيها بعداً إقليمياً دولياً نظراً لما تشكله من تهديد على الاستقرار والأمن العالمي وعليه عمل المجتمع الدولي على إيجاد حلول لهذه النزاعات من خلال تطوير نظام خاص للأقليات يضمن لها حقوقها دون القضاء على جذورها، فنشاط الأقليات في نمو وتصاعد م يجعل العام يشهد نزاعات الأقليات والحروب الأهلية الناجمة عن ذلك، مما يشكل تهديداً فعلياً لإستقرار الدولة.

الفصل الثاني:

وضع الأقليات في الحياة

السياسية الإيرانية

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا وهي دولة من دول الشرق الأوسط تبلغ مساحتها 1.648.195 كلم²، وهي تحتل موقعا مهما في الخريطة الإستراتيجية إقليميا وعالميا، هو بلد مترامي الأطراف وغني بموارده، يحدها من الشمال بحر قزوين وطاجكستان وتركمنستان وأرمينيا وأذربيجان، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب بحر عمان والخليج العربي أو الخليج الفارسي.

تمتاز الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتنوعها العرقي، إذ تحتوي على أكثر من 40 قومية، وتشكل القومية الفارسية وهو الشعب الأصلي في إيران نسبة 51% من السكان البالغ عددهم قرابة 74 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2009، وتحتل القومية الفارسية المكانة الأكثر بروزا وتأثيرا في القرار السياسي الإيراني عبر التاريخ ولا زالت لحد اليوم، فهي تعد من أكثر الجماعات أهمية وعددا في إيران دون أن يكون للقوميات الأخرى دورا رئيسيا مرادفا لهم في حكم البلاد.

وسنحاول في هذا الفصل ذكر أهم الأقليات العرقية والدينية التي تتشكل منها الدولة الإيرانية، وإبراز أماكن تواجدها وتحديد علاقاتها مع دول الجوار، وتناول الواقع السياسي ومكانة هذه الأقليات داخل النظام الإيراني.

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي والديموغرافي والمذهبي للأقليات في إيران:

I- التوزيع الجغرافي للأقليات في إيران:

في المجمل تقطن الأقليات غير الفارسية في إيران على المناطق الحدودية للبلاد فالعرب يسكنون في الجنوب والجنوب الغربي على الحدود مع العراق وخليج العرب أو كما يسميه الإيرانيون الخليج الفارسي وكذلك مع خليج عمان جنوباً، أما الأقلية الكردية فهي تقطن في الشمال الغربي لإيران على الحدود مع دولة تركيا والعراق وكذلك توجد بعض الأقليات الكردية شمال إيران على الحدود مع جمهورية تركمانستان، في حين تقطن أكبر أقلية في إيران من حيث العدد الأقلية الأذربية كذلك في الشمال الغربي لإيران بمحاذات الأقلية الكردية وجمهورية أذربيجان شمالاً، بينما البلوش يسكنون في الجنوب والجنوب الشرقي بمحاذات جمهورية أفغانستان وباكستان في حين يتركز التركمان شمالاً في الحدود مع جمهورية تركمانستان.

وتضم إيران 30 محافظة من الشمال والجنوب ومن الشرق وحتى الغرب ويتوزع سكان القوميات الإيرانية على المحافظات على النحو التالي:

- العاصمة طهران وهي مزيج من العديد من القوميات والأديان لكن يشكل الفرس العدد الكبير من سكان هذه المحافظة إضافة إلى المحافظات فارس وقم ومركزي وبوشهر، وأصفهان ويزد وسان.

محافظة قزوین سكانها من الفرس والأذربيين، وكذلك يتواجد الأذربيين في محافظات أردبيل، زنجان أذربيجان الغربية.

محافظة أذربيجان الشرقية سكانها من الأقليات الأذربية كذلك والأكراد.

ومحافظة كردستان سكانها من الأكراد ومحافظة خوزستان أو كما تعرف عند العرب بإسم عريستان سكانها من العرب⁽¹⁾، إضافة إلى ذلك يوجد الفرس في هذه المحافظة نتيجة عملية التفريس التي قام بها النظام الإيراني خاصة في عهد الأسرية البهلوية وجلبه في محافظة خوزستان لكي لا تكون الأقلية العربية ذات أكثرية العدد في المنطقة.

أما محافظة هرمز كان سكانها من الفرس والبلوش إضافة إلى تواجد عدد صغير من الأقلية العربية.

(1)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص100.

II- التوزيع الديموغرافي للأقليات في إيران:

يوجد في إيران قوميات متعددة تختلف فيما بينها في اللغة والثقافة والمذهب سنركز في بحثنا هذا على أهم الأقليات التي تتشكل منها الدولة الإيرانية من بينها القومية الفارسية بنسبة 51% التي تعد أكبر قومية في إيران من حيث العدد وأكبر قومية مسيطرة في إيران وبالتالي فهي لا تعتبر أقلية.

ثم تأتي الأقلية الأذرية التي تعد أكبر أقلية في إيران وثاني قومية في إيران من حيث العدد بنسبة ما يقارب 30%.

في حين يعتبر الأكراد في إيران الأقلية الثانية في إيران بنسبة تقارب 7%.

ثم تليها الأقلية العربية بنسبة تصل إلى حد 4%.

أما التركمان فيتواجدون بنسبة تتراوح بين 1 إلى 2%.

1- الأذريين:

يعتبر الأذريين أكبر أقلية من حيث العدد في إيران بنسبة 30% من سكان البلاد ويسكنون أكبر المناطق مساحة حيث يتركزون في الشمال الغربي لإيران في محافظة أذربيجان الشرقية والغربية وأردبيل وزنجان وقزوین وهمدان حيث يخدمهم شمالاً دولة أذربيجان الأم المستقلة حديثاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، وهم يتكلمون لغة مشتقة من اللغة التركية وعاصمتهم هي تبريز التي كان لها دور كبير في انطلاق الحركات الثورية ضد النظام الملكي.

وتعد الأقلية الأذرية الأقلية الوحيدة من بين القوميات غير الفارسية الذين ينتمون إلى المذهب الرسمي للبلاد وهو المذهب الشيعي الجعفري (الإثني عشرية) وهي النقطة المشتركة التي تجمع بينهم وبين الفرس.⁽¹⁾

وهذا ما جعلهم يحظون بأفضلية نسبية عن بقية القوميات غير الفارسية التي تشكل إيران، فهناك نسبة عالية من الأذريين منتسبة إلى سلك الشرطة والأمن والجيش والحرس البلدي، والمرشد الأعلى آية الله

(1) - ضاري سرحان وحماي الحمادني، "التكوين القومي في إيران وأثره على الواقع السياسي الخارجي، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، ع3، (د.س.ن)، العراق، ص220.

خامثي الذي يعد الرجل الأول في النظام السياسي و الذي اشتغل منصب رئيس الجمهورية لولايتين متتاليتين هو من أصول أذرية، بالإضافة إلى ذلك يسيطر الأذريين على سوق طهران والرئيس السابق لإيران أحمددي نجاد هو أيضا من الأصول الأذرية،⁽¹⁾ لكن رغم كل هذا تبقى الأقلية الأذرية من الشعوب المهمشة في إيران ولا تضاهي مكانتها مع القومية الأكثر عددا في إيران وهي القومية الفارسية.

2- الأكراد:

- يعتبر الشعب الكردي واحدا من الشعوب الإيرانية العريقة ويسكن في الجزء الشمالي الغربي من إيران بمحادات تركيا والعراق والذي يدعى باسم كردستان الشرقية، تختلف الإحصائيات التي تقدر نسبة الأكراد في إيران، لكن في المجمل يتفق عدة دارسين على أن الأكراد في إيران يصل عددهم إلى ما يزيد عن 10 ملايين نسمة وأن 98% منهم مسلمون وأكثر من 99% منهم سنة.⁽²⁾

وللأكراد لغتهم الخاصة وهي من أصل هندي أوروبي و تحتوي بعض أوجه الشبه مع اللغة الفارسية.⁽³⁾ يعمل الأكراد في الزراعة والرعي بسبب طبيعة مكان سكانهم ووفرة الأنهار في مناطقهم فهم بالأساس رعاة بدو رحل ينتظمون في إطار قبائل فهم مجتمع قبلي الولاء فيه يكون في المقام الأول للعائلة ثم للقبيلة وأهم المدن التي يتركز فيها الأكراد الإيرانيون هي مدن: ماهاباد، سقر سنندج، كرمنشاه وهي مناطق وعرة ومنعزلة، يتركز وجودهم في جبال "زاغروس" على امتداد الحدود مع تركيا والعراق.⁽⁴⁾

(1)- ضاري سرحان وحمايدي الحمداني، مرجع سابق ، ص221.

(2)- سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، 2010، ص204.

(3)- ممدوح بريك، محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، (ص. ص)، (23.24).

(4)- وفي خيرة، مرجع سابق، ص50.

3- البلوش:

تشكل الأقلية البلوشية في إيران حوالي 2% من إجمالي عدد السكان ما يعادل 1 أو 2 مليون نسمة يعيشون في الجنوب الشرقي من إيران على حدود دولتي باكستان وأفغانستان، ومعظمهم من السنة ويتبعون نظام السردارات القبلية وهم بمثابة زعماء قبليين.

ما عدا البلوش من سكان منطقة سيستان الذين يبلغ عددهم حوالي 1000 ألف نسمة فهم من الشيعة الذين يتبعون آيات الله من رجال الذين على الطريقة الفارسية.⁽¹⁾

يرد البلوش أصلهم إلى العرب سكان ما بين النهرين إلى الكلدانيين من نمروذ وبيلوس ومن هنا جاءت كلمة بلوش، أما لغة البلوش فهي مزيج بين العربية والأوردو والفارسية ولهم زي وطني خاص بهم، ويكن البلوش ولائهم للعائلة وللقبيلة لا للدولة⁽²⁾.

تاريخيا كان البلوش ينعمون بدولة مستقلة في القرن 16 عشر حتى القرن 18 عشر واستمرت دولتهم حتى الاحتلال البريطاني لهم في عام 1939 الذي تنازل فيما بعد عن بولشستان وقسمها بين ثلاث دول أفغانستان عام 1787، وإيران عام 1928 وباكستان عام 1948.⁽³⁾

ويزخر إقليم بولشستان في إيران بكميات كبيرة من الغاز والنفط والذهب والنحاس واليورانيوم، إلا أنه من أكثر الأقاليم تدهورا من الناحية الاقتصادية حيث يعاني البلوش من الحرمان والفقر وانخفاض معدل النمو في المنطقة إضافة إلى عدم الأمن في المنطقة حيث تعرف الحدود الإيرانية الباكستانية ملاذا للجماعات الإرهابية وطريق للتجارة والترويج للمخدرات.⁽⁴⁾

(1) - رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية ، ، رياض الريس للنشر والتوزيع لبنان، ص2000، ص272.

(2) - رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي، ط2، رياض الريس للكتب والنشر، لندن 1991 ص17.

(3) - ضاري سرحان وحمادي الحمداني، مرجع سابق، ص 231.

(4) - (...-...)، أثر التنوع القومي والديني على الدخل الإيراني، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 28 جوان 2015.

4-التركمان:

يعتبر التركمان من الشعوب التركية التي سكنت منطقة آسيا الوسطى منذ القرن الخامس هجري وكانوا في الأصل يسكنون منغوليا، وكان لتركمان إسهامات عظيمة في التاريخ الإسلامي منها إسهامات دولة السلاجقة التركمان وفتوحاتها العظيمة ودفاعها عن أهل السنة والخلافة العباسية والقضاء على الدولة البويهية الشيعية التي تسلطت وسيطرت على الخلافة العباسية عامي 334-447 هـ والتركمان الآن يعيشون في عدة دول منها: إيران والعراق وسوريا وأفغانستان وشمال القوقاز وجمهورية تركمانستان وقد ضم شاه إيران السابق رضا بهلوي بعض مناطق التركمان إلى دولته سنة 1925، ففي تلك الفترة انطلقت طموحات الشاه رضا بهلوي من عقالها وأخذ يحتل الدولة تلو الدولة والإقليم تلو الإقليم واستطاع أن يحتل مناطق التركمان والأحواز العربية وبلوشستان وكردستان والأذريين والجزر الثلاث المتنازع عليها حتى اليوم بين الإمارات العربية وإيران مستخدما كل أساليب المكر والخديعة ومستفيدا من الضوء الأخضر الذي أعطته إياه بريطانيا. (1)

تعتبر الأقلية التركمانية في إيران من الأقليات السنية ذات المذهب الحنفي يعيشون في إقليم تركمان الصحراء في شمال شرق إيران على حدود جمهورية تركمانستان، لا تتوفر إحصائيات رسمية موثوقة عن عدد التركمان في إيران كغيرها من الأقليات غير الفارسية في إيران إلا أن التقديرات تؤكد أن عددهم يصل إلى 3 ملايين نسمة من مجموع سكان إيران ويعيشون في 3 محافظات هي: غلستان، خراسان رضوي، خراسان الشمالية. (2)

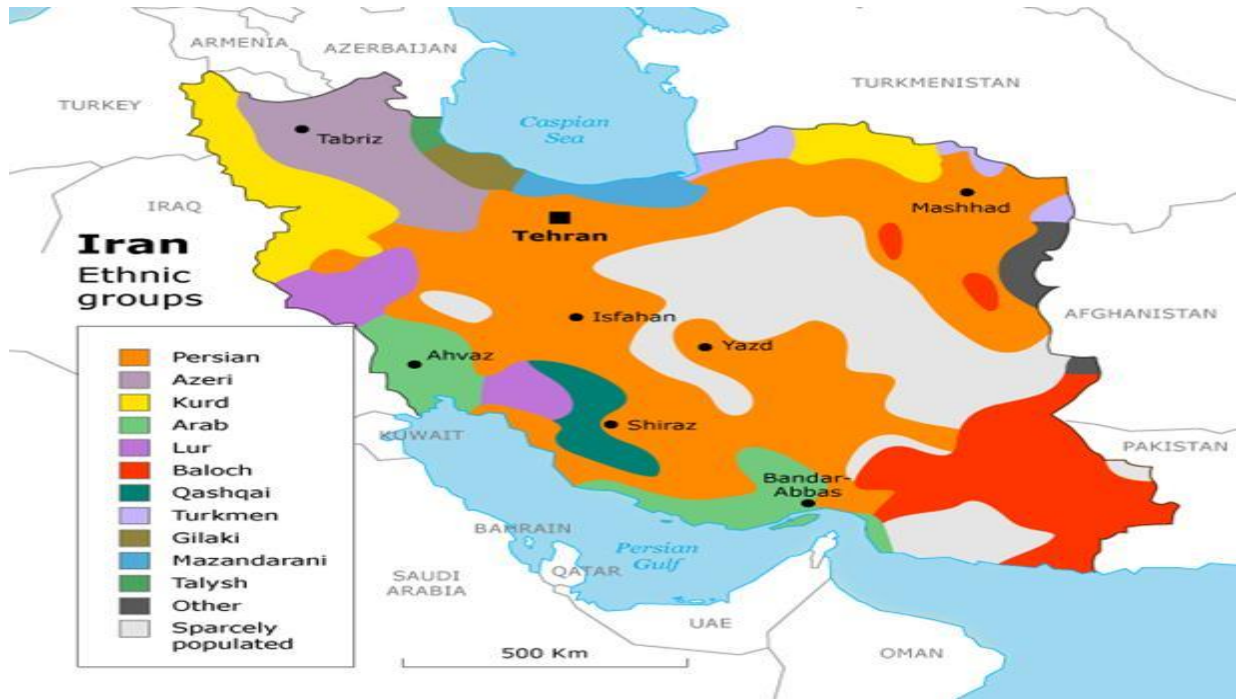
ويعد إقليم تركمان الصحراء منطقة سياحية بامتياز غير مستغلة من قبل النظام الإيراني، ويعاني سكانها التهميش، رغم وجود عدة مصانع في هذا الإقليم التي تعد حكرا على الفرس فقط.

(1)- هيثم الكسواني، "دول ابتلعتها إيران بلاد التركمان"، 05 ماي 2016، تاريخ الإطلاع: 16 أبريل 2017، من موقع : www.alrased.net

(2)- صالح حميد، "التركمان في إيران يشكون الإضطهاد والتفريس"، 27 أوت 2014، تاريخ الإطلاع: 17 أبريل 2017 من موقع:

<http://www.alarabiya.net>

خريطة رقم 02: توضح الأقليات الإيرانية وأماكن تواجدها



المصدر: (...-...), "الأقليات في إيران"، مركز المزمأة للدراسات والبحوث، من موقع:

www.almezmaah.com

5-العرب:

تعتبر الأقلية العربية في إيران من أهم الأقليات فيها نظرا للتاريخ التي تحمله إمارة عربستان سابقا وموقعها الاستراتيجي الذي جعلها محل أطماع العديد من الدول.

يسكن العرب في إيران في الأجزاء الجنوبية الغربية والسواحل المواجهة لسواحل الخليج العربي، وهذه المنطقة التي يسكنها العرب يطلق عليها اسم عربستان التي تعني باللغة الفارسية بلاد العرب وتم تبديل اسمها من قبل الفرس إلى اسم خوزستان إشارة إلى كثر القلاع والحصون التي بناها المسلمون إبان معركة القادسية الأولى، وتبلغ مساحة عربستان 159.611 ألف كلم²، حيث يبلغ السكان العرب فيها حوالي 4% من إجمالي السكان في إيران. (1)

(1)- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازندرانية 1921-1971، ط3، دار الكتاب الحديث، مصر، 2002، ص 46.

وتعتبر منطقة عربستان من أهم المناطق الإستراتيجية في إيران فهي مجاورة لمياه الخليج العربي كما تزخر بالمواد الطاقوية من بترول وغاز ووفرة المياه مما يجعلها تحمل أفضلية على الدول العربية التي تعاني من ندرة المياه. ويأمن إقليم عربستان حوالي 85% من إجمالي النفط الإيراني ويظم الإقليم تسعة أنهار أهمها نهر كارون، الكرخة، الجراحي. (1)

-التاريخ السياسي لإمارة عربستان (خوزستان):

إمارة عربستان كان معترفاً بها خلال الحكم الفارسي على أنها أرض عربية ويسكنها شعب عربي كانت له علاقة بالعراق والجزيرة العربية أكثر من اتصاله بإيران. فالقبائل العربية كانت موجودة في عربستان من أقدم العصور ومن أشهر قبائلها بني كعب والبندوق.

إمارة عربستان من الأقاليم العربية التي ضاعت من أيدي العرب نتيجة للمساومات الدولية والأطماع الأجنبية فبعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918 تعرض الوطن العربي إلى هجمة استعمارية شرسة أدت إلى تجزئته إلى عدد من الدول المتنافرة واحتلال عدة أجزاء منه، مع توقيع اتفاقية "سايس بيكو 1916" التي كانت تقاها سرياً جمعت كل من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي حيث نصت هذه المعاهدة على اقتسام دول الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية التي كانت مسيطرة على هذه المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت إمارة عربستان بموجب هذه الاتفاقية إحدى مناطق النفوذ البريطاني الذي سرعان ما سمح لإيران باحتلال الإمارة في أبريل 1925 وذلك في ظل ظروف التقاهم الاستعماري الإيراني والضغوط والأطماع الأجنبية في الوطن العربي ومنذ ذلك التاريخ استخدمت سلطات الاحتلال الإيراني شتى الأساليب العدائية للقضاء على مقومات الشعب العربي وانتهجت أساليب متعددة عبرت عنها بوسائل اقتصادية وثقافية وسياسية أدت إلى تدهور أوضاع هذا الشعب. (2)

(1)-ضاري سرحان ، حمادي الحمداني، مرجع سابق ، ص226

(2)- سعد شاكر شبلي، عذبي زيد العصيمي، الإشكالية القانونية في حقوق تقرير مصير إقليم عربستان، ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص74.

خريطة رقم 03 : توضح منطقة الأحواز (عربستان) في إيران



المصدر: صبري محمد، "القضية الأحوازية: قراءة منهجية"، من موقع:

www.islamion.com

III- التوزيع المذهبي للأقليات في إيران:

يدين الغالبية العظمى من الشعب الإيراني بالدين الإسلامي وينتمي غالبية السكان إلى المذهب الشيعي الإثني عشرية أحد الفروع الرئيسية المنبثقة عن الإسلام أي ما يعادل 90% من السكان أما المسلمون السنة فتعدادهم يعادل 8% أما الـ 2% المتبقية فهم ينتمون إلى الديانة المسيحية أو اليهودية والزرادشية وغيرها من الديانات الأخرى غير المعترف بها في الدستور الإيراني، وتعتبر إيران من الدول النادرة في العالم التي لا تتخذ من الدين الإسلامي ديناً رسمياً للدولة، فهناك العديد من الدول التي تعتبر الإسلام أو المسيحية ديناً رسمياً للدولة.⁽¹⁾

يعتق الأكثرية من الفرس والأذربيين وأقلية من العرب المذهب الشيعي، بينما يشكل السنة معتقي المذهب الشافعي مذهب غالبية الأكراد المتواجدين في مناطق كردستان إيران على شكل شريط حدودي يمتد من قصر شرين إلى حدود أرمينيا مارا بحدود تركيا، أما البلوش وهم من المذهب الحنفي يتوزعون بين بالوشستان وبندر عباس والجزر الخليجية وبوشهر أما التركمان وتركمان الصحراء الذي يتوزعون بداية من بحر قزوين إلى حدود تركمانستان وكذلك في شرق خراسان فهم يعتنقون المذهب الحنفي، بالإضافة إلى وجود نسبة قليلة من العرب وخاصة في منطقة الأحواز ومحافظة لجنة والأذربيين في "نقشبندية والفرس يتواجدون في محافظة فارس وكذلك في المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان".⁽²⁾

تتضارب المعلومات بشأن الحجم الحقيقي للسنة في إيران فحسب رئيس هيئة العلماء السنة في إيران الشيخ عبد الرزاق يحدد أهل السنة في إيران بـ 10 ملايين سني فقط إلا أن بعض المصادر تؤكد أنهم يشكلون 30% وهو ما يوافق الإحصاءات القديمة التي أجريت أثناء حكم الشاه، كما أن مصادر مستقلة تقول أن السنة يشكلون من 15 إلى 20% من سكان إيران⁽³⁾ ويتواجد جغرافياً أهل السنة في إيران في المناطق الحدودية وفي مدن ومناطق وأقاليم متفرقة ومنفصلة عن بعضها البعض كالتالي:

- محافظة كردستان الواقعة في غرب إيران حيث يشكل الكرد النسبة المطلقة من سكان المحافظة.

(1)- طلال عتريسي وآخرون، أهل السنة في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص39.

(2)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص104.

(3)- سرకిز أبو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة؟ أم تعاون؟، دار مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، 2010، ص204.

- محافظة أذربيجان الغربية، الواقعة في شمال غرب إيران حيث يشكل أهل السنة من الكرد أكثر نسبة من سكانها.

- محافظة كرمنشاه: الواقعة في شرق وجنوب شرق إيران ويشكل الكرد أكبر نسبة من سكانها.

- منطقة تركمان الصحراء: الواقعة في شمال إيران أي من سواحل بحر قزوين إلى الحدود الجنوبية لدول تركمنستان.

- محافظة خراسان: الواقعة في شمال إيران الممتدة من حدود أفغانستان في شرق إيران

- محافظة سيستان وبلوشستان: الواقعة في جنوب شرق إيران تمتد من جنوب خراسان إلى بحر عمان في الجنوب ومن الشرق إلى حدود باكستان. بالإضافة إلى كل من محافظة هرمزكان ومحافظة فارس ومدينة بوشهر وضواحي مدينة خلخال التابعة لمحافظة أردبيل ومنطقة طوابس وغبران الوقعتان في غرب بحر قزوين في الشمال.⁽¹⁾

- الأقليات الدينية المعترف بها في إيران: نص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي صدر بعد قيام الثورة عام 1979م في المادة 13 أن الإيرانيين الزرادشت واليهود والمسيحيون هم الأقليات الدينية المعترف بها في البرلمان الإيراني وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.⁽²⁾

1- الديانة المسيحية: غالبيتهم من الأرمن إذ تشير إحصائيات 2007 أن عددهم الكلي يبلغ 143 ألف نسمة وفق إحصائيات الكنائس منهم 110 ألف نسمة أرثوذكس و11 ألف نسمة آشوريون و 11 ألف نسمة كاثوليك و15 ألف نسمة بروتستانت⁽³⁾ يتواجدون في شمال إيران مازندران وكيلان وكذلك موزعون بأعداد ضئيلة في طهران وأصفهان وأروميا وتشير بعض الإحصاءات إلى تناقص أعداد المسيحيين في إيران بسبب هجرتهم إلى الخارج.⁽⁴⁾

(1)- سركيز أبو زيد، مرجع سابق، ص205.

(2)- حسين قاسم، محمد الياسري، " حجم وتوزيع الأقليات الدينية في إيران"، العدد 14، 2011، ص126.

(3)- نفس المرجع، ص127.

(4)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص104.

وبعد الثورة الإيرانية 1979 تحسن وضع المسيحيون في إيران حيث أصبح لديهم 30 مدرسة خاصة ذات مستوى تربوي جيد وصحيفة باسم "أليك" باللغة الأرمنية تعالج شؤون المجتمع الأرمني والمسائل الاجتماعية والسياسية في البلاد وهناك العديد من الكنائس في إيران بالإضافة إلى وجود عدة منظمات سياسية واجتماعية تمثلهم في إيران مثل مجلس الخليفة والمجلس الوطني الأرمني وهذه المجالس معترف بها رسمياً وبالإضافة إلى وجود ممثلان في المجلس الثوري الإيراني.

2- اليهود: حسب إحصاءات 1971 بلغ عدد اليهود في إيران 27 ألف نسمة ويمثله نسبة 0,3%⁽¹⁾، أما الإحصاءات الأخيرة فتشير إلى وجود 25 ألف نسمة يتواجدون في العاصمة طهران والمدن الإيرانية الكبرى، وبعد الثورة الإيرانية عام 1979 وتبني النظام الجمهوري الحكم تغيرت نظرة الإيرانيين اتجاه اليهود وتم استبدال سفارة إسرائيل بسفارة فلسطين.⁽²⁾ وتم رسم خط واضح يفصل بين الصهيونية التي يكرها الإيرانيون المسلمون واليهودية. وقد تم توضيح وضع الجماعة اليهودية وبذلك أصبح اليهود الإيرانيون أحراراً في عدم إخفاء هويتهم وفي المساهمة في النشاط الاجتماعي الإيراني وأصبح لديهم 30 معبد في مختلف أنحاء البلاد ولهم ممثلهم في مجلس الشورى الإيراني وجماعتهم الخاصة باسم "أنجمن كليمان" وصحيفتهم الخاصة باسم "تموز" ومدارس خاصة ولجان اجتماعية.⁽³⁾ وحسب دستور إيران الصادر 1979 فهم يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون ولهم الحرية في ممارسة معتقداتهم فمن المعروف عن اليهود وجود ترابط تاريخي بينهم وبين الفرس يعود إلى عهد "السبي البابلي".⁽⁴⁾

3- الديانة الزرادشتية : يبلغ عدد الزرادشتيين في إيران 250.000 ألف نسمة ويمثلون نسبة 0.1 % من مجموع السكان، وهم يسكنون منطقة "يزد" في الوسط ومنطقة كرمان و منطقة طهران من الشمال كانت الديانة الزرادشتية سائدة في إيران قبل ظهور الإسلام، والزرادشتيون في الواقع هم الإيرانيون من أتباع زرادشت، والديانة الزرادشتية هي ديانة رسمية في إيران ولدى أتباع هذه الديانة تمثيل برلماني بممثل واحد

(1)- ضاري سرحان، حمادي الحمداني، مرجع سابق، ص223.

(2)- حسين قاسم، محمد الياسري ، مرجع سابق، ص129.

(3)- ضاري سرحان، حمادي الحمداني، مرجع سابق، ص233.

(4)- حسين قاسم اليساري ، مرجع سابق، ص129.

في مجلس الشورى الإيراني ولهم الحق في ممارسة شعائرهم الدينية حيث يوجد لديهم معبد "فيروز بهرام" في العاصمة طهران ولهم جمعياتهم ومدارسهم الخاصة.⁽¹⁾

-الديانات غير المعترف بها في إيران:

1- الديانة البهائية: الدين البهائي هو دين عالمي معترف به رسمياً في العديد من دول العالم وينتشر في أكثر من 235 بلداً وله تمثيل غير حكومي في منظمة الأمم المتحدة منذ بداية نشأتها وفي الأواسط العلمية والدينية والاقتصادية في العالم.

ويقدر عدد معتقلي الدين البهائي في إيران بحوالي 60 ألف نسمة ولهم خمس معابد ولا توجد بيانات في أعدادهم أو مناطق تواجدهم بشكل رسمي لعدم الاعتراف به كدين في إيران وحضر النشاط البهائي لارتباطه بالحركة الصهيونية واعتبار أفكاره ضد الإسلام.⁽²⁾

2- الديانة الصابئة:

تتركز الديانة الصابئة خاصة في جنوب العراق وجنوب غرب إيران وتعد هذه الطائفة من أقدم الديانات التوحيدية في المنطقة العربية التي تعتقد أن كتابها الكنزيرة هو النص الحرفي للألواح التي نزلت على إبراهيم عليه السلام، وتتركز الصابئة في إيران بمدينة الأحواز والمحمرة أو كما سماها الفرس خرمشهر والحويزة وقد تأثروا بالأحداث السياسية والاقتصادية وتعرض مناطقهم للتدمير خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية كما يتعرضون لمضايقات من قبل النظام الإيراني لعدم الاعتراف بهذه الديانة كغيرها من الأديان غير المعترف بها ما اضطر العديد منهم للهجرة للبلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتوجد إحصائيات رسمية تحدد نسبة تواجدهم في إيران.⁽³⁾

(1)-ضاري سرحان، حمادي الحمداني، مرجع سابق، (ص. ص)، (234.233).

(2)-حسين قاسم ، محمد اليساري ، مرجع سابق، ص130.

(3)-نفس المرجع، ص 131.

3- الديانة الأيزيدية :

يقدر عدد الأيزيديين في العالم حسب أرقام لمنظمات تابعة للأمم بحوالي 800 ألف يزيدي يعيش حوالي 550 ألف منهم في العراق و 31 ألف في سوريا و 500 نسمة في تركيا وتواجد عدد صغير منهم في أرمينيا وجورجيا تعود أصلها لتركيا وتوجد أقلية صغيرة من الأيزيديين في إيران لا يعرف عددهم نتيجة عدم إقرار إيران بهذه الديانة أو إنهم يسجلون كمسلمين في إحصاءات التعداد أو تحت ديانات أخرى خوف من الإضطهاد.⁽¹⁾

(1)-حسين قاسم ، محمد اليساري، مرجع سابق، ص132.

المبحث الثاني: امتداد الأقليات الإيرانية خارج الحدود الإيرانية ومطالبها:

I- إمتداد الأقليات خارج الحدود الإيرانية:

تعتبر إيران دولة ذات تركيبيية ديموغرافية متنوعة مجموعها بوجود عدة قوميات تقطن داخل إيران حيث تشكل نسبة 49% من سكان إيران وهذا دليل على التنوع العرقي والقومي في إيران، إضافة إلى أن هذا القوميات والعرقيات التي تتواجد في إيران تتركز في المناطق الحدودية ولها علاقات مع دول الجوار وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

1- إمتداد القومية الأذرية خارج الحدود الإيرانية:

يسكن الأذريين في إيران إقليم أذربيجان الواقع في الشمال الغربي لإيران بمحادات منطقة مهمة في إيران وهو إقليم كردستان وشمال دولة أذربيجان الأم التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي سابقا، وتقدر المساحة بين إيران وجمهورية أذربيجان 760 كلم².⁽¹⁾

لقد أطلقت تسمية أذربيجان الشمالية وأذربيجان الجنوبية لأول مرة في عهد الاتحاد السوفياتي ويشير معظم سكان جمهورية أذربيجان إلى إقليم أذربيجان الإيراني بأنه "أذربيجان الجنوبية"،بالإضافة إلى تشارك الأذريين في إيران مع جمهورية أذربيجان من حيث المذهب الشيعي رغم أن النظام في أذربيجان هو نظام علماني، وهذا ما يبرز امتداد الأقلية الأذرية في إيران خارج الحدود الإيرانية واشتراكها الثقافي وحتى الديني مع الدولة الأذربيجانية.⁽²⁾

2- الأكراد: يتراوح العدد الإجمالي للأكراد في العالم ما بين 24 إلى 27 مليون نسمة ويعيشون في خمسة دول مختلفة في كل من تركيا والعراق وإيران وبأعداد أقل في كل من سوريا وجمهورية آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، ينتشرون في المناطق الجبلية ويحافظون على طريقة الحياة القبلية.⁽³⁾

(1)- محمد عبد الرحمان العبيدي، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز، دراسة في العلوم السياسية والاقتصادية 1991-2008، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ص 10.

(2)- محمد عبد الرحمان العبيدي، مرجع سابق، ص 11.

(3)- ناجي أبي عاد، ميشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد نجار ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 121.

وهم يتوزعون في أكثر من قطر وذلك على النحو التالي:

- تركيا: توجد بها أكبر الجماعات الكردية عددا كما تجمع أغلب الدراسات على أن أوسع المناطق الكردية توجد كذلك بتركيا حيث تقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي 230 كلم² أي بنسبة 30% من مساحة تركيا كلها ويتواجد الأكراد في كامل المناطق الشرقية لتركيا والمدن الجنوبية وأهمها: ديار بكر التي تعتبر من بين أقدم المدن الكردية ومدينة وان، هكاري، بنليس، درسيم.⁽¹⁾

- إيران: يتوزع الأكراد فيها على مساحة تقدر بنحو 125 ألف كلم² أي بنسبة 8% من مساحة إيران كلها.

- العراق: يتوزع الأكراد في العراق على مساحة تقدر بحوالي 172 كلم² ومن أهم المناطق الكردية في العراق في المحافظات الشمالية: السليمانية، أربيل، دهوك، كركوك وكذلك الموصل وديالي وخانقين وهندلي.

- سوريا: تمتد المنطقة الكردية بسوريا في الشمال وهي أقل من المساحة الكردية في الدول السابقة الذكر فأكراد سوريا يتركزون في كل من جيل الأكراد وشرق نهر الفرات وشمال مدينة حلب ودمشق، اللاذقية حمص، ومنطقة الجزيرة.

- الإتحاد السوفياتي سابقا: بحيث الأكراد ضمن الإتحاد السوفياتي سابقا بشكل خاص بأرمينيا، إضافة إلى ذلك يتواجد بعض الأكراد في كل من أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان.

ويرجع هذا التشتت للأكراد وتوزعهم في عدة مناطق من الدول حسب العديد من الأخصائين لأسباب سياسية ودينية ترجع إلى الحروب الروسية مع الدولة العثمانية أين حاول الإتحاد السوفياتي سابقا إثارة الأكراد ضد الإمبراطورية⁽²⁾، العثمانية والفارسية حتى يهاجروا إلى أراضيها، كما يرجع ذلك أيضا إلى هجرة وتنقل للأكراد من دولة إلى أخرى.

(1)- خيرة وفي، تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004-2005 ص46.

(2)- مرجع سابق، ص47.

والأكراد بشكل عام يتواجدون ضمن إقليم "کردستان" أو بلاد الأكراد، كما أن هذه المنطقة لم تعرف على مر التاريخ مفهوم الدولة الموحدة ذات الحدود السياسية الواضحة كما أنه لا يعترف به قانونياً ودولياً ولا تستعمل فيه الخرائط وكتب الأطلس الجغرافية.⁽¹⁾

من خلال دراستنا هذه يتبين لنا أن الأقلية الكردية في إيران على امتداد خارج الحدود الإيرانية، تجمعها علاقات وطيدة مع أفراد شعبها المتواجدون على الحدود مع الدولة الإيرانية وما جاورها خاصة أكراد العراق وتركيا حيث يبقى الأكراد أينما تواجدوا متمسكين بهد فهم الأسمى وهو تحقيق الاستقلال من قبل الدول التي تحكمها وتأسيس دولتهم وتشمل إقليم كردستان.

خريطة رقم 04 : توضح مناطق تواجد الأكراد في إيران والدول المجاورة



المصدر: (...-...), "خريطة أبرز الأقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي"، من موقع:

www.sasapost.com

(1) - خيرة وفي، مرجع سابق، ص 47.

3- البلوش وامتدادهم الجغرافي:

تنقسم اليوم الأراضي البلوشية "بلوشستان" بين 3 دول باكستان وإيران وأفغانستان، ثلثا مساحتها في باكستان ويطلق عليها بلوشستان الشرقية والثلث الآخر في إيران وتسمى بلوشستان الغربية، وتبلغ مساحته بلوشستان الإيرانية 70 ألف ميل مربع.⁽¹⁾

و كما اشرفنا سابقا أنا البلوش سابقا كانوا يتمتعون باستقلالهم إلى غاية الاحتلال البريطاني ثم تنازلهم عن هذا الإقليم وتقاسمه كل من إيران وباكستان وأفغانستان وهذا ما يبرز أن الأقلية البلوشية لها امتداد خارج الحدود الإيرانية.

بالإضافة إلى ذلك ينتشر البلوش في عدة دول، فحسب التقديرات الأوروبية يبلغ عدد البلوش 30 مليون نسمة فهم يتواجدون كذلك في منطقة الخليج وتحديدا في سلطنة عمان بنسبة حوالي 48% من السكان ويتركز 70% منهم في العاصمة مسقط ويكونون نسبة 25% من مجموع سكان الإمارات العربية المتحدة ويقطن حوالي 60% من البلوش في جمهورية باكستان الإسلامية و 25% منهم في إيران ولهم تواجد بنسبة قليلة في أفغانستان.⁽²⁾

4- إمتداد الأقلية التركمانية خارج الحدود الإيرانية:

- التركمان في إيران لهم امتداد جغرافي وقومي داخل جمهورية تركمانستان الواقعة بمحاذات الدولة الإيرانية من جهة الشمال الشرقي، ويجمع بين تركمان إيران وشعب جمهورية تركمنستان عادات وتقاليد مشتركة بالإضافة إلى الانتماء الديني الواحد، وهو الدين الإسلامي، ويتوزع التركمان في عدة دول:

- جمهورية تركمانستان: موطنهم الأصلي وهم يمثلون 95% من إجمالي عدد السكان.

- في إيران: يبلغ عددهم حوالي 3 ملايين نسمة.

- ويتواجد في العراق إذ يبلغ عددهم أكثر من 3 ملايين، وتعد القومية الثانية في العراق بعد الأكراد.

- سوريا: يقدر عدد التركمان فيها حوالي 3 ملايين ونصف بنسبة 14% من عدد السكان.

(1)- (...-...)، أثر التنوع القومي والديني على الدخل الإيراني، مرجع سابق.

(2)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص153.

-أفغانستان: يقدر عدد التركمان فيها حسب احصائيات سنة 2006 أكثر من 900.000 ألف .

-الصين : يتواجد فيها حوالي 100.000 ألف تركماني.(1)

5- الأقلية العربية وامتدادها خارج الحدود الإيرانية:

تعد الأقلية العربية المتواجدة في جنوب غرب إيران ذات إمتداد قومي وجغرافي في الوطن العربي، حيث يرجع أهل سكان منطقة عربستان (خوزستان) إلى العرق العربي وهم قبائل عربية هاجرت من شبه الجزيرة العربية ومن عمان منذ بداية الفتح الإسلامي إلى الهجرات الأخيرة من القرون الماضية، ومن أهم هذه القبائل "بنو كعب، وبنو تميم، وبنو طرف.(2)

ولوجود الكثرة العربية في هذه المنطقة، أطلق الحكام الإيرانيين خلال حكم الصفويين على هذه المنطقة اسم عربستان والتي تعني باللغة الفارسية بلاد العرب.

II - مطالب الأقليات الإيرانية:

كما ذكرنا سابقا رغم أن نسبة القوميات غير الفارسية في إيران تشكل نسبة 49% أي ما يقارب نصف سكان إيران، إلا أنها لا تعتبر مساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية في إيران بشكل كبير، نتيجة الهيمنة القومية الفارسية على نظام الحكم في إيران وانتهاجه لسياسة عنصرية واستبدادية في حق هذه الأقليات سواء خلال نظام حكم الأسرة البهلوية أو خلال حكم الجمهورية الإسلامية، مما زاد من تعبئة هذه الأقليات ورفعها من مطالبها لحد المطالبة بالاستقلال الذاتي وقيام دول ذات نظام فيدرالي أو حتى المطالبة بالاستقلال الكلي.

1- مطالب الأقلية الأذرية:

كون الأذريين يشكلون الأقلية الأولى في إيران بنسبة 30% فمن بين أهم المطالب التي ينادون بها هي أن تكون لغتهم اللغة الثانية في المحافظات التي يقطنونها بالإضافة إلى اعتبارها أيضا لغة رسمية ثانية

(1) بختيار أحمد، "الأقليات القومية وتأثيرها على الأمن القومي الإيراني"، 3 سبتمبر 2015 ، تاريخ الإطلاع : 08 مارس 2017 ، من موقع:

في البلاد، إضافة إلى ذلك الأقلية الأذرية لا تختلف مطالبها عن مطالب الأقليات الأخرى تشكل إيران، فهناك إحساس قومي لدى الأذريين بإقامة جمهورية أذربيجان الكبرى وذلك بالانفصال عن إيران والاتحاد مع جمهورية أذربيجان الأم التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي وقد تحرك هذا التوجه القومي مع استقلال جمهوريات أذربيجان بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991. (1)

- في عهد رضا الشاه ومنذ استلائه على السلطة عام 1925 حاول فرض سياسة التفريس على الأقليات غير الفارسية، لكنه وجد مقاومة من قبل الأذريين حيث شهدت محافظات تبريز وأذربيجان الغربية والشرقية بأوضاع غير مستقرة توجت بتدخل السوفييت الذي انتهى بإنشاء حكومة أذربيجان عام 1945 بزعامة "جعفر بيشوري" الذي يخطى بدعم السوفييت لكن هذه الحكومة لم تدم طويلا وسقطت بعد عام واحد من قيامها وهروب زعيمهم إلى القسم الشمالي من أذربيجان التي كانت تابعة للسوفييت وهذا مثال بارز على تمسك الأقلية الأذرية بإنشاء دولة أذربيجان الكبرى رغم الامتيازات التي تحظى بها هذه الأقلية على خلاف الأقليات الأخرى. (2)

وإبان حكم الجمهورية الإسلامية كان التحدي الأذربيجاني لحكم الخميني في إيران لم يكن مسألة حقوق قومية أو مطالب أقلية بالحكم الذاتي، صحيح أن هذه الأمور كانت تدخل في حملة المطالب الأذربيجانية لكن الموقف الأصلي يتمثل في الموقف المختلف الذي وقفه الأذربيجانيون من الثورة ودستورها ومساها فعلى الصعيد الديني كان الأذربيجانيون يكرهون تقدم الإمام الخميني على زعيمهم "شريعتمداري" الذي يعتبرونه السلطة الدينية العليا بينما يرون الخميني زعيم الثورة فقط، حيث تبرز المشكلة في الخلاف العميق في التفكير السياسي بين هذين الزعيمين. (3)

إضافة إلى مطالب الأذريين فهم يقولون أن الإمام الخميني لا يعترف شخصيا ولا الدستور الإيراني الجديد بالحقائق البديهية المتمثلة في أن نصف سكان إيران ليسوا من الفرس ولا يتكلمون الفارسية ولا ينتمون إلى المذهب الشيعي. (4)

(1)- ضاري سرحان وحمادي الحمداني، مرجع سابق، (ص. ص)، (222.221) .

(2)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق ، ص168.

(3)- رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف، مرجع سابق، ص264.

(4)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص112.

2- مطالب الأقلية الكردية:

يعتبر الهدف الأسمى للأكراد في إيران هو تحقيق الاستقلال الذاتي، ففي بداية عام 1946 أعلن القاضي محمد عن قيام جمهورية "ماهابادا" الكردية تحت رعاية الاتحاد السوفياتي مبنية على أساس الحكم الذاتي وبرز ذلك أيضا مع البرنامج الذي أعده الحزب الديمقراطي الكردي في إيران حيث يتضمن عدة نقاط أبرزها:

- يتمتع الشعب الكردي في إيران بالحكم الذاتي في إدارة شؤونه المحلية ويحصل على الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة الإيرانية

- اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية وتعميمها في المدارس الحكومية.

- الرسوم والضرائب التي يتلقاها النظام الإيراني من منطقة كردستان تتفق عليها.⁽¹⁾

كذلك فالدور الذي لعبه الأكراد في الانقلاب ضد النظام رضا شاه كان أملا في تحسين وضعها وتحقيق هدفها المنشود بوجود نظام جديد بقيادة أية الله الخميني.

وقد أكد ذلك زعيم الحركة الكردية حينها: أية الله عز الدين الخميني " لقد حاربنا مع قادة الثورة ليس انطلاقا من إيماننا الديني بل طموحنا لتحقيق لأهدافنا السياسية في الحكم الذاتي في إقامة برلماننا وتعليم لغتنا ونشر ثقافتنا، وأمام كل هذا ورغم محاولة السلطات الإيرانية كبت الحركات الكردية وعدم تلبيةها لمطالبهم. الأكراد لم يتنازلوا على مطالبهم وتبقى توجهاتهم في إقامة دولة كردية مستقلة في إيران وبيقون ورقة ضغط سياسي كبير على الحكومة الإيرانية.⁽²⁾

3- مطالب الأقلية العربية:

عموما توجد 10 مطالب رفعها شعب عربستان في وجه النظام الإيراني وهي على النحو التالي:

1- الاعتراف بالقومية العربية في إيران وتضمين الدستور الإيراني قبل صدوره لهذا الإعتراف.

(1)- ضاري سرحان، وحمادي الحمداني، مرجع سابق، ص 223.

(2)- مرجع سابق، ص 224.

- 2- تشكيل مجلس محلي للحكم الذاتي في إقليم عربستان يقوم بوضع القوانين المحلية اللازمة في المجالات الداخلية (الحقوق والحريات السياسية).
- 3- تشكيل محاكم عربية لحل مشاكل المواطنين العرب وفقا لقوانين الجمهورية الإسلامية.
- 4- إعتبار اللغة العربية لغة رسمية في عربستان إلى جانب اللغة الفارسية.
- 5- إلزامية تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية في عربستان.
- 6- فتح جامعة تدرس باللغة العربية في منطقة الحكم الذاتي لإقليم عربستان.
- 7- توظيف العمال العرب في إقليم عربستان وعدم احتكارها من قبل الفرس فقط.
- 8- ضمان حرية الصحافة والنشر والإعلام باللغة العربية.
- 9- تخصيص جزء من موارد النفط الذي ينتج في عربستان لإعمار الإقليم.
- 10- السماح للمواطنين العرب العمل في القوات المسلحة.⁽¹⁾

4- مطالب الأقليات البلوشية:

منذ ضم إيران لبلوشستان عام 1928 في عصر رضا الشاه لم يقبل البلوش هذا الضم القصري وخاضوا نضالا عسيرا لأجل استقلالهم أو لأجل الحكم الذاتي والحفاظ على هويتهم وثقافتهم، وفي المقابل انتهج الشاه رضا سياسة حديدية تمثلت بقمع جميع مظاهر الشعور القومي الناشئ لدى البلوش في ثلاثينيات القرن العشرين إلى خمسينياته واتخذت إجراءات قاسية لقمع البلوش وإجبارهم على الإندماج.

وحتى مع قيام الجمهورية الإسلامية التي رحب أهل البلوش بقيامها ومساندتهم إليها لم تتلاشى مطالبهم ويقوا متمسكين بها ومن بين الحركات التي أنشأها البلوش للدفاع عن حقوقهم "حركة جند الله" عام 2002 بزعامة المالك ريغي حيث أعلن أن حركته تطالب بنظام ديمقراطي علماني يحترم معتقدات الشعب ومذاهبه ومعارضته للطروحات الراديكالية سنية كانت أم شيعية.

(1) - سعد شاكر شبلي، عذبي زيد العصيمي، مرجع سابق، ص105.

كما أكد أن حركته لا تريد حكومة تعادي الدين، فالحركة تهدف لرفع الظلم ونيل الحقوق لأهل السنة عام والشعب البلوشي خاصة، ووصفت هذه الحركة أنها أكبر حركة سياسية عسكرية تعارض النظام في الداخل وتمكنت من توجيه ضربات موجهة للنظام.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك نادى البلوش بتعليم اللغة البلوشية في المدارس وقبول عدد كبير من طلاب البلوش في الجامعات الإيرانية ففي جامعة "زهادان" عاصمة بلوشستان " لا تقبل إلا نصف طلابها من البلوش، إضافة إلى مطالبتهم بتعيينهم في المراكز والوظائف الأساسية في بلوشستان والحق في حرية الاتصال مع بلوشستان الباكستانية ودعوا أيضا لتنمية منطقتهم التي تعد من أفقر المناطق في إيران.⁽²⁾

5- مطالب الأقلية التركمانية:

بما أن التركمان في إيران من إتباع المذهب السني الحنفي طالبوا النظام الإيراني بمزيد من الحريات وعدم التمييز بين السنة والشيعة، فسياسة التمييز والاضطهاد من الأسباب التي دفعت جزءا مهما من التركمان للمطالبة بالفيدرالية كحل وحيد للمحافظة على الهوية.

حيث قام أكثر من 300 تركماني في أكتوبر عام 2005 بتنظيم احتجاجية لاستنكار مقتل أحد قاداتهم التاريخيين تقدموا خلالها بمذكرة إلى الحكومة الإيرانية ضمت 10 عشر مطالب سياسية أبرزها:

- إعطاء حق التعليم باللغة الأم للتركمان وكذلك لجميع الشعوب والأقليات الإيرانية الأخرى.

- تحقيق المطالب القومية المشروعة لهم ومحاربة السياسات القمعية التي تم إرسالها من عهد الشاه رضا بهلوي، كما حددت الفقرة الخامسة من المذكرة بوضوح أن السبيل الأمثل والوحيد لإدارة الدولة هو النظام الفيدرالي الذي يحقق طموحات جميع الشعوب الإيرانية، وفي المقابل هناك فريق آخر من الأقلية التركمانية للاستقلال عن إيران والانضمام إلى جمهورية تركمانستان خاصة بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي سنة 1991.⁽³⁾

(1)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص161.

(2)- رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي، مرجع سابق، (ص. ص)، (23.22).

(3)- هيثم الكسوني، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الواقع السياسي للأقليات في إيران:

I- الأقليات في الدستور الإيراني:

يحتوي دستور جمهورية إيران الإسلامية على اثني عشر فصلا ويضم مائة وخمس وسبعين 175 مادة وتم التصديق عليه من قبل ثلثي نواب المجلس المكلف بالمراجعة النهائية للدستور سنة 1979.

وسوف نركز في دراستنا للدستور الإيراني على الفصول و المواد التي تناولت مسألة الأقليات في إيران بالإضافة إلى حقوق هذه الأقليات ووضعها في النظام الإيراني، ففي الفصل الأول ورد في المادة الإحدى عشر(11): يعتبر المسلمون في الجمهورية الإسلامية دولة واحدة وعليها إقامة كل سياساتها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الاتحاد السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم الإسلامي.(1)

كما ورد في المادة الثانية عشر(12): أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشر وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير، وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنفي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل وإتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم الإسلامية حسب فقههم ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الإسلامية والأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الإرث، الوصية...) وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب مع الحفاظ على حقوق إتباع المذاهب الأخرى.(2)

كما ورد في المادة الثالثة عشر(13)، أن الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.(3)

(1)- الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية، ، قم، 1979 ، ص23.

(2)- نفس المرجع، ص23.

(3)- نفس المرجع، ص24.

وورد في المادة الرابعة عشر (14): على حكومة جمهورية إيران الإسلامية وعلى المسلمين أن يعاملوا الأشخاص غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامي وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية، لكن بشرط أن لا يتآمروا ولا يقوموا بأي عمل ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية.

أما الفصل الثاني الذي تناول اللغة والكتابة والتاريخ والعلم الرسمي للبلاد فقد ورد في المادة الخامسة عشر (15) أن اللغة والكتابة الرسمية والعامية هي الفارسية لشعب إيران فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والكتابة والكتب الدراسية بهذه اللغة مع استعمال اللغات القومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة وتدریس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية. (1)

كما ورد في المادة السادسة عشر (16): بما أن اللغة العربية هي لغة القرآن يجب تعليمها وتدریسها بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة في جميع الصفوف والحقول الدراسية أما الفصل الثالث فتناول حقوق الشعب حيث جاءت المادة التاسعة عشر (19) لتبرز المساواة بين جميع أفراد الشعب الإيراني لا فرق بين قومية على أخرى ولا يعتبر اللون أو العرق أو اللغة سببا للتمييز. (2)

كما ورد في المادة الثالثة والعشرون (23): منع معاقبة الناس على عقائدهم ولا يجوز التعرض لأحد أو مؤاخذته لمجرد اعتناقه عقيدة معينة.

وورد كذلك في المادة السادسة والعشرون (26) أن الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والنقابية والهيئات الإسلامية والأقليات الدينية المعترف بها تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال. (3)

وورد في المادة الثالثة والثلاثون (33): لا يجوز إبعاد أي شخص عن محل إقامته أو منعه من الإقامة في مكان يرغب فيه أو إجباره على الإقامة في محل ما. (4)

وفي الفصل الرابع الذي تناول الاقتصاد والشؤون الحالية حيث ورد في المادة الثامنة والأربعون (48): عدم التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق في مجال الانتفاع من مصادر الثروة الطبيعية والموارد الوطنية

(1) - الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 24.

(2) - نفس المرجع، ص 25.

(3) - نفس المرجع، ص 27.

(4) - نفس المرجع، ص 28.

العامّة وتنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد.⁽¹⁾

وفي الفصل السادس الذي تناول السلطة التشريعية: ورد في المادة أربعة وستون(64) أن عدد نواب مجلس الشوري الإسلامي هو مائتان وسبعون(270) نائب وبعد كل عشرة سنوات في حال ازدياد سكان البلاد يضاف إلى كل دائرة انتخابية نائب واحد عن كل 150 ألف نسمة وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معا نائبا واحدا وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدى نائبا واحداً وفي حالة ازدياد أفراد أي من الأقليات تتم بعد 10 سنوات إضافة نائب واحد عن كل 150 ألف نسمة إضافية.⁽²⁾

وفي الفصل الثامن: الذي اهتم بأمر القائد أو مجلس القيادة حيث ورد في المادة مئة وإثنان(102) أن القائد أو مجلس القيادة متساوون أمام القانون مع سائر أفراد الشعب.⁽³⁾

وفي الفصل التاسع والذي تناول السلطة التنفيذية، حيث ورد في المادة مئة وخمسة عشر(115) أن رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلى في البلاد ينتخب عن طريق الرجال المتدينين السياسيين ومن أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيه أن يكون مؤمنا ومعتقدا بمبادئ جمهوريته إيران الإسلامية ولمذهب الرسمي للبلاد أي المذهب الشيعي دون سواه.⁽⁴⁾

وجاء في المادة مئة وأربعة وأربعون(144) التأكيد على أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشا إسلاميا وذلك بأن يكون عقائديا وشيعيا وأن لا يضم سوى أفراد لاتقين مؤيدين لأهداف الثورة الإسلامية بمعنى لا يحق لأبناء الأقليات الدينية تقلد مناصب عليا في الجيش أو القضاء وإن لم تنص على ذلك صراحة.⁽⁵⁾

(1)- الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق ، ص33.

(2)- نفس المرجع، ص37.

(3)- نفس المرجع، ص46.

(4)- نفس المرجع، ص51.

(5)- نفس المرجع، ص57.

II- دور الأقليات في الثورة الإسلامية سنة 1979

- رحبت جميع القوميات في إيران بقيام الثورة الإسلامية بزعامة "الإمام الخميني" ضد النظام الملكي الذي مارس مختلف أشكال البطش والاضطهاد من شعوب المنطقة وسلب منهم حرياتهم ومنعهم من ممارسة معتقداتهم. حيث لعبت القوميات غير الفارسية في إيران دورا بارزا لنجاح هذه الثورة وزيادة الضغط على نظام رضاه الشاه، ففي المجمل هذه القوميات التي شاركت في الثورة كانت ترى بقيام الثورة الإسلامية نظام سوف يعطي لها جميع حقوقها ويولي مطالبها خاصة الشعارات التي كانوا ينادون بها.

1- مشاركة الأقلية الأذرية في الثورة ضد الشاه:

ساهمت الأقلية الأذرية بشكل كبير وواسع في قيام الثورة الإسلامية ضد الشاه، حيث شهدت محافظة تبريز وهي عاصمة الأذريين ثاني أكبر المظاهرات ضد الحكومة الشاه⁽¹⁾، وكان أول تصدع في الجيش الموالي للشاه وقع في أذربيجان عندما أعلنت وحداته فيها ولائه للثورة إضافة كون الأذريين يشعرون بوحدة العقيدة الدينية مع القومية الفارسية وأن زعيمهم أية الله شريعتمداري كان صاحب دور أساسي لا يفوقه فيه إلا أية الله الخميني.⁽²⁾

وقام الأذريين في محافظتهم تبريز وغيرها من المدن الأذرية عام 1979 باقتحام المصارف والدوائر الحكومية⁽³⁾، وبعد نجاح الثورة الإسلامية بزعامة أية الله الخميني لم تكن مشاركة الأذريين ومساهماتهم في نجاح الثورة في مهب الريح عكس الأقليات الأخرى حيث كان الأذريين النصيب الأكبر في المشاركة في الحكم لغاية تجريد أية الله "شريعتمداري من المرجعية بسبب خلاف حول نظرية الحكم الإسلامي وولاية الفقيه والذي اعتبره المراقبين بأنه كان المنافس لأية الله الخميني نفسه إلا أن هذا الأخير كان يسعى لكسب ود الأذريين وأوكلهم بتولي مناصب كبيرة مثل منصب القضاة والأمن حيث تولى "عبد الكريم أردبيلي" و "صادق خلخال" و "حجة الإسلام موسوي"، هذه المناصب لمدة تزيد عن عشر 10 سنوات

(1)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص109.

(2)- ضاري سرحان وحمادي الحمداني، مرجع سابق، ص220.

(3)- نفس المرجع، ص221.

إضافة إلى استحواد الأذريين على قيادات أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وهو حزب "المؤتلفة الإسلامي" ومن أبرز قادته الدكتور "حسن حبيبي" نائب الرئيس الإيراني في عهد "الرئيس رفسنجاني".⁽¹⁾

2- دور الأقلية العربية في الثورة:

ساهمت الأقلية العربية في إيران كغيرها من الأقليات التي تضعها إيران في الانقلاب ضد النظام الملكي الذي نزع "الشاه محمد رضا بهلوي".

وقد مثلت مراحل هذا النضال الامتداد الحيوي لجذور المقاومة العربية الممتدة منذ الاحتلال الإيراني لإقليم عربستان، جرى خلالها انبثاق حركات شعبية في إيران للمساهمة في الثورة، فأنشأت الحركة الثورية لتحرير عربستان عام 1968 وأصدرت جريدة باسم أصداء الثورة وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز سنة 1968 واعتبرت هذه الجبهة نضالها جزءاً لا يتجزأ من نضال الشعوب الإيرانية الساعية لإسقاط نظام الشاه وأصدرت الجبهة جريدة باسم "الأحواز" لسان حال الشعب الإيراني، وفي عام 1979 تأسست الحركة الجماهيرية العربية في الأحواز لتكون امتداد للجبهة الشعبية لتحرير الأحواز وأقامت مراكز ثقافية في المنطقة لنشر الثقافة الثورية وشاركت الجبهة بخمسة 5 ممثلين عند إنبثاق الثورة الإسلامية لمقابلة قائد الثورة روح الله الخميني الذي تزعم الحكم في إيران من 1979 إلى غاية 1989.

كما هدف الشعب العربي في إقليم عربستان بشل القطاع الاقتصادي للضغط على رضا شاه ومحاولة إسقاطه من خلال الإضرابات العمالية في القطاعات النفطية والغاز الموجودة في منطقة عربستان، إن العرب في إيران خلال حقبة الشاه رضا عانوا من التهميش والقهر والفقر رغم الموارد الطبيعية التي يزخر بها إقليمهم وهذا ما دفعهم للحقد على النظام القائم المستبد لهم حريتهم واستخدامه لشتى الأساليب العدائية ضدهم محاولة منه لطمس الهوية العربية في المنطقة والتنازل عن المطالب التي ينادون بها فأخذوا يساندون الثورة لإسقاط نظام الشاه الذي يحمل العداء للعرب وللدين الإسلامي خاصة رغبة منهم في تحقيق هدفهم وتقرير مصيرهم، فهم كانوا موقنين بأن مساهمتهم في الثورة ضد الشاه ستحقق آمالهم في التخلص من الإحتلال.⁽²⁾

(1)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 109.

(2)- سعد شاكر شبلي وعذبي زيد العصيمي، مرجع سابق، ص 95

3- دعم الأكراد للثورة الإسلامية:

شملت المظاهرات العارمة المعادية ضد نظام الشاه منطقة كردستان إيران أيضا، وكان طلبهم إسقاط حكم الشاه وإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية وإطلاق سراح المعتقلين بسبب اندلاع هذه المظاهرات ففي عام 1978 شهدت كردستان إيران مظاهرات كبيرة معادية للحكومة جرت في مدينة "سنندج" وغيرها من المدن الكردية وأخذت هذه المظاهرات تكتسب بوضوح طابعا سياسيا أكثر فأكثر وكانت مظاهرات مدينة مشهد في نوفمبر 1978 بمثابة الشرارة الأولى التي جرت في أعقاب دفن الشخصية الكردية البارزة "عزيزي يوسف" الذي قضى 25 عاما من حياته في السجون الإيرانية، فقد تحولت جنازته التي شارك فيها 10 آلاف شخص إلى احتجاج شديد ضد نظام الملكي، وفي أعقاب المظاهرات اعتقل النظام الإيراني عددا كبيرا من نشاط الكرد وزجت بـ 12 منهم في السجن، الأمر الذي أثار موجة جديدة من الاضطرابات وأصبحت المظاهرات والحركات المعادية ضد نظام الشاه ترتفع يوم بعد يوم.⁽¹⁾

4- مساندة الأقلية البلوشية للثورة:

من المعروف أن البلوش في إيران يدينون للمذهب السني الحنفي وهذا يشكل نقطة سوداء في ظل نظام الشاه الذي يحمل الغل اتجاه الدين الإسلامي والمذهب السني بالتحديد حيث ذهب يضطهد البلوش بما أنهم يشكلون أكبر نسبة سنة في إيران.

حينها أدرك البلوش الإيرانيون خيارهم مع الثورة الإيرانية لابد أن يكون خيارا تاريخيا حاسما، إما إيجابيا بقيام كيان ذي استقلال ذاتي لا تزال الثورة الإيرانية ترفض التسليم به وبغيره من الكيانات القومية التي تتألف منها إيران وإما سلويا بالخضوع لسياسة الشاه القديمة أو الاصطدام بالثورة، إن البلوش الإيرانيون كانوا آخر من جاء لتأييد ثورة الخميني وآخر من صدق أن الشاه قد رحل حيث كانت "زهدان" عاصمة بلوشستان الإيرانية آخر مدينة في إيران حطمت تمثال رضا الشاه والد الشاه المخلوع بعد سماعهم أنباء استلام الجيش في طهران لأنصار الخميني والثورة.⁽²⁾

(1)- جليل جليلي وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبيد حاجي، ط2، مؤسسة موكراني للبحوث والنشر، العراق، 2012، (ص. ص)، (229. 330).

(2)- رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص21.

ولكن رغم الاستبداد الذي عانى منه البلوش من قبل نظام رضا الشاه مازالوا متأثرين بدعاية حكومة الشاه السابقة إلى حد قول بعضهم "عندما يذهب الملك تأتي الشيوعية، أنظر ماذا حل في أفغانستان وكذلك من الأسباب الرئيسية لمعارضة البلوش الخميني في عهد رضا الشاه أن هذا الأخير كان يعض البصر عن التجارة غير الشرعية والتهرب الذي كان يحدث في الحدود الباكستانية الإيرانية بل كان طرفا مشاركا فيها بالإضافة لقيام الجمهورية الإسلامية والمذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للبلاد وهذا ما زاد من قلق البلوش.⁽¹⁾

هناك إجماع من مختلف القوميات التي تتكون منها إيران على سقوط نظام الشاه وترحيبهم بقيام الثورة الإسلامية بزعامة آية الله الخميني، فالجميع ينادون وإسلاماه يسقط الشاه... يحي ويعيش الخميني... نطالب بالحرية بحكومة إسلامية... ذلك لأنهم إسلاميون عانوا ما عانوه نتيجة إقصاء الإسلام فالكل يد واحدة لطرد الشاه وتحكيم الإسلام بزعامة آية الله الخميني.⁽²⁾

(1)-رياض نجيب الرئيس، العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص22.

(2)- جعفر حسين نزار، الثورة الإسلامية في إيران وقائع وأحداث، شبكة الفكر، (د. ب. ن)، 1979، ص75.

III - سيطرة العنصر الفارسي على الحياة السياسية في إيران:

سنتطرق في هذا العنصر إلى الإنتماء الذي يدعي به الفرس إلى العرق الآري وكيف يلعب هذا الأخير الدور في تعظيم القومية الفارسية ونظرتها الإحتقارية للقوميات غير الفارسية في إيران إلى حد وصفهم بمواطنين من الدرجة الثانية لا يشكلون أهمية لهذا البلد مقارنة بقوميتهم الفارسية المسيطرة والباسطة على مختلف شؤون الحياة في إيران.

1- العرق الفارسي أرقى الأعراق:

في عهد رضا الشاه سنة 1935 قررت الحكومة الإيرانية تغيير اسم "فارس" إلى "إيران" نسبة إلى العنصر "الآري"⁽¹⁾، فالمصطلح اللغوي الآري بدأ يكتسب منذ أواسط القرن 19 مدلولاً عرقياً وسياسياً يدل على أن للشعوب الآرية وحدها الفضل في ابتكار المنجزات الحضارية قديماً و حديثاً فقد ألف الفرنسي "ألكونت دي غوبنو **ALCONT DE GOBINEAU**" مقالة حول عدم تساوي الأعراق البشرية ذهب فيها إلى أن الجنس الآري أسمى فروع العرق الأبيض.⁽²⁾

وتدل كلمة آرية ARYA في اللغة الفارسية بمعنى "السادة" حيث كان الميديون الذين أسسوا أولى الدول التاريخية في إيران يدعون في الأزمنة القديمة آريين بحسب رواية المؤرخ "هيروديت" حيث يفخر الملك الفارسي الأخميني "داريوس الكبير" (522-486 ق.م) في أحد نقوشه المشهورة على أنه فارسي وآري وخلال الحقبة البهلوية اقتبست نظرية العرق الآري "**aryan race theory**" من المدارس الغربية بشكل عام والألمانية على وجه الخصوص وارتفعت إلى ذروتها خلال الفترة النازية في ألمانيا خلال فترة حكم "أدولف هتلر" حيث تم الترويج لهذه النظرية التي تقوم على أفضلية العرق الآري على كل الأعراق وأنه العرق الأكثر نقاء والأذكى والأجمل والأكثر تقدماً مقارنة بباقي شعوب العالم.

* آري تسمية أطلقت في القرن 19 على مجموعة من الشعوب الناطقة باللغات الهندوأوروبية اعتماداً على وجود قرابة بين تلك اللغات لكن مصطلح آري يستخدم للدلالة خاصة على الفرع الشرقي أي الهندي الإيراني من أسرة اللغات الهندية الأوروبية .

(1)- مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص158.

(2)- محمد الزين، الموسوعة العربية، المجلد الأول، ص391، تاريخ الإطلاع: 13 مارس 2017، من الموقع:

www.arab.ency.com

وبعد الثورة الإسلامية التي أطاحت بالنظام البهلوي استمرت هذه النزعة القومية إلى جانب البعد المذهبي الشيعي وأصبح تقديم العرق الفارسي وتفضيله على بقية الأعراق الموجودة على الأرض الإيرانية ظاهراً بجلاء على المستوى الثقافي والاجتماعي والأدبي والسياسي على حد سواء.⁽¹⁾

2- الأقليات من الدرجة الثانية من المنظور الفارسي:

تعد القومية الفارسية من أكبر القوميات في إيران واللغة الفارسية اللغة الرسمية للبلاد والمذهب الديني الشيعي من أكبر المذاهب فيها وغير قابل للتغيير والمنصوص عليه وفق المادة 12 من الدستور الإيراني، فبالرغم من وجود قوميات أخرى تشكل المجتمع الإيراني سواءً عرقية أو دينية إلى أن درجة التأثير الاجتماعي والثقافي والسياسي لهذه القوميات تختلف ولا تضاهي القومية الفارسية المسيطرة والحاكمة.⁽²⁾

إن القومية الفارسية هي التي تستحوذ على جميع المقدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واللغوية وفي المقابل العرقيات والشعوب الأخرى حرما من أبسط الحقوق، حيث تعاني الأعراق غير الفارسية من نظرة دونية واضحة وجليية من قبل العرق الفارسي حيث يتم منع أفرادها من دراسة لغتهم الأم كما يتم إجبارهم على تعلم اللغة الفارسية ويحظر عليهم إطلاق بعض الأسماء على مواليدهم ومنعهم من إرتداء زيهم الرسمي كما فعلت مع الأقلية البلوشية، إضافة إلى إحتقارهم من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والأفلام والمسلسلات التي يتم تصوير العرب حفاة ورعاة متوحشون يفتقدون لأدنى مقومات الحضارة.⁽³⁾

كما أن المدن الفارسية المدن التي يتشكل أغلب سكانها من القومية الفارسية مثل العاصمة "طهران وشيراز" تتمتع بمستوى معيشي مرتفع وتتوفر فيها جميع الخدمات في حين تتعدم هذه الخدمات في المدن التي تنتشر فيها الأقليات غير الفارسية مثل التركمان والأحواز والتي تعاني من الفقر والجهل وتراجع مستوى الخدمات الصحية كما أكد رئيس حملة نشطاء البلوش "حبيب الله سريازي" أنه على مدار 37 عاماً مضت لم يسند إلى أي من أهل السنة أو الأقليات الأخرى مناصب مرموقة في الحكومة أو القضاة

(1)- محمد بن صقر السلوي، "قنبلة التنوع العرقي و المذهبي هل هي على وشك الانفجار"، 13 أوت 2014 على الساعة 21:00 ، تاريخ الإطلاع : 15 مارس 2017 ، من موقع:

http://orient-news.net/ar/news_show/805228/0/

(2)- عبد الله النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط2، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص55.

(3)- محمد بن صقر السلوي، مرجع سابق.

أو حتى في الأجهزة التنفيذية والمحلية وأرجع السبب كون السلطات الإيرانية تنظر إلى الأقليات على أنها عناصر تسعى إلى الانفصال وبالتالي تتعامل معهم من منظور أمني بحث. (1)

وفي هذا المجال ألقى الدكتور محمد ديان بني سعد رئيس منظمة حقوق الإنسان الأهوازية كلمة في مؤتمر للأقليات والقوميات غير الفارسية لإيران في جنيف مفادها أن منطقة الأحواز عانت من الإضطهاد السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي من قبل نظامي الشاه والجمهورية الإسلامية في إيران ومعاناتهم من التغيير العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان إلى درجة جعلت منهم الحكومات الإيرانية المتعاقبة مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. (2)

(1)- تصريح أدلى به رئيس حملة نشطاء البلوش حبيب الله سربازي عن قناة السعودية الإخبارية يوم 16 نوفمبر 2015 عن موقع: www.tmm24.org

(2)- صالح حميد، "مؤتمر الأقليات والقوميات غير الفارسية بإيران في جنيف"، 20 مارس 2015 ، تاريخ الإطلاع: 12 مارس 2017 ، من موقع:

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

من خلال عرضنا لهذا الفصل استخلصنا أن الأقليات الإيرانية تتركز في الحدود ولها إمتداد خارج الحدود الإيرانية، مثلا الأقلية الأذرية لهم امتداد مع جمهورية أذربيجان والبلوش لهم امتداد في باكستان وأفغانستان وللعرب امتداد في العراق والخليج العربي، في حين أن التركمان يجاورون جمهورية تركمانستان.

كما تبين لنا أن الأقليات الإيرانية معزولة تماما عن نظام الحكم في إيران، ووجود إختلاف وتباين كبير بينها وبين القومية الفارسية في كافة المجالات الثقافية أو السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، فهي تظل تابعة للقومية الفارسية المسيطرة والحاكمة في إيران ولا تضاهي مكانتها مع العرق الفارسي باعتباره أرقى الأجناس، ونظرتة الدونية لهذه الأقليات، التي تعد شعوبها مواطنين من الدرجة الثانية حسبهم.

الفصل الثالث:

السياسة الإيرانية تجاه الأقليات

وأثرها في استقرار النظام

السياسي

إيران بلد يتميز بتعدد القوميات العرقية والمذهبية وكل واحدة منها لها خصوصياتها وإرثها التاريخي وثقافتها المتمسك بها عبر العصور وجميع هذه الأقليات كانت وما زالت تتطوي تحت خيمة واحدة هي الشعوب الإيرانية سواء كانت بإرادتها أو غير ذلك.

وتحتل القومية الفارسية المكانة الأكثر بروزاً وتأثيراً في القرار السياسي الإيراني عبر التاريخ ولا زالت دون أن يكون للأقليات الأخرى دوراً رئيسياً مرادفاً لهم في حكم البلاد بل ولم تسمح الحكومة الإيرانية لهذه الأقليات من ممارسة حقوقها الذاتية وذهبت إلى أبعد من ذلك وهو صهر هذه الأقليات في إتجاه واحد حسب السياسات التي ترسمها السلطة الحاكمة مما دفعها إلى الإتجاه نحو أسلوب المعارضة وتشكيل تنظيمات سياسية تنادي من خلالها بحقوقها المشروعة وأخذت تقف بوجه سياسات الحكومات الإيرانية الأمر الذي جعل العلاقة بين السلطة الحاكمة وبقية الأقليات في إيران متوترة في أغلب الأحيان وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا الفصل الذي سنقدم فيه في المبحث الأول الدوافع الداخلية والخارجية لتنشيط حركة الأقليات في إيران وفي المبحث الثاني عالجت أدوات ووسائل السياسة الإيرانية تجاه الأقليات والمبحث الثالث تطرقنا فيه لتقييم فاعلية النظام السياسي الإيراني تجاه الأقليات ومدى مساهمة ذلك في إستقرار النظام.

المبحث الأول: الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركة الأقليات في إيران:

إن تجاهل الدولة الإيرانية لحقوق ومطالب الأقليات وممارسة التمييز والإضطهاد ضدها خلق نوع من الإضطراب وعدم الإستقرار الداخلي من خلال المواقف التي إتخذتها هذه الأقليات ضد إيران وهذا ما إنعكس على المستوى الإقليمي والدولي بفعل إمتداد الأقليات خارج الحدود وعلاقتها بدول الجوار وهو ما سوف نوضحه لاحقاً.

I- الدوافع الإقليمية لتنشيط حركة الأقليات في إيران:

1- الموقف العربي من مسألة الأقليات في إيران:

تتميز العلاقات الإيرانية العربية بنوع من التوتر خاصة مع دول الخليج ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها إحتلال منطقة عربستان (الأحواز) وإحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبو موسى وكذلك تداعيات الحرب الإيرانية العراقية ولعل أبرز نقطة هي محاولة التصدي لسياسة المد الشيوعي التي تنتهجها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

عرفت قضية الأحواز والسنة في إيران دعماً وتأييداً على المستوى العربي، وإلتفات إعلامي عربي كبير حول الاضطهاد وممارسات التمييز التي طالت في العموم أهل السنة في إيران، وأثارت مثل هذه القضايا باعتبارها قضايا عربية تدرج تحت إطرار الأمة العربية وشعارات القومية أمة عربية واحدة من الخليج إلى المحيط باعتبار أن البلوش هم من أصول عربية يجب مساندهم وذلك بسبب مذهبهم ولغتهم القريبة وإنماءاتهم السامية.⁽¹⁾

في سنة 1964 أدرجت قضية عرب الأحواز في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة وكانت قرارات القمة حاسمة ومواقف قادتها واضحة وداعمة لهذه القضية، فكان من ضمن قرارات القمة إدراج قضية الشعب الأحوازي في المناهج الدراسية العربية.⁽²⁾

(1) طلال عتريسي وآخرون، مرجع سابق، ص210.

(2) السيد أبو داوود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، دار العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2014 ص357.

ولعبت المملكة العربية السعودية دورا بارزا في إثارة القضية السنوية في إيران لمواجهة التمرد الشيعي ويعتبر العديد من الباحثين الإيرانيين أن المذهب الحنفي المنتشر بين البلوش الإيرانيين لا يمثل تهديدا بقدر ما يمثلته التعدد السلفي الذي يدخل إلى إيران من أوسع الأبواب عبر المملكة العربية السعودية وأكدوا على أن "الوهابية" (السلفية) مدرسة تقوم بإعداد القادة البلوش، وبعد عودتهم من السعودية يمارسون الفكر السلفي، ويبرزون أن من أهم أسباب إنتشار السلفية في أوساط البلوش في إيران هو وجود روابط تجمع كلا من بلوش إيران وبلوش باكستان وأفغانستان مما ساعد على إنتشارها، إضافة إلى الفقر الإقتصادي والثقافي والاجتماعي والتمييز الذي يمارس ضد السنة والفارق الكبير بين المذهب الرسمي الشيعي للبلاد والمذهب السني لتلك المناطق، كل هذه الأمور دفعت السلفيين أن يأخذوا بزمام المبادرة ويكشفوا جهدهم الدعائي وأن يخلقوا المشكلة الكبيرة التي تواجه النظام الإيراني في تلك المنطقة فالسعودية على علاقة مع "حزب الفرقان" وهو حزب سني ينشط في بلوشستان معارض لنظام طهران، وينتمي هذا الحزب إلى حزب الصحابة الذي ينشط في باكستان، ولهذه الجماعة الحصة الأكبر في إثارة البلبلة وخلق الإضطرابات في باكستان، والهدف من وجود هذا التنظيم هو أساسا لمواجهة الشيعة ومناهضة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. (1)

إلى جانب ذلك تأسست حركة المقاومة الشعبية لبلوشستان "جند الله" التي غيرت إسمها إلى جماعة "جيش عدل" الذي أسس بدعوى حقوق السنة في إيران وينشط منذ عام 2003، ففي واقعة أخيرة يوم الأربعاء 26-04-2017 قتل 10 عشرة جنود إيرانيين في كمين على الحدود الإيرانية الباكستانية من قبل جماعة جيش عدل في منطقة "مير جاوة" بمحافظة سيستان وبلوشستان، وتبنت مسؤولية الهجوم على قوات حرس الحدود الذي تقول طهران عنه أن يتلقى دعما من أجهزة مخابرات أجنبية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وتتهم باكستان بعدم ضبط حدودها أمام تحركاته، وتشير إحصائيات شبة رسمية إلى إنتماء 10% من الإيرانيين معتنقي المذهب السني أغلبهم من البلوش والأكراد إلى هذا التنظيم. (2)

(1) طلال عتريسي وآخرون، مرجع سابق، (ص.ص)، (215.214).

(2) (...-...)، "مقتل 10 جنود إيرانيين في كمين على الحدود الباكستانية"، 26 أبريل 2017 على الساعة 21:38،

تاريخ الإطلاع : 27 أبريل 2017 ، من موقع :

2- تداعيات الأزمة الكردية في العراق وسوريا على إيران:

إن كل القضايا الإثنية تخلق نوعا من الإضطراب واللاتجانس الداخلي للدول الأمر الذي يؤدي إلى إضطراب وعدم استقرار إقليمي ودولي عندما تأخذ القضية أبعادا دولية ، فقد ذكرنا سابقا أن الأقليات في إيران تتركز على الحدود ولها إمتداد خارج الحدود الإيرانية تربطهم صلة الدم والقرابة والعرق المشترك مع قوميات أخرى من دول الجوار، وهذا الحال ينطبق على القومية الكردية وإقليم كردستان بصفة عامة الذي انقسم بفعل السياسات الإستعمارية إلى خمسة 5 أجزاء تجمع كل من دول العراق وإيران وسوريا وتركيا وبعض دول الاتحاد السوفياتي سابقا مثل أرمينيا، فأى أزمة أو توتر حاصل في مناطق تواجد الأكراد سوف تكون لها عواقب جسيمة على مختلف أجزاء إقليم كردستان كما يسمونها.

إن الأزمات والصراعات الحادة في كل سوريا والعراق خاصة التي تشترك مع إيران في القومية الكردية له تداعيات كبيرة، خاصة في ظل الوضع الذي آله إليه كلتا الدولتين وانهايرهما وغياب مؤسسات الدولة تمنع من كبت الحركات التحررية الكردية على أراضيها الطامحة إلى بناء "دولة كردستان" وتوحيد أراضيها وأفراد شعوبها المشتتة بين عدة دول، فقيام دولة كردستان مستقلة في العراق مسألة حساسة بالنسبة لإيران بسبب المخاوف التي سوف تشجع شعبها الكبير من الأكراد الذي يعانون من القمع والإضطهاد وسعيهم للتحرر والإنضمام إلى دولة كردستان الكبرى، فعلى مدى التاريخ إنتهج النظام الإيراني عدة سياسات مع الدول التي تشترك معها في القومية الكردية للوصول لحلول بشأن المسألة الكردية.⁽¹⁾

وفي سنة 1963 على وجه الخصوص كانت العاصمة التركية أنقرة أولى المحطات التي وضعت فيها الخطط الأولية لضرب الحركة الكردية في العراق عام 1963 واجتمعت وفود من تركيا وإيران والعراق لوضع خطة مشتركة تساعد الحكومة العراقية في القضاء على الحركة الكردية في كردستان العراق وتطويرها وعدم السماح بتكوين دولة كردية، وأخذت كل من إيران وتركيا بتقديم مساعدات لوجستية من أجل السيطرة على المنطقة المتداخلة بين الدول المجاورة، وفي إجتماع آخر للدول الأعضاء في حلف المعاهدة المركزية عقد في مدينة أزمير 10 نوفمبر 1963 وضعت خطة أخرى للتدخل العسكري في

(1) لاري هاننير وآخرون، "الآثار الإقليمية لاستقلال إقليم كردستان"، تر: مظفر القصيري، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، من موقع :

كردستان العراق عرفت بعملية " النمر " مفادها مهاجمة الجيش العراقي للأكراد وطردهم إلى الحدود التركية الإيرانية وهناك تقوم القوات الجوية التركية والإيرانية بقصفهم وفي المطاف القضاء على الحركة الكردية إلا أن العمليتين باءت بالفشل بسبب تهديد الإتحاد السوفياتي للدول التي شاركت في وضع الخطة.⁽¹⁾

وأعقب تحول كردستان العراق إلى حكومة كردية محلية عقب الإنتخابات العامة التي جرت في المنطقة 19-05-1992 بدعم وإشراف من الوكالات الدولية للأمم المتحدة ومبادرة من الجبهة الكردستانية التي كانت تضم معظم الأحزاب الكردية بهدف ملاً الفراغ الإداري الذي نشأ بعد سحب الحكومة العراقية جميع إداراتها من المنطقة، تفوق كل من إيران وتركيا وسوريا من نجاح هذه التجربة وتأثيرها على الكرد الموجودين في تلك الدول والإستفادة من القضية الكردية للتدخل في شؤونها الداخلية كما حصل مع العراق وفي هذا الصدد اتهمت الصحيفة الإيرانية "إيران تايمز" المعبرة عن السياسة الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة إقناع الأكراد بتأسيس دولة لهم عن طريق مساعدتهم على إجراء انتخابات في المنطقة الآمنة وقالت الصحيفة أن مشكلات الأكراد في شمال العراق يجب حلها على أسس ومبادئ مشروعة وضمن سيادة العراق وليس من خلال إنتخابات إقليمية تجري تحت سيادة واشنطن، وأدى هذا إلى عقد عدة اجتماعات هامة على مستوى وزراء خارجية كل من إيران وسوريا وتركيا للبحث في الخطر المشترك، وعقد الاجتماع الأول في أنقرة سنة 1992 والثاني في دمشق فيفري 1993 والثالث في طهران جوان 1993 والرابع في إسطنبول فيفري عام 1994، وناقشت هذه الإجتماعات الوضع في كردستان العراق وتداعيات القضية الكردية على المستوى الدولي وأكدوا معارضتهم لأي مساس بوحدة العراق وعبر وزراء الدول الثلاث على إصرارهم على محاربة ما سموه " بالإرهاب الكردي " وخطورة الوضع الموجود على أمنهم القومي الداخلي وضرورة إستمرار هذه الاجتماعات والتشاور والتنسيق الدائم بهذه الخصوص.⁽²⁾

(1) محمد حمزة الدليمي وآخرون، العلاقات التركية الإيرانية 1923-2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، (ص. ص)، (109.108).

(2) مثنى أمين نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجاً، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2003، (ص. ص)، (138.137).

II- الدوافع الدولية لتنشيط حركة الأقليات:

1- الإدانة الدولية للنظام الإيراني بسبب قمعه حقوق وحريات الأقليات الإيرانية:

إن الصورة السيئة التي يحملها الغرب لإيران جعلهم يبحثون في أبسط نقاط الضعف في الداخل الإيراني ووجدوا ذلك في الأقليات الإيرانية التي تعاني من التمييز والاضطهاد من قبل النظام الإيراني، لقد استغلت القوى الغربية وحتى الدول العربية مسألة الأقليات في إيران وحملتها إلى المنظمات الدولية التي تعالج مسألة حقوق الإنسان.

أدرجت حالة حقوق الإنسان في إيران ضمن تقارير "الدورتين 63-64 للجمعية العامة للأمم المتحدة" في أكتوبر 2008 وأكتوبر 2009، ففي البند (ج) من تقرير بانكيمنو المقدمة في الدورة 64 ركزت على حالة حقوق الإنسان في إيران وذكر التقرير الشعوب غير الفارسية الإيرانية المسلوب حقها من طرف النظام الإيراني،⁽¹⁾ وورد في التقرير نفسه التطورات التي شهدتها حالة حقوق الإنسان في إيران من سنة 2008 إلى غاية سنة 2009، ففي الفقرة 11 أشار التقرير إلى إنتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت مختلف المجموعات العرقية والأقليات الدينية من قبل النظام الحاكم.⁽²⁾

كما أدان مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في إيران "أحمد شهيد" التمييز ضد الأقليات في إيران وأشار في تقاريره الدورية إلى التمييز ضد الأقليات الدينية والعرقية وحرمانهم من الحقوق السياسية والمدنية ولا سيما حرية التعبير والتجمع والتي تصل أيضا إلى حد التعذيب والمعاملات اللاإنسانية.

و من جهتها أدانت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر سنة 2015 الإنتهاكات التي طالت الأقليات الإيرانية من قبل النظام الإيراني وأوضح التقرير أن التمييز ضد الأقليات العرقية أثر سلبا على فرص تمتعهم بالخدمات الأساسية مثل السكن والمياه وفرص العمل والتعليم كما لم يسمح لهم باستخدام لغاتهم في مجال التعليم، وأشار التقرير أنه كان يأمل في إنخفاض مستوى التمييز الذي طال الأقليات الإيرانية بعد تعيين الرئيس الإيراني حسن روحاني مستشارا خاصا لشؤون الأقليات العرقية والدينية، وحسب التقرير

(1) مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 185.

(2) نفس المرجع، ص 186.

يتعرض أبناء الأقليات لمعدلات هائلة من الملاحقة القضائية بتهم غامضة مثل محاربة الله والفساد في الأرض ونشر الدعاية ضد النظام ويمكن أن تصل عقوبتها إلى حد الإعدام.⁽¹⁾

2- الصورة السيئة لإيران لدى الغرب واعتبارها دولة راعية للإرهاب:

إن العلاقات الإيرانية مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بعدم الاستقرار تركزت خاصة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حيث كان يرى زعيم الثورة الإسلامية أن العلاقات القائمة بين واشنطن وطهران هي علاقات السادة بالعبيد يجب تغييرها وأوضح قائلاً: أن إيران لا تحتاج إلى أمريكا هم من يحتاجوا إلينا، وعمل قائد الثورة الإسلامية على إلغائه للتبعية التي كانت تربط النظام السابق بالغرب وقد تضمنت خطب آية الله الخميني تعابير دينية تجاه الغرب والولايات المتحدة بالأخص باعتبارهم حكومات شيطانية كاذبة وظالمة ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم ظل الشعار الشهير الذي يحمله الإيرانيون للغرب هو الموت لأمريكا باعتبارها الشيطان الأكبر يتردد صدها في المساجد والخطب الرسمية السياسية.⁽²⁾

وفي الجهة المقابلة يرى الغرب أن إيران دولة غير مسالمة وهي سبب الأزمات في الشرق الأوسط واعتبارها دولة راعية للإرهاب، ففي فترة رئاسة بوش الابن للولايات المتحدة الأمريكية أدرج إيران ضمن دول محور الشر عام 2002 ويصور السياسة الغربية والإعلام الغربي الشرق الأوسط على أنه منطقة يهيمن عليها المتطرفون الذين تدعمهم جميعا إيران.⁽³⁾

لقد وصفت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية "تيكي هالي" مؤخراً في 20 أبريل 2017 إيران بأنها السبب الرئيسي للنزاعات في الشرق الأوسط، متوعدة بالعمل مع حلفاء الولايات المتحدة لمطالبة إيران بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وأكدت أن دعم إيران للرئيس السوري بشار الأسد ودعمها للمتمردين الحوثيين

(1) العربية، "إدانات دولية متوالية لممارسات نظام إيران ضد الأقليات"، 03 جانفي 2016، على الساعة 14:17، تاريخ الإطلاع: 12 أبريل 2017، من موقع :

(2) محمد الأحمرى، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، دار الكتب القطرية، قطر، 2010، (ص-ص) (128 - 130).

(3) إلهه روستامي، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، تر: فاطمة نصر، دار سطور الجديدة، (د ب ن)، 2011، ص 297.

وإمدادهم بالأسلحة ودعم حزب الله في لبنان ودعم ميلشيات عراقية هي نشاطات مزعومة للإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ودعت أعضاء مجلس الأمن للتصدي لإيران.⁽¹⁾

وتطالب أمريكا إيران التوقف عن دعم التنظيمات الإرهابية لاسيما الحركات الإسلامية كحزب الله والحشد الشعبي في العراق وكذلك أدانت دعم إيران لحركة حماس التي تعتبرها أيضا حركة إرهابية، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلانها الحرب على الإرهاب سنة 2001 على تطويق إيران واحتوائها بقوات وقواعد عسكرية خاصة بعد احتلالها للعراق وغزو قوات الناتو لأفغانستان ونشرها لقوات هائلة في الخليج وتركيا وباكستان والتواجد العسكري الدائم في أذربيجان شمال إيران، لكن فكرة تورط إيران في أية عمليات إرهابية أو دعمها للإرهاب ليس لها أي أساس شرعي أو قانوني لأنه ليس ثمة دليل يدعم هذه المزاعم.⁽²⁾

(1) (...-...)" أمريكا: إيران السبب الرئيسي لنزاعات الشرق الأوسط"، 21 أبريل 2017 ، تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2017، من موقع :

(2) إله روستامي، مرجع سابق، (ص - ص)، (297-290).

المبحث الثاني: وسائل وأدوات السياسة الإيرانية تجاه الأقليات:

إن النظام السياسي الإيراني منذ عهد الشاه وحتى النظام السياسي الحالي أوجد فجوة أدت إلى بروز عدم ثقة متبادلة بين الشعوب غير الفارسية قومية والشعب الفارسي سلطة ونخبه إذ حاولت السلطات السياسية الإيرانية فرض سياسة الأمر الواقع على القوميات غير الفارسية من خلال صهر هويتها في قومية واحدة⁽¹⁾، وذلك بنسب جذور بعض الأقليات الإيرانية من الأتراك والکرد إلى العرق الآري التي تنتمي إليه القومية الفارسية، حتى يحافظوا على توحيد إيران واستقلالها⁽²⁾، فهم يعتبرون أن الحكم الذاتي لأي منطقة يعني ببساطة تفكيك إيران⁽³⁾.

وتتمسك إيران بسياسة تجاهل الخصوصيات القومية والدينية للتكوينات غير الفارسية فيها، كما أنها تواصل ممارستها لسياسة القهر والتجوع والتضييق على مشاريع التنمية والتطوير في مناطق تواجد الأقليات غير الفارسية، كما إتبع النظام الإيراني سياسة تفريس كل جوانب الحياة في إيران، حيث أصدر الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" قرارا في شهر أوت سنة 2006 يقضي بتفريس كل جوانب الحياة الإيرانية، العلمية والثقافية والأدبية وغيرها.⁽⁴⁾

ورغم أن الدستور الإيراني أقر بحقوق وحريات الأقليات في إيران وعدم التمييز بينهم، خاصة المادة 15 والمادة 19 والمادة 20 من الدستور الإيراني*، إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع وهذه المواد الدستورية وغيرها قد عطلت بأوامر رسمية عن الولي الفقيه الصفوي الفارسي وذلك منذ قيام الجمهورية الإيرانية الخمينية، ومنذ تدوين الدستور الإيراني الشيعي الجديد.⁽⁵⁾

(1) ضاري سرحان، حمادي الحمداني، مرجع سابق، ص239.

(2) مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، (ص. ص)، (175. 176).

(3) نفس المرجع، ص180.

(4) ضاري سرحان وحمادي الحمداني، مرجع سابق، ص239.

* لتفاصيل أكثر حول ذلك أنظر المادة 15 و المادة 19 والمادة 20 من الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية ، قم، 1979، (ص. ص)، (25.24).

(5) السيد أبو داود، مرجع سابق، ص514.

1- السياسة الإيرانية تجاه الأقلية الأذرية:

على الرغم من وجود عدة مسؤولين أذريين مشاركين في هرم السلطة الإيرانية وعلى رأسهم المرشد الأعلى الحالي علي خامنئي وإعتناق الأذريين المذهب الشيعي إلا أنهم كسائر الأقليات غير الفارسية يعانون من مختلف سياسات التمييز والإضطهاد، ومن أبرز أدوات وسائل النظام الإيراني المستعملة ضد الأقلية الأذرية كالتالي:

- عدم الإعتراف بثقافتهم وهويتهم المستقلة أو بلغتهم الأذربيجانية التركية وعدم السماح لهم باستخدامها في التعليم.

- تشويه صورة الأذريين في وسائل الإعلام واحتقارهم ففي شهر ماي سنة 2006، قامت صحيفة حكومية بنشر صورة كاريكاتيرية لحشرة الصرصار وهي تتحدث اللغة الأذرية، ما أدى إلى اندلاع إحتجاجات في عدة مدن إيرانية، وتكرر الأمر سنة 2015 على شاشة التلفزيون الإيراني، إذ ظهر في برنامج أسبوعي، رجل يقف مع ابنه في فندق بالعاصمة طهران يشتكيان من رائحة الغرفة التي يقطنان فيها، فيما يكتشف صاحب الفندق لاحقاً، أن السبب وراء الرائحة هو فم الطفل الذي كان ينظف أسنانه بفرشاة تنظيف المراض.

- اعتقال عدد كبير من النشاط الأذريين بسبب تشكيلهم لحركات وأحزاب معارضة للنظام الإيراني والمطالبة بالانفصال، كما عمل نظام طهران على غلق صحف ومطبوعات الأذريين الناطقة باللغة الأذرية، واعتقال صحفييها وسجنهم، وعلى سبيل المثال: أغلقت السلطات الإيرانية مؤخراً صحف ومطبوعات "نداء أذربيجان" و"شمس تبريز" و"يريق" و"ديلماج" و"راوي" و"يشمك"، وفي سنة 2007 قام النظام الإيراني بإلقاء القبض على الصحفي الأذري "سعيد ماتنبور"، وحكم عليه سنة 2008 بالسجن لمدة 8 سنوات بتهمة الدعاية ضد النظام الإسلامي وإقامة علاقات مع الأجانب.⁽¹⁾

واتهمت الأقلية الأذرية الحكومة الإيرانية بإهمال "بحرية أرومية" للواقعة شمال غرب إقليم أذربيجان، والتي

⁽¹⁾ هيثم الكسوني، "دول ابتلعته إيران: أذربيجان"، 05 جوان 2016، تاريخ الإطلاع: 25 أبريل 2017، من موقع:

تعد ثاني أكبر بحيرة مالحة في العالم، ما أدى إلى جفافها، الذي أدى بدوره إلى الإضرار بالزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة المحيطة بها، نتيجة للرياح المحملة بأملاح المناطق الجافة من البحيرة.

وعملت الحكومة الإيرانية كما عملت مع مختلف القوميات الأخرى إلى تغيير أسماء مدن وقرى تركية في إقليم أذربيجان إلى أسماء فارسية، وسعت إلى إضعاف روابطهم مع وطنهم الأم (جمهورية أذربيجان).⁽¹⁾

الشكل رقم 05: صورة كاريكاتيرية من إصدار صحيفة حكومية إيرانية ناطقة باللغة الفارسية تستهزئ من الأقلية الأذرية



1. المصدر: (...-...)، القوى الاجتماعية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، من

www.eipss-eg.org

موقع:

(1) هيثم الكسواني، "دول ابتلعها إيران: أذربيجان"، مرجع سابق.

2- السياسة الإيرانية تجاه العرب:

منذ اليوم الأول لإحتلال منطقة عربستان في 20 أبريل 1925 مارس النظام الإيراني بقيادة "الشاه رضا" سياسة الأرض المحروقة وقاموا بتدمير القرى والمدن العربية الأحوازية، وتم إعدام الشباب الأحوازي دون أية محاكمة وذلك من أجل إرهاب باقي الأهالي .

وحتى الآثار لم تسلم من عمليات التدمير والتخريب من أجل طمس هوية الأحواز العربية، فعمد النظام الإيراني إلى تزوير التاريخ والإدعاء بحقها في "الأحواز" التي غيرت اسمها إلى "خوزستان" وتغيير أسماء كافة المدن العربية إلى أسماء فارسية، فالمحمة العاصمة التاريخية للأحواز سموها "خور مشهر" و"الحوزة إلى الهويزة"، كل ذلك ضمن سياسة التفريس المشبعة، وعملت الحكومة الإيرانية لتهجير القبائل العربية المقيمة في الأحواز بقوميات فارسية كما مارست سياسة تجويع الشباب العربي، نتيجة انعدام فرص العمل، رغم غنى منطقة الأحواز بالبتروول ووجود مصانع استخراج وتكرير البترول إلى أن اليد العاملة غالبيتها من الفرس.⁽¹⁾

وتتلخص الإجراءات التعسفية التي مارسها نظام طهران ضد الشعب العربي والتي مازالت إلى حد اليوم هي كالتالي: ⁽²⁾

- إلغاء مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية في الأحواز، وإعلان الحكم العسكري، حيث أقيمت الثكنات العسكرية والمعسكرات وضم الإقليم إلى الأراضي الإيرانية.
- إنكار حق تقرير مصير الشعب الأحوازي، وحرمانهم من أبسط الحقوق والحريات السياسية التي تقضي بحكم الشعب في المشاركة في حكم بلاده.
- فرض الضرائب الباهظة على أبناء الأحواز واستخدام كل أنواع الإضطهاد ضدهم كتهجيرهم إلى المدن الفارسية وإحلال الأسر الفارسية محلهم بعد مصادرة أراضي العرب وأملاكهم.

(1) طلال عتريس وآخرون، مرجع سابق، ص96.

(2) السيد أبو داود، مرجع سابق، ص360.

- منح الحكومة الفارسية المحاكم الأحوازية من الترجمة إلى اللغة العربية، ومصادرة جميع الكتب العربية الموجودة في الأحواز، ومنع تدريس اللغة العربية في المرحلة الابتدائية وهذا مخالف عما جاء به الدستور في المادة 15 التي تنص على ضرورة تدريس لغة القوميات غير الفارسية في المدارس الابتدائية.

- تجاهل النظام ما خلفته الحرب الإيرانية العراقية في المنطقة والتجاهل المعتمد لمشكلة الألغام التي خلفتها تلك الحرب وحرمان الشعب الأحوازي من مياه الشرب والزراعة من خلال تغيير مسار روافد نهر "كارون" في اتجاه المناطق الفارسية مثل "أصفهان"، أو من خلال السعي لتنفيذ مشروعات لتصدير هذه المياه إلى دول الخليج المجاورة.

- إنتزاع الحكومة الفارسية الأراضي الزراعية من أصحابها العرب وإقامة مستوطنات فارسية تحت غطاء مشروعات صناعية زراعية مثل مشروع قصب السكر. (1)

وقطعت الحكومة الإيرانية عام 1936 المئات من الكيلومترات من مساحة إمارة عريستان وضمتها إلى المحافظات الإيرانية الفارسية المجاورة للإمارة تحت مبرر تحديث التنظيمات الإدارية، ومُنع العرب من تسمية أبنائهم بأسماء عربية أو أن يقلدوا أي منصب حكومي، أو أن يتحدثوا باللغة العربية رغم أن غالبيتهم من الشيعة. (2) وتم نعت العرب من قبل المسؤولين الإيرانيين بألفاظ تمييزية وعنصرية، حيث وصف الرئيس السابق "هاشمي رفسنجاني" العرب الإيرانيين عام 1985 بأنهم غجر متخلفون، وكذلك وصفهم مرشد الثورة "علي خامنئي" في تلك الفترة سنة 1997 بأنهم متخلفون وجاهلون. (3)

(1) السيد أبو داود، مرجع سابق، ص361.

(2) نفس المرجع ، ص356.

(3) نفس المرجع، ص513.

3- السياسة الإيرانية تجاه الأقليات الدينية:

- أقصى الدستور الإيراني الأقليات الدينية والمذهبية في البلاد وأكد أن البلاد تتخذ من المذهب الشيعي "الإثني عشرية" منهجا لها وبالتالي لا يحق لأي من إتباع غير هذا الفرع من الشيعة الوصول إلى المناصب العليا في البلاد سواء كانت تشريعية أو قضائية أو تنفيذية وتعتبر الأقلية السنية في إيران من بين أكثر الأقليات العرقية والدينية اضطهادا من قبل النظام الإيراني،⁽¹⁾ و حقوقهم السياسية والدينية تبقى منقوصة بسبب غياب الفصل بين دور الدين وهو المذهب الشيعي وبين مؤسسات الدولة.⁽²⁾

وهناك تميزات تجاه السنة في إيران، حيث يعانون هؤلاء من كونهم يفتقرون للمساجد ومن عدم تمكنهم من ممارسة شعائرهم بحرية، ففي مناطق تواجد أهل السنة تدور الدروس الدينية حول المذهب الشيعي وهم يشعرون بأنهم متضررون بنحو خاص نظر لحرمانهم من تولي المناصب الرفيعة⁽³⁾، وعدم منحهم تمثيل في البرلمان يتناسب مع حجمهم الحقيقي.⁽⁴⁾ كما ينص الدستور على أن وظيفة المرشد وحدها مخصصة قطعيا للشيعة، كما أن الحاكمين المعيّنين في المناطق السنية: "كردستان وخوزستان وبلوشستان" هم غالبا من الشيعة، وهناك مواد شتى في القانون الجزائي والقانون المدني تميز المسلمين، فلا يستطيع غير المسلم أن يرث مسلما بينما العكس ممكن، ولا تستطيع مسلمة أن تتزوج غير مسلم فيما العكس، ومن الصعب جدا على هذه الأقليات الوصول إلى الوظيفة العامة نظرا لوجود امتحان إيديولوجي حول المذهب الشيعي قبل التوظيف⁽⁵⁾.

وهذا التضييق على السنة داخل إيران وقمعهم وحرمانهم من أي حقوق دليلا قاطعا على روح التعصب المذهبي لدرجة منع إقامة مساجد السنة وإجبارهم على الصلاة في "الحسينات" الشيعية.⁽⁶⁾

(1) محمد بن صقر السلمي، "القومية والمذهبية في السياسة الإيرانية"، تاريخ الإطلاع: 1 ماي 2017 من موقع:

<http://araa.sa/index>.

(2) طلال عتريسي وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

(3) تيري كوقيل، مرجع سابق، ص 162.

(4) طلال عتريسي وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

(5) تيري كوقيل، مرجع سابق، ص 162.

(6) السيد أبو داود، مرجع سابق، ص 526.

ولم تسلم الأقليات الدينية من الاضطهاد والتمييز خاصة خلال حقبة المرشد الأعلى "آية الله الخميني" خلافا عما كان عليه خلال حكم النظام البهلوي، الذي قد حمى البهائيين ومنحهم وضعاً خاصاً نظراً لأن بعضهم كان ينتمي إلى النخب، لكن خلال الجمهورية الإسلامية عانى البهائيين من شتى أنواع القمع والإضطهاد وقتل وحبس عدد معين منهم، ومنعوا من دخول الجامعة وطرد 10 آلاف منهم من القطاع العام بعد الثورة، وأغلقت جميع أماكن إجتماعهم، ناهيك عن عدم الإعتراف الرسمي بهذه الديانة رغم وجود عدد معتبر من معتقي الديانة البهائية في إيران.⁽¹⁾

وشهدت إيران نزوح وهجرة عدد كبير من معتقي الديانات المختلفة كالسيحية والزرادشية واليهودية إلى خارج البلاد خاصة نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة السياسات التمييزية وممارسة التضييق ضدهم، على سبيل المثال أصدر قانون في البرلمان الإيراني عام 2008 يقضي بإعدام أي رجل يغير دينه (الإسلام) إلى المسيحية وبالسنن المؤيد للنساء،⁽²⁾ وبالرغم من كفالة الدستور لحقوق الأقليات الدينية في إيران إلا أن الدستور الإيراني منع تقلد المناصب العليا في الدولة لغير المسلمين ويبقى هذا حكراً فقط على معتقي المذهب الشيعي، كما قيدت الحريات الدينية التي لا يجيزها الإسلام كبيع الخمر وبيع لحم الخنزير، وفرض الحجاب على النساء في الأماكن العامة.⁽³⁾

4- السياسة الإيرانية تجاه الأكراد:

لقد استعمل النظام الإيراني شتى أساليب القمع بحق الأقلية الكردية التي تعد من بين أكثر الأقليات الإيرانية نزعة للإنفصال، وهذا ما أدى بالنظام الإيراني سواء خلال الحكم الملكي أو خلال النظام الجمهوري باتخاذ إجراءات تعسفية لكبت تحركاتها.

رغم أن المنطقة الكردية في غرب البلاد تعد من أروع المناطق وأجملها، إلا أنها مهملة أشد الإهمال، فهم محرومون من المشاركة في الحكم ومنذ عدة سنوات لم يدخل في الوزارة وزير كردي واحد، كما أنه لا

(1) تيري كوكيل، مرجع سابق، ص 160.

(2) حسين قاسم، محمد اليساري، مرجع سابق، ص 126.

(3) نفس المرجع، ص 127.

يوجد سفير واحد من الأكراد بين السفراء، والمناصب العليا لا تكون لهم أبداً، والشعب الكردي اليوم يدفع ثمن إسلامه واعتناق أغليبيته للمذهب السني.⁽¹⁾

تبنى النظام الإيراني سياسة زرع التفرقة العشائرية بين الكرد وحاول عزلهم عن قيادتهم التقليدية (رؤساء العشائر وعلماء الدين) بشراء ذمم بعضهم وإعطائهم الألقاب الفخرية والهدايا المعنوية والمادية السخية أما القادة وعلماء الدين الذين رفضوا الإمتثال لهذه السياسة تم نفيهم إلى ولايات بعيدة عن مناطق سكن الأكراد مثل " شيراز وخراسان وطهران "، وإستعمل النظام الإيراني سياسة التجويع والتجهيل وإبقاء المنطقة الكردية متخلفة، فلم تكن هناك مشاريع لتطوير الزراعة والصناعة وظلت كردستان مصدراً رخيصاً للثروة الحيوانية والمواد الزراعية خاصة التبغ وفي عهد الشاه رضا تم الإستعانة بالموظفين الأذريين الذين يسمون محلياً "بالعجم" للتأثير وقمع الأكراد مستغلاً سوء العلاقة التاريخية بينهم التي تعود إلى الصراع على ملكية الأراضي، ومذهبية كذلك باعتبار الأذريين ينتمون إلى المذهب الشيعي والكرد من السنة. حيث يصف الشاعر الكردي المعاصر هذه الحالة:

إن مأموري العجم والشرطة والجندمة في كردستان كانوا فاسدين وظلمة وكانوا يأخذون الرشوة من الكرد أو يعذبوهم لأسباب عدة منها إرتداء الملابس الكردية وعدم تسليم التبغ للحكومة، وإعتمد الشاه على ضباط الجيش في كردستان لترتيب فوز انتخابات الشخصيات الكردية الموالية لإيران في المجلس (البرلمان الإيراني) لذلك لم يكن لهؤلاء أي مصداقية ولا يمثلون الأكراد.⁽²⁾

عند رفض الأكراد الإستفتاء على الجمهورية الإسلامية في ديسمبر عام 1981 نتيجة رفض المطالب الكردية التي تنادي بها بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، أمر الزعيم الخميني بسحق التمرد الكردي مما أدى إلى سقوط مدينة "بوكان" الكردية الإستراتيجية، وتمكنت الحكومة الإيرانية من بسط سلطتها على المناطق الكردية و تم إعدام أعداد كبيرة من زعماء الأكراد من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب اليسار الكردي وتم تدمير 271 قرية كردية حسب المصادر الكردية.⁽³⁾

(1) جعفر حسين زار، الثورة الإسلامية في إيران، مرجع سابق، ص75.

(2) عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة، دراسة تاريخية وثائقية 1833-1946، ط3، التفسير للنشر والتوزيع، العراق، 2001، ص715.

(3) مصلح خضر، مرجع سابق، (ص. ص)، (126.127).

وانتهج النظام الإيراني في السنوات الأخيرة سياسة تشجيع الحركات السلمية خاصة في إقليم كردستان أملا في إنهاء العمليات المسلحة في عموم كردستان، وهذا ما أدى إلى وصول عدد من الأكراد لتقلد مناصب في الحكومة الإيرانية في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، أبرزها تولي الكردي الشيعي "عبد الله رمضان زادة" نائبا لخاتمي ومتحدث باسم الحكومة الإيرانية.⁽¹⁾

5- السياسة الإيرانية تجاه البلوش:

- تعد منطقة بلوشستان في إيران من أقل المناطق نموا في البلد كما لا يستفيد البلوش في إيران من انتشار دينامية التحديث الاجتماعي ونخبتهم أقل حضورا من نظرائهم الأكراد في طهران، وقد عانت منطقة البلوش في إيران السنوات الأخيرة من الجفاف الشديد والظروف المناخية القاسية التي زادت من الضغوط على موارد المحافظة، وبحسب التقدير القطري المشترك للأمم المتحدة تحثل المحافظة على أسوأ المؤشرات في إيران من حيث متوسط العمر المتوقع والأمية ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والحصول على المياه الصالحة للشرب ووفيات الرضع.⁽²⁾

واتبع النظام الإيراني ضد البلوش سياسة رسمية لإضعافهم من خلال تجريدهم من أراضي أجدادهم وتوفير الحوافز لهم للتخلي عن مناطق سكنهم وتشجيع جماعات أخرى لتأخذ مكانهم ، وهذه السياسة تهدف لتدوير هويتهم وطمسها وتغليب الهوية الفارسية عليها كما فعلت مع جميع الأقليات الأخرى، وقد تعرض العديد من منازل البلوش للهدم ومثال ذلك ما حدث في ميناء "شاباهار" حيث تم إخلاء السكان قسرا وتركوا بلا مأوى أو تعويض مناسب في إطار مشاريع وزارة الإسكان والتنمية الحضرية لإسكان قوات الأمن في المنطقة البلوشية، ويعاني إقليم بلوشستان مركز الجماعة السنوية من الفقر والبطالة حيث تتراوح نسبة البطالة في هذا الإقليم بنحو 35 إلى 50% من عدد سكان الإقليم، كما يعانون من الحرمان في التعليم والحرمان من الوظائف وعدم السماح لهم بممارسة أية مظاهر تعبير عن هويتهم أو ثقافتهم.⁽³⁾

(1) مصلاح خضر، مرجع سابق، (ص. ص)، (129.128).

(2) تيري كوقيل، مرجع سابق، ص 164.

(3) محمد بن صقر السلمي، مرجع سابق.

6- موقف المحافظين والإصلاحيين من مسألة الأقليات:

لقت مسألة الأقليات اهتمام في برامج الأحزاب والتيارات السياسية الحاكمة في إيران وهناك جهات نظر مختلفة حول الأقليات التي تشكل تقريباً حوالي نصف سكان إيران.

- موقف المحافظين:

رغم أن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد إعتترف ضمناً في المادتين 15 و 19 بشيء من التنوع القومي في إيران إلا أن التيار المحافظ في إيران وبحجة المحافظة على المصالح الوطنية الإيرانية العليا حاولوا إلغاء هذه المواد، وهم ينظرون إلى القضايا القومية على أنها قضايا تحرك من قبل أعداء إيران في الخارج تهدد أمن واستقرار إيران وعامل من عوامل تجزئة البلاد وأن الرضوخ أمام مطالب الأقليات وتلبية سيزيد من وضع البلاد سوءاً ويعتبر خطوة إلى الوراء في وحدة البلاد، وي طرحون مقابل مطالب الأقليات الإيرانية منحهم شعار الوحدة الإسلامية، وأبدى المحافظين قلقهم من شأن شعار تحديد النسل الذي تبناه الإصلاحيون وأكدوا على خطورته وأن مثل هذه السياسة ستلحق ضرراً في جسم الكيان الإيراني وستؤدي إلى الإخلال في معادلة النسيج السكاني الإيراني العام من خلال زيادة المواليد في المناطق الحدودية لإيران التي يقطنها الأقليات على حساب المركز الذي تتواجد فيه القومية الفارسية الحاكمة.⁽¹⁾

- موقف الإصلاحيين:

على عكس المحافظين لا يعتبر الإصلاحيين الأقليات تهديد للوحدة الوطنية بل يعتبرونهم فرصة للدولة⁽²⁾ وقد عبر الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية "محمد خاتمي" المنتمي إلى التيار الإصلاحي في لقاءه مع النواب الأكراد الذين إستقبلهم بعد أن قدموا إستقالتهم الجماعية من عضوية المجلس بسبب اعتراضهم على عدم تنفيذ المواد 15 و 19 من الدستور قائلاً: «إننا نأمل أن تصبح إيران مثل سويسرا بالنسبة لشعوبها وقومياتها»⁽³⁾.

(1) سعد عبد العزيز ومسلط الجبوري، "العلاقة بين السلطة في إيران والقوميات الأخرى"، العدد 5، مركز الدراسات الإقليمية، (د.س.ن)، 2006، (ص . ص)، (231.230).

(2) مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 224.

(3) سعد عبد العزيز ومسلط الجبوري، مرجع سابق، ص 231.

وفي مؤتمر دور القوميات غير الفارسية الذي عقد عام 2004 أقر "محمد خاتمي" بمساهمة كل من الأقليات الإيرانية في بناء المجتمع الإيراني⁽¹⁾ ودعى في أكثر من مناسبة إلى تنفيذ ما ينص عليه الدستور من الموارد التي تتضمن حقوق وحريات الأقليات باعتبارها الطريق لحل هذه المسألة ودون ابتعاد الأقليات عن الحكومة المركزية واعتبر أن مشاركة الشعوب الإيرانية في إدارة أقاليمهم ومناطقهم سياسياً هو السبيل الوحيد الذي يحول دون إبعاد الأقليات عن الحكومة المركزية أيضاً.⁽²⁾

أثرت برامج وتصريحات التيار الإصلاحي في نفوس الأقليات الإيرانية ونجحت في جذب عدد كبير منهم وكسب تأييدهم في الإنتخابات الرئاسية وسجل التاريخ تأييد واسع من قبل السنة في إيران للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي خلال عهديه الرئاسية (1997-2005) وكذلك أبدت الطائفة السنة دعمها للرئيس الحالي "حسن روحاني" باعتبار توجهاته قريبة من التيار الإصلاحي.⁽³⁾

رغم مناداة الإصلاحيين بتحقيق قيم الحرية والعدالة بين جميع القوميات الإيرانية إلى أن التصريحات والأقوال التي يطلقها المسؤولين الإيرانيين مخالفة لأرض الواقع وهو ما يدل على أن الإصلاحيين ليست لديهم إستراتيجية سياسية تتسم بالوضوح والشفافية تجاه الأقليات.⁽⁴⁾

(1) مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص214.

(2) سعد عبد العزيز ومسلط الجبوري، مرجع سابق، ص232.

(3) عبد الرحمان ناصر، "الأقليات والحريات الدينية في إيران" 02 أبريل، 2012 تاريخ الإطلاع: 12ماي 2017 على الساعة: 16:16، من موقع:

www.sasapost.com/minorities-and-religious-freedom-in-iran/

(4) سعد عبد العزيز ومسلط الجبوري، مرجع سابق، ص231.

المبحث الثالث: تقييم فاعلية النظام السياسي الإيراني تجاه الأقليات:

سنتناول في هذا المبحث قدرة النظام الإيراني على تحقيق الاستقرار السياسي رغم التعدد المذهبي والقومي في إيران من خلال إبراز عوامل استمرار استقرار النظام السياسي الإيراني وفي المقابل نتطرق إلى أهم مهددات النظام السياسي الإيراني والتي على النظام تجنبها لتفادي مخاطرها.

I- عوامل استمرار استقرار النظام السياسي الإيراني:

تمثل طبيعة النظام السياسي الإيراني إحدى الوسائل التي تمكنه من استمراره بالنظر إلى مكوناته ومؤسساته النافذة القائم على الشخصية السلطوية" ولاية الفقيه " الذي لا يعلى عليه والذي وصفته المادة 107 من الدستور الإيراني بأنه «المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الخميني⁽¹⁾ الذي إعترفت أكثرية الناس بمرجعيته وقيادته.

وفي نفس الأمر نصت المادة 05 من الدستور الإيراني على أن ولاية الفقيه تؤول إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة ليدبر شؤونها والسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية تمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر وإمام الأئمة كما نصت عليه المادة 57 من الدستور الإيراني، فهذه الطبيعة للدستور الإيراني تمكنه من كبح جماح تحرك الأقليات فكل الوظائف العليا والمرموقة في البلاد و في السلطات الثلاث يحكمها شيعة فرس وهذا شرط أساسي غير قابل للتغيير مما يقصي بقية الأقليات الأخرى من تقلد هذه الوظائف ويقصدها كذلك من المشاركة في الحكم أو التأثير عليه ويعيق تحركها كذلك، فالمهمة المركزية في نظام الحكم الإيراني للقائد وهو المتفرد بالمرجعية الدينية لكل الشيعة في العالم دون الإكتراث للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية.⁽²⁾

وللقائد ممثلين يعينهم ويبلغ عددهم نحو 200 ممثل في كل مؤسسات الدولة أجهزتها ووزاراتها وسفاراتها إضافة إلى المراكز الثقافية وهذا لكي تتمكن أسس الثورة من البقاء انطلاقا من ممثلي الإمام وهذه السلطات " دار الصلاحيات" أتاحت للقائد سريان نظام وقواعد مكتوبة تكون فوق القانون بلباس ديني ثوري فمثلا يوجد ضمن الدستور الإيراني مواد تنص على مبدأ المساواة بين جميع الأقليات في إيران وأن لهم

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط2، مركز الدراسات والوحدات العربية، بيروت، 2002، ص78.

(2) نفس المرجع ، (ص-ص)، (88-109).

الحق في ممارسة شرائعهم الدينية والتكلم بلغاتهم الأم والتعلم بها لكن هذه المواد بقيت حبر على ورق ولم تطبق إطلاقاً بل ما هو موجود على أرض الواقع مغاير تماماً لما نصت عليه مواد الدستور من تمييز واضطهاد ضد الأقليات الأخرى غير الفارسية وأصحاب الديانات الأخرى غير الشيعية من طرف الحكومة الإيرانية.

ويقوم النظام الإيراني على مؤسسات دستورية نافذة موضوعة مباشرة تحت سلطة **الولي الفقيه** مثل مجلس صيانة الدستور وهذا المجلس له صلاحيات حساسة بما فيها الإشراف على إنتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الإستفتاء العام، بالإضافة إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام ولجنة الثورة الثقافية التي تهتم بخلق أجيال جديدة تتبنى قيم الثورة وتكون مصدر قوة للدولة وهي أيضاً خاضعة تحت سلطة ولاية الفقيه⁽¹⁾

ومن جهتها المؤسسة العسكرية التي تضم الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية والتي تناولها الدستور الإيراني في تسع مواد (143-151) والتي نصت على اعتبار الجيش المسؤول على حماية واستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية والدفاع عن النظام السياسي الإسلامي للدولة كما نص الدستور على إسلامية الجيش في تصوراته وأن يعتمد في أفرادهِ على "المسلمين المؤمنين بمبادئ الثورة"، حيث نصت المادة 145 من الدستور الإيراني على منع إلتحاق الأجانب بالجيش الإيراني وقوات حرس الثورة وجميع قوات الأمن الإيراني، ويحرم الدستور إقامة قواعد أجنبية في إيران ولو لأغراض سلمية.⁽²⁾

ومن أهم العوامل والإيجابيات التي ميزت وساعدت النظام الإيراني في المحافظة على استقراره هي قدرته على التكيف في مواجهة الأزمات العميقة،⁽³⁾ فالبيئة المحيطة بإيران هي بيئة غير مستقرة ومحل أنظار عالمية، إضافة إلى إنتشار الحركات الإرهابية خاصة في سوريا والعراق والتي تعتبران بيئة خصبة لنشاط وانتشار حركة الجماعات الإرهابية مثل داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، أمام كل هذا حافظ النظام السياسي الإيراني على استقراره ولم يسمح بتغلغل أزمات دول الجوار إلى داخله وبقي صامداً في وجه كل الضغوط الدولية الممارسة ضده.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، (ص - ص)، (113-117).

(2) نفس المرجع، (ص - ص)، (131-135).

(3) وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، الجزائر،

2010، ص249.

تعصب المجتمع الإيراني للقومية الفارسية باعتبارها تنتمي إلى العرق الآري المميز عن جميع الأعراق جعله ينظر لمختلف الأقليات التي تتشكل منها الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها دخيلة على المجتمع الإيراني وتحمل في طياتها مبعثاً لعدم استقرار النظام الإيراني⁽¹⁾، وبهذا يكون المجتمع الإيراني الفارسي سنداً وداعماً للنظام الإيراني في سياسته التمييزية واستبداد الأقليات غير الفارسية كل هذا ساعد النظام الإيراني في انتهاج سياسته المعهودة في التمييز ضد الأقليات الإيرانية برضا أغلبية الفرس التي تعد القومية الأكثر عدداً في إيران، فإذا كانت هذه القومية ضد أعمال الإضطهاد التي طالت الأقليات غير الفارسية، حصل أمر مغاير عما كان عليه اليوم، وكانت هذه الأخيرة تندد بالسياسات العنصرية في إلزامية تلبية حقوق ومطالب هذه الأقليات بحكم قيام جمهورية إسلامية إيرانية على أساس الوحدة القومية والدينية، مما يؤدي إلى ثوار شعبي يجمع كل القوميات الإيرانية.

إن طبيعة النظام السياسي الإيراني بالنظر إلى مكوناته ومؤسساته النافذة وسلوكاته ساعدته كثيراً في إستمراره وإستقراره وكل هذا يعتبر خاصية ميزت النظام الإيراني وساهمت في بقائه.

II - مهددات النظام السياسي الإيراني:

إن سياسات النظام الإيراني المتبعة ضد الأقليات غير الفارسية من عمليات التمييز والإضطهاد وتقييد مناطق وجود الأقليات يحمل عواقب جمة تهدد إستقرار النظام الإيراني من الداخل خاصة إن تمادى النظام الإيراني في إتباع هذه السياسات الشنيعة ضد هذه الأقليات التي تدافع عن حقها في تقرير مصيرها ونبذها للسياسات العنصرية التي تطالها، وتكمن خطورة التنوع العرقي في إيران من احتمالات زيادة النزعة الانفصالية خاصة أن هذه الأقليات تتركز على الحدود الإيرانية، حيث تدل العديد من الدراسات أنه كلما كانت الأقلية متمركزة على الحدود تكون نزعتها الانفصالية أقوى نظراً لقدرتها على تلقي المساعدات من الخارج، ووفرة مناطق تواجد الأقليات بالموارد الطاقوية يعتبر محفزاً كبيراً لإنفصالها بحكم قدرتها على تحقيقها للاكتفاء الذاتي، وهذا المثال ينطبق على الأقلية العربية التي تتميز بوفرته واحتياطها الكبير من النفط.⁽²⁾

(1) سهام فوزي، "الأقليات في إيران"، تاريخ الإطلاع: 14 ماي 2017، من موقع:

www.midde-east-online.com

(2) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 52.

إن التقارب العرقي بين كل من إيران وسوريا والعراق المتمثل في القومية الكردية المشتركة وعدم استقرار دولتي العراق وسوريا سيسمح بنشاط كبير للأكراد ويشجعهم لتحقيق كيان كردي في المنطقة وهذا ما سيؤثر على أكراد إيران من الداخل، كذلك نظرة المجتمع الدولي لإيران وخاصة الغرب وفرضه لعقوبات وحصار اقتصادي خاصة (1).

كذلك وجود هذا الأقليات في أماكن جغرافية وشديدة الوعورة سيكون من الصعب عليها الاندماج مع بقية أفراد المجتمع، ويمكن لها الإحساس بالعزلة والغربة عن المجتمع الإيراني، وستعمل هذه الجماعات على الحفاظ على تميزها الثقافي واللغوي مهما كلفها الأمر وبالتالي سيصبح من الصعب خلق حالة من التكامل القومي الإيراني أو الحديث عن هوية إيرانية موحدة وهو الأمر الذي سيشكل خطورة في المدى البعيد على تماسك المجتمع الإيراني وقدرته على الوقوف أمام التحديات الخارجية بشكل موحد. (2)

تفضيل النظام الإيراني القومية الفارسية باعتبارها تنتمي إلى العرق الآري وممارسة التمييز وشتى أساليب التهريب والقمع ضد هذه الأقليات غير الفارسية سيغذي لهذه الأخيرة النزعة القومية ورفع مطالبهم بالنداء للحرية وحق تقرير مصيرهم والخروج بمطالبه على المستوى العالمي لكسب التأييد، والتاريخ يشهد عدة محاولات قامت بها هذه الأقليات للتخلص من النظام الحاكم وتحقيق مطالبهم بالحكم الذاتي أو إلى حد الإستقلال الكلي كما حدث في 23 جانفي 1946 بقيام جمهورية كردية بزعامة قاضي محمد واتخذت من ماهاباد عاصمة له، إلا أنها سقطت بعد عام من قيامها⁽³⁾ كذلك الدور الكبير الذي لعبته مختلف الشعوب الإيرانية في إزاحة النظام الملكي وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979.

(1) عبد الله النفيسي، مرجع سابق، ص 75.

(2) سهام فوزي، مرجع سابق.

(3) مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 123.

خلاصة و استنتاجات الفصل الثالث:

رغم نجاح النظام الإيراني لحد الآن في مواجهة نشاط الأقليات والوقوف ضد مطالبهم بإتباعه سياسات تهميشية وغير شرعية ساعدته في تطويق نشاط الأقليات الإيرانية بزرع الخوف والترهيب في نفوسها، إلا أن مواصلة النظام الإيراني في مثل هذه السياسات المنتهجة في حق مختلف الأقليات العرقية والدينية يحمل خطرا مستقبلا على نظام طهران و ينذر بتشتت الجمهورية الإيرانية، ورأينا عبر ممر التاريخ أمثلة عديدة عن ذلك أبرزها إنهيار الإتحاد السوفياتي وظهور دول جديدة كانت سابقا تحت لوائه.

إن الأقليات التي تحتويها إيران يمكن اعتبارها ثغرات تسمح باختراق وضرب الأمن القومي الإيراني ويمكن اعتبارها نقطة ضعف ومنطلقا لخطر جدي قد يواجهه النظام الإيراني في أي لحظة، ويمكن أن تكون واحدة من أوراق الضغط الأخيرة والمهمة جدا بيد القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول إسقاط أو إضعاف النظام السياسي الإيراني والضغط عليه .

خاتمة

لقد برزت مسألة الأقليات في إيران خاصة مع قيام النظام الملكي في إيران بقيادة الشاه رضا خان سنة 1925، الذي سعى إلى إحياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية وتمجيدها باعتبار العرق الفارسي الأرقى والأسمى عن باقي الشعوب الإيرانية، إضافة إلى السياسات التوسعية التي قام بها النظام الملكي باحتلال منطقة "عربستان" التي تم تغييرها إلى "خوزستان" هدفاً لمحو الوجود العربي في تلك المنطقة، وكذلك يرجع بروزها إلى السياسات القمعية التي قام بها هذا النظام بحق شعوب الأقليات الإيرانية ما أدى إلى انتفاضتها في العديد من المرات .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران بزعامة آية الله الخميني شاركت جميع القوميات في الإنقلاب ضد النظام الملكي أملاً في أن تحقق مطالبهم بالحكم الذاتي، لكن مع نجاح الثورة الإسلامية وقيام الجمهورية الإسلامية سنة 1979، تناسى النظام الإيراني الدور والدعم الكبير الذي قدمته هذه الأقليات لنجاح الثورة الإسلامية، ولم يستجب لمطالبهم، وبرر زعيم الثورة آية الله الخميني ذلك بأن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية يعد الكفيل بتحقيق ما تطمح إليه كل القوميات التي تتشكل منها الدولة وفي الحقيقة ذهب النظام الجمهوري إلى أكثر من ذلك، فرغم مناداة الجمهورية الإسلامية بالوحدة والعدل بين مختلف الشعوب الإيرانية، ونص الدستور على مواد تضمن حقوق وحرية الأقليات، إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع، واتبعت الجمهورية الإيرانية سياسة النظام الملكي في قمع الأقليات الإيرانية، وهذا ما دفع ببعض الأقليات غير الفارسية برفع شعار الإستقلال عن إيران كحل وحيد للتخلص من سياسة التمييز العنصري.

لكن الوسائل والأدوات التي استعملها النظام الإيراني بحق هذه الأقليات من عمليات تفريغ مناطق تواجدهم، وعدم السماح لأفراد هذه الأقليات الوصول لمقاليدهم في إيران والتضييق عليهم وتطبيق سياسات الإعدام على الفئات المعارضة والمعرضة للانفصال، والتكتم الإعلامي على ما يحدث لهذه الأقليات في الداخل الإيراني، كل هذا ضعف جماح ونشاط النزعة الانفصالية لهذه الأقليات.

صحيح أن النظام الإيراني استطاع لحد الآن كبت تحركات الأقليات الإيرانية والحفاظ على استقراره، لكن هذا لا يخفي استمرار مخاوف و هواجس الحكومة الإيرانية من هذه الأقليات، فهناك عملية تأثير وتأثر بين النظام السياسي والأقليات في إيران، خاصة أن الدولة الإيرانية محل أنظار العديد من الدول الطامحة لهز استقرارها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ما يسمح لها باللعب على ورقة الأقليات الإيرانية، خاصة في ظل توتر البيئة الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

قائمة المصادر والمراجع

I - القرآن الكريم:

II - الدستور:

1. الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدستور الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية، قم، 1979.

III - الكتب:

1. إبراهيم حيدر وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، 2002.
2. أبو داوود السيد، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، دار العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2014.
3. أبو زيد سر كيس، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون؟، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، 2010.
4. أبي عاد ناجي، جرينون ميشيل، تر: نجار محمد، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
5. الأحمد محمد، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، دار الكتب القطرية، قطر، 2010.
6. بحر سميرة، المدخل لدراسة الأقليات، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1982.
7. بريك ممدوح، الجازي محمد، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية: على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (2011، 2003)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
8. بن نوي حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015.
9. تيري كوقيل، إيران الثورة الخفية. تر: خليل أحمد خليل، دار القرابي، لبنان، 2008.
10. الجبوري مصلح خضر، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
11. الدليمي محمد حمزة وآخرون، العلاقات التركية الإيرانية (1923-2003) دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار عنيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
12. ديلوبي هيوأحاجي، الاتجاهات العصبية بين الجماعات العرقية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، العراق، 2008.
13. روستامي إلهه، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، تر: نصر فاطمة، دار سطور الجديدة، (د ب ن)، 2011.

14. رياض نجيب الرئيس، العرب وجيرانهم: الأقليات القومية في الوطن العربي، ط2، رياض الرئيس للكتب و النشر، قبرص، 1991.
15. رياض نجيب الرئيس، مصاحق وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، ، رياض الرئيس للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
16. شبلي سعد شاكر، العصيمي عدلي زيد، الإشكالية القانونية في حقوق تقرير مصير إقليم عربستان،، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
17. الصفار حسين موسى، الإستقرار السياسي والإجتماعي ضروراته وضماناته: الدار العربية للعلوم، لبنان، 2005.
18. الصفار حسين موسى، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، (د ب ن)، 2009. ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
19. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020. ، مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، الجزائر، 2010.
20. عتريسي طلال وآخرون، أهل السنة في إيران، ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
21. العدروس محمد حسن، العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازندانية (1921-1971)، ط3، دار الكتاب الحديث، مصر، 2002.
22. العلواني طه جابر، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات مكتبة الشروق الدولية، العراق، 2004.
23. علي عثمان، الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية (1833-1946). ط3، التفسير للنشر والتوزيع، العراق، 2011.
24. فرمان كريم، في كيفية عمل النظام السياسي. مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظام السياسي في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)، ، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2009.
25. مسعد نيفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مكتبة النهضة العربية مصر، 1988.
26. مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.
27. مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1971.
28. نزار جعفر حسين، الثورة الإسلامية في إيران وقائع وأحداث، ، شبكة الفكر، د.ب.ن، 1979.

29. النفيسي عبد الله، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط2، دار عمار للنشر والتوزيع الأردن، 2014.
30. وهبان أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، ، دار الجامعة الحديثة، مصر، 1997.

IV- الدوريات:

1- المجالات:

1. برقوق سالم وبرقوق أمحمد، "الأقليات في القانون الدولي دراسة اصطلاحية وقانونية حالة الأقليات الإسلامية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، ع 02، 2002.
2. بوعافية محمد الصالح، "الإستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، 15 جوان 2016.
3. سرحان ضاري والحمداني حمادي، "التكوين القومي في إيران وأثره على الواقع السياسي الخارجي"، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع3، العراق.
4. قاسم حسين، محمد الياسري، " حجم وتوزيع الأقليات الدينية في إيران"، العدد 14، 2011.

2- الجرائد:

1. العثماني سعد الدين، دور الوسيط في تحقيق الإستقرار السياسي. صحيفة الوسط البحرينية، ع2982 الصادرة بتاريخ: 5 نوفمبر 2010.

3- المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور الإفريقي المصري جمال الدين محمد بن مكرم، معجم لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
2. هلال على الدين ومسعد نيفين عبد المنعم، معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1996.

4- المقالات:

1. بوالضياف مليكة، الحكم الراشد والاستقرار السياسي، مداخلة أقيمت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي، جامعة الشلف، 2006.

2. الجبوري سعد، عبد العزيز مسلط، العلاقة بين السلطة في إيران والقوميات الأخرى، ع5، مركز الدراسات الإقليمية، 2006.
3. العبيدي محمد عبد الرحمان، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز دراسة في العلوم السياسية والاقتصادية (1991-2008): مركز الدراسات الإقليمية.
4. (...-...)، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، أثر التنوع القومي والديني على الدخل الإيراني، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 28 جوان 2015.

5- الدراسات غير المنشورة:

1. بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
2. بن عبد الرزاق حنان، "الآليات المؤسسية لإدارة التعددية الإثنية، دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك منذ 1959. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة بسكرة، 2007.
3. عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1999-2009) مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
4. مرابط رابح، أثر المجموعات العراقية على استقرار الدولة، حالة نيجيريا رسالة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1990.
5. نادر مثنى أمين، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذج، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2003.
6. وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنتوري قسنطينة، 2004-2005.

6- المواقع الإلكترونية:

1. (...-...)، "إدانات دولية متوالية لممارسات نظام إيران ضد الأقليات"، من موقع: www.alarabia.net
2. (...-...)، "أمريكا: إيران السبب الرئيسي لنزاعات الشرق الأوسط"، من موقع: www.shorouknews.com
3. (...-...)، "الأقليات في إيران"، من موقع: www.noonpost.org
4. (...-...)، "الأقليات في إيران، مركز المزمأة للدراسات و البحوث"، من موقع: www.almezmaah.com

5. (...-...)، القوى الإجتماعية في المجتمع الإيراني ،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، من موقع: www.eipss-eg.org
6. (...-...)، أبرز الأقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي ،من موقع : www.sasapost.com
7. حسين ياسمين محمد عباس، "التعددية الدينية والاستقرار السياسي في الهند، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية"، 2016 من موقع: www.democraticac.de
8. حميد صالح، " مؤتمر الأقليات والقوميات غير الفارسية بإيران في جنيف"، من موقع: <http://www.alarabiya.net>
9. خليل خيرى صبري محمد، " الطائفية أسبابها وآثارها ووسائل تجاوزها"، من موقع: <http://drsabrikhalil.nordpress.com>.
10. خوجة لطف الله، " الشيعة وسلاح الطائفية "، من موقع www.said.net.
11. المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية المعاصر ،من موقع: www.almaany.com
12. الزين محمد، " الموسوعة العربية"، المجلد الأول، من موقع : www.arab.ency.com.
13. السلمي محمد بن صقر، " القومية والمذهبية في السياسة الإيرانية"، من موقع: <http://araa.sa/index>
14. السلمي محمد بن صقر، قنبلة التنوع العرقي و المذهبي هل هي على وشك الانفجار، من موقع: http://orient-news.net/ar/news_show/805228/0/
15. الشاهر إسماعيل، "الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته"، من موقع: www.dampress.net.
16. عادل عبد السلام، يازجي أمل، " الأقليات في الموسوعة العربية"، من موقع: www.arab-ency.com
17. عبد القادر ناجي ،عزو محمد، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، من موقع: www.mahewar.org
18. فوزي سهام، "الأقليات في إيران"، من موقع: www.middle.east.online.com
19. الكسواني هيثم، "دول ابتلعها إيران بلاد التركمان"، من موقع: www.alrased.net
20. الكسواني هيثم ،" دول ابتلعها إيران :أذربيجان"، من موقع: www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7401

21. لاري هانبيير وآخرون، "الآثار الإقليمية لاستقلال إقليم كردستان، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية"، تر: مظفر القصيري، من موقع:

www.rawabetcenter.com

22. محمود عبد السلام، أحمد مجدي، "التعدد العرقي في ماليزيا وأثره على الاستقرار السياسي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية"، من موقع:

www.dimocratias.de

23. محمد صبري، القضية الأحوازية: قراءة منهجية، من موقع: www.islamion.com

24. ناصر عبد الرحمان، "الأقليات والحريات الدينية في إيران"، من موقع:

www.sasapost.com/minorities-and-religious-freedom-in-iran/

الفهرس

الصفحة	المحتويات
7-1مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة	
10المبحث الأول: مفهوم الأقليات والمفاهيم المشابهة
18المبحث الثاني: العوامل المحددة للأقليات وأهدافها
26المبحث الثالث: المقاربات النظرية لدراسة الأقليات وموقف القانون الدولي وحقوق الإنسانمنها
30المبحث الرابع: مفهوم الاستقرار السياسي
الفصل الثاني: وضع الأقليات في الحياة السياسية الإيرانية	
43المبحث الأول: التوزيع الجغرافي والديموغرافي و المذهبي للأقليات في إيران
57المبحث الثاني: إمتداد الأقليات الإيرانية خارج الحدود الإيرانية ومطالبها
66المبحث الثالث: الواقع السياسي للأقليات في إيران
الفصل الثالث: السياسة الإيرانية تجاه الأقليات وأثرها في استقرار النظام السياسي	
79المبحث الأول: الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركة الأقليات في إيران
86المبحث الثاني: وسائل وأدوات السياسة الإيرانية تجاه الأقليات
97المبحث الثالث: تقييم فاعلية النظام السياسي الإيراني تجاه الأقليات
103خاتمة

فهرس الخرائط والأشكال

الصفحة	العنوان
44	الخريطة رقم 01: التقسيمات الإدارية للمحافظات الإيرانية عام 1982
49	الخريطة رقم 02 : توضح الأقليات الإيرانية وأماكن تواجدها
51	الخريطة رقم 03: توضح منطقة الأحواز (عريستان) في إيران
59	الخريطة رقم 04: توضح مناطق تواجد الأكراد في إيران والدول المجاورة
88	الشكل رقم 05: صورة كاريكاتيرية من إصدار صحيفة حكومية إيرانية ناطقة باللغة الفارسية تستهزئ من الأذريين

الملخص:

مثلث الأقليات إحدى أبرز اهتمامات النظام السياسي في إيران لأنها ظلت تؤرق نظام ولاية الفقيه نتيجة تطلعاتها وبحثها الدؤوب عن هويتها القومية ولذلك كان على نظام طهران اتخاذ التدابير والآليات والسياسات الضرورية لمواجهة مطالب هذه الأخيرة وتجنب استغلالها من طرف القوى الخارجية وذلك لضمان بقاء استقرار النظام السياسي في إيران.

abstract:

Minorities represent one of the most important concerns of the political system in Iran, because it continues to disturb the regime of "Mandate of the surist" as a result of its aspirations and its relentless search for its national identity. Therefore, the Tehran regime had to adopt the necessary measures, mechanisms and policies to meet the demands of the latter and to avoid exploiting them by foreign powers.